جامعـــــــــــــــة 08 مـــــــــــــــاي 1945
قـــــــــــــــالمـــــــــــــــــة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

مـذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية
تخصص: مالية المؤسسات

تحت عنوان:

مدى مساهمة آليات الحوكمة في تحسين الآداء المالي لشركات التأمين

دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين -CAAR-(المديرية الجهوية "عنابة")

إعداد الطلبة
الأستاذ:
زنو محمد زكرياء
دراجي
مراح رزقي

تحت إشراف
د/ لعفيفي

السنة الجامعية:2016-2017

كلمة شكـــــر

أولا وقبل كل شيء أتوجه بعظيم الشكر لله الذي وفقنا في إنجاز هذا العمل

" كن عالما ... فإن لم تستطع فكن متعلماً، فإن لم تستطيع فأحب العلماء، فإن لم تستطيع فلا تبغضهم"

لا بد لنا ونحن نخطو الخطوة الأخيرة في المرحلة الأولى للحياة الجامعية من وقفه نعود إلى أعوام قضيناها في رحاب الجامعة مع أساتذتنا الكرام الذين قدموا لنا الكثير باذلين بذلك جهود كبيرة في بناء جيل الغد لتبعث الأمة من جديد ... وقبل أن نمضي نود أن نقدم أسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير والمحبة إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة...إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة ... إلى جميع أساتذتنا الأفاضل.

وأخص بالتقدير والشكر: الأستاذ الفاضل **" لعفيفي دراجي "** الذي تفضل بالإشراف على هذا البحث فجزاه الله عنا كل الخير.

وكذلك نشكر كل من ساعد على إتمام هذا البحث وقدم لنا العون ومد لنا يد المساعدة وزودنا بالمعلومات اللازمة لإتمامه ونخص بالذكر أساتذة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الذين كانوا عونا لنا في بحثنا هذا ونور يضيء الظلمة التي كانت تقف أحيانا في طريقنا.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

سورة طـــه، الآيـة117

إهـــــــــــــداء

ربي نحمدك حمدا يليق بجلال وجهك وعظيم سلطانك

انه لا يسعني في هذا المقام إلا أن اهدي ثمرة جهدي:

إلى الذي رباني على الفضيلة والأخلاق و شملني بالعطف والحنان وكان لي ورع الأمان، احتمي به من نائبات الزمان وتحمل عبء الحياة حتى لا أحس بالحرمان:

"أبي العزيز حفظه الله وأطال في عمره".

إلى التي جعل الله الجنة تحت أقدامها، ريحانة حياتي وبهجتها التي غمرتني بعطفها وأنارت لي درب حياتي بحبها، حياة الروح و نبع الحنان:

"أمي العزيزة الغالية حفظها الله وأطال في عمرها".

إلى إخوتي الأعزاء: إيمان، معـــــــاذ، مريم البـــــاتول

إلى أصدقائي :انيس ميلي، عمار الحسن شيهب، شمس الدين شيهب، بورياش بدر الدين،

عمروشي صفاء، نفادي خولة.

إلى كل من وقف معي في لحظات الصعاب وساعدني و لو بكلمة طيبة.

إلى كل من تفحص أوراق هذا العمل.

إلى كل من وسعته ذاكرتي و لم تسعهم مذكرتي

إلى هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع

زنو محمد زكرياء

إهـــــــــــداء

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على نبيه الكريم
اشكر الله عزوجل على إنهاء هذا العمل المتواضع ،الذي اهدي ثمرة جهدي فيه إلى من قال فيهما عز وجل " ... و اخفض لهما جناح الذل من الرحمة، و قل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا..."
إلى من لا يمكن للكلمات أن توفي حقها، إلى من منحتني حبها وعطفها، إلى من أثارت وجودي بحنانها، وأرضعتني طيبة قلبها، التي أحيا لوجودها وأتلاشى لفقدانها إلى أغلى ما املك
"أمي الحبيبة"

إلى من منحني القوة والصبر، إلى من ساعدني في هذه الدنيا مشجعا لي طول مشواري وتحمل أعبائي
إلى الكريم **"أبي"**

إلى جدتي العزيزة أطال الله في عمرها

إلى إخوتي

إلى كل من تفحص أوراق هذا العمل.

إلى الذين شاركوني حياتي بحلوها و مرها أصدقائي "مهدي ، نصرو ، بلال ، رمزي ، إبراهيم، خليل وأيوب ،حسام ، عماد ، فوزي ، أيمن ، أمين ، شمسو ، صلاح "
إلى كل من ساعدني من قريب "الأخ العزيز بدر الدين ،أمير"
إلى زملائي: " وسيم، زاكي، خيرو، يعقوب، الإخوة أمين وهشام، ".

رزقـــــــي

فهـــــــــــــــرس المحتويات

	الصفحة
إهداء	
شكر وتقدير	
الفهرس	V- I
فهرس الجداول	VIII- VII
فهرس الأشكال	XV
المقدمة العامة	**أ - ز**
إشكالية البحث	ب
أهمية الدراسة	ب
أهداف الدراسة	ج
حدود الدراسة وإطارها	ج
الحدود المكانية	ج
الحدود الزمانية	ج
أسباب اختيار الموضوع	د
منهجية البحث	د
موقع البحث من الدراسة السابقة	د
صعوبات البحث	و
أدوات البحث	و
هيكل البحث	ز
الفصل الأول: حوكمة شركات التأمين	38- 2
مقدمة الفصل	2
المبحث الأول: حوكمة الشركات	3
المطلب الأول: التطور التاريخي للحكومة ودوافع ظهورها	3
المطلب الثاني: ماهية حوكمة الشركات	6
الفرع الأول: مفهوم الحوكمة	6
الفرع الثاني: مفهوم حوكمة الشركات	7
الفرع الثالث: أهمية حوكمة الشركات	8
الفرع الرابع: خصائص حوكمة الشركات	9
المطلب الثالث: أهدا ف ومحددات حوكمة الشركات	11
الفرع الأول: أهداف حوكمة الشركات	11
المبحث الثاني: أساسيات تطبيق وممارسة حوكمة الشركات	15
المطلب الأول: نظام حوكمة الشركات وركائزها	15
الفرع الأول: نظام حوكمة الشركات	15
الفرع الثاني: ركائز حوكمة الشركات	16

المطلب الثاني: الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات	17
الفرع الأول: المساهمين Shareholfers	17
الفرع الثاني: مجلس الإدارة Board of Directors	17
الفرع الثالث: الإدارة Management	18
الفرع الرابع: أصحاب المصالح Stackholders	18
المطلب الثالث: مبادئ وآليات حوكمة الشركات	18
الفرع الأول: المبادئ الأساسية لحوكمة الشركات	18
الفرع الثاني: آليات حوكمة الشركات	22
المبحث الثالث: تطبيق مبادئ وآليات الحوكمة في شركات التأمين	25
المطلب الأول: ماهية التأمين وتقسيماته	25
الفرع الأول: ماهية التأمين	26
الفرع الثاني: تقسيمات التأمين	29
المطلب الثاني: مفهوم شركات التأمين وأهدافها	30
الفرع الأول: مفهوم شركات التأمين	30
الفرع الثاني: أهداف شركات التأمين	30
المطلب الثالث: مبادئ وآليات وأهمية الحوكمة في شركات التأمين	31
الفرع الأول: مبادئ الحوكمة في شركات التأمين	31
الفرع الثاني: آليات الحوكمة في شركات التأمين	34
الفرع الثالث: أهمية الحوكمة في شركات التأمين	37
خلاصة الفصل	38
الفصل الثاني: الأداء المالي في شركات التأمين	70-40
مقدمة الفصل	40
المبحث الأول: الأداء المالي	41
المطلب الأول: مفهوم الأداء وتقييمه	41
الفرع الأول: تعريف الأداء وتقييم الأداء	41
الفرع الثاني: عناصر عملية تقييم الأداء وأهدافها	42
المطلب الثاني: الأداء المالي	43
الفرع الأول: تعريف الأداء المالي	43
الفرع الثاني: أهمية الأداء المالي	44
المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي	44
الفرع الأول: تعريف تقييم الأداء المالي وأهميته للإدارة	44
الفرع الثاني: خطوات تقييم الأداء المالي	45
المبحث الثاني: قياس وتقييم الأداء المالي في شركات التأمين	45
المطلب الأول: قياس الأداء المالي	46
الفرع الأول: النسب المالية	46
الفرع الثاني: التوازنات المالية	50

المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي في شركات التأمين	53
الفرع الأول: أسس تقييم الأداء المالي في شركات التأمين	53
الفرع الثاني: مراكز النشاط في شركات التأمين	53
المطلب الثالث: قياس الأداء المالي في شركات التأمين	54
المبحث الثالث: مساهمة آليات حوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي في شركات التأمين	61
المطلب الأول: دور آليات الحوكمة في تحسين الأداء المالي	61
الفرع الأول: دور مجلس الإدارة في تحسين الأداء المالي لشركات التامين	61
الفرع الثاني: دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي لشركات التامين	62
الفرع الثالث: دور إدارة المخاطر في تحسين الأداء المالي لشركات التامين	62
الفرع الرابع: دور المراجعة الخارجية في تحسين الأداء المالي لشركات التامين	64
الفرع الخامس: دور الخبير الإكتواري في تحسين الأداء المالي لشركات التامين	65
المطلب الثاني: تأثير الحوكمة على الأداء المالي	67
خلاصة الفصل	70
الفصل الثالث: دراسة مساهمة آليات حوكمة الشركات في تحسين الآداء المالي لشركة التأمين "CAAR"	103-72
مقدمة الفصل	72
المبحث الأول: تقديم الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين CAAR	73
المطلب الأول: نشأة وتطور CAAR	73
الفرع الأول: نشأة CAAR	73
الفرع الثاني: مراحل تطور CAAR	74
المطلب الثاني: نشاط وأهداف CAAR	75
الفرع الأول: نشاطات CAAR	75
الفرع الثاني: أهداف CAAR	76
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لشركة CAAR	76
المبحث الثاني: المنهج المستخدم في الدراسة، التحليل الاحصائي للبيانات	78
المطلب الأول: المنهج المستخدم في الدراسة	78
الفرع الأول: المنهج المستخدم	78
الفرع الثاني: أدوات جمع البيانات	78
الفرع الثالث: إختبار صدق وثبات الاستبيان	80
المطلب الثاني: التحليل الإحصائي للبيانات	81
الفرع الأول: أدوات التحليل الإحصائي	82
الفرع الثاني: عروض وتحليل الخصائص العامة لأفراد العينة	82
الفرع الثالث: تحليل نتائج الدراسة للمتغيرين	87
المبحث الثالث: مدى مساهمة آليات الحوكمة في تحسين الأداء المالي في شركة CAAR	98
المطلب الأول: النتائج النهائية للدراسة	98
الفرع الأول: النتائج النهائية للمتغير المستقل (آليات حوكمة الشركات)	98

الفرع الثاني: النتائج النهائية للمتغير التابع (مؤشرات الأداء العالي)	99
المطلب الثاني: العلاقة بين آليات الحوكمة والأداء المالي في CAAR	100
خلاصة الفصل	103
الخاتمة العامة	107-105
قائمة المراجع	109
الملاحق	115
ملخص	

إن حوكمة الشركات هو مصطلح يستخدم غالبا لوصف الطريقة التي تتم بها الإدارة، التسيير والتحكم في الشركة، وقد زاد الاهتمام به في الآونة الأخيرة عقب ما لحق اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء من إنهيارات وأزمات مالية نتيجة عن حالات الفساد المالي، وإلتماساً إلى أن في مضمون حوكمة الشركات علاجا لهذه الأزمات.

فما هو متوقع أن هيكل إدارة أي كيان مؤسسي يؤثر على الأداء العام له ويحدد قدرته على الإستجابة للعوامل الخارجية التي لها بالتأكيد أثر على الجانب المالي.

ونتيجة لهذا فقد جاءت الدراسات للكشف عن أثر الممارسات السليمة للحوكمة على الأداء المالي للشركات لأن قدرة هذه الأخيرة على تحقيق الأرباح وتقليل المخاطر وزيادة القيمة السوقية من المحددات الأساسية لقرارات الإستثمار فيها وكذلك التنبؤ باستمرارها أو فشلها.

فمبدئيا يعتقد ان الحكم الرشيد يولد ثقة المستثمرين ومعاملة أفضل لأصحاب المصلحة بالإضافة إلى زيادة فرص الحصول على التمويل وبتكاليف أقل كما يفترض أن تكون الشركات ذات الإدارة الضعيفة أقل ربحية.

أصبحت أساليب حوكمة الشركات من المصطلحات الشائعة الإستخدام في جميع الشركات وخاصة شركات التأمين كونها شركات تبنى على الثقة التي تعتبر من أهم ركائز الحوكمة ويعتبر قطاع التأمين أحد الركائز الأساسية للنمو والتطور الاقتصادي وكذا مؤشر على مدى فعالية وتطور اقتصاديات الدول.

في ظل عولمة عالم المال والأعمال وبالخصوص النشاط التأميني، عرفت شركات التأمين توسعا وتطورًا كبيرين سواء في مجال النشاط أو الحجم أو تنوع الخدمات التأمينية المقدمة.

صاحب هذا التطور والتوسع تشابكاً وتعقيداً للعمليات على مستوى الأسواق المالية بين هذه الشركات والمؤسسات المالية الأخرى، الأمر الذي أثر بشكل كبير على وضوح الرؤية والعلاقة بين الأطراف المختلفة ذات المصلحة (المساهمين، العملاء، الموظفين، الدولة).

إشكالية البحث:

لقد أصبح لزاما تطوير طرق وأساليب الإدارة وكذلك أنظمة الإشراف والرقابة، على شركات التأمين من خلال توظيف وابتكار آليات جديدة تضمن للمؤسسات التأمينية من تحقيق أهدافها وتنظم العلاقة بين أصحاب المصلحة، وهذا بالإدارة الرشيدة أو آليات الحوكمة.

ومما سبق يمكن صياغة إشكالية البحث في التساؤل الرئيسي التالي:

* ما مدى مساهمة آليات الحوكمة في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين؟

هذه الإشكالية يمكن تجزئتها إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي الآليات التي ترتكز عليها الحوكمة في شركات التأمين؟

- هل تساهم الحوكمة في ترشيد استخدام الموارد المالية المتاحة للمؤسسة؟

- هل هناك علاقة بين آليات الحوكمة والأداء المالي؟ وهل تطبيق الحوكمة كاف لتحسين آداء الشركات؟

وعلى ضوء هذه التساؤلات وفي محاولة للإجابة عليها ومعالجة إشكالية البحث يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- هناك آليات داخلية وأخرى خارجية لحوكمة الشركات.

- تساهم الحوكمة في التحكم الناجح في الطاقات المادية والبشرية للشركة.

- توجد علاقة إيجابية بين آليات الحوكمة والأداء المالي لشركة التأمين (CAAR) والإلتزام بتطبيق الحوكمة كاف لتحسين أداء الشركة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة فيما يلي:

1 –الحاجة الماسة لتطبيق نظام حوكمة سليم يرتكز على مبادئ الحوكمة نظرًا لضعف النظام القانوني في الديمقراطيات الناشئة.

2 –يمثل ضعف نوعية المعلومات السبب الرئيسي في منع الإشراف والرقابة على الشركات.

3 –كونها تتناول واحد من أهم القطاعات التي تبنى عليها اقتصاديات الدول ألا وهو قطاع التأمينات.

4 –تحقيق الأهداف المرجوة للمؤسسة ألا وهي توليد الأرباح وتقليل المخاطر وزيادة القيمة السوقية هي من المحددات الأساسية لقرارات الإستثمار وذلك يتطلب الإدارة والحكم الراشدين.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

1 –التأطير النظري لحوكمة الشركات وكيفية تطبيقها في شركات التأمين.

2 –تحديد الآليات التي يمكن لها التأثير في الأداء المالي.

3 –الكشف عن مدى تطبيق الشركة التأمينية (CAAR) لآليات الحوكمة ومحاولة دراسة دورها في تحسين الأداء المالي.

حدود الدراسة وإطارها:

من أجل بلوغ اهداف الدراسة، تم رسم حدود لها يأتي ذكرها فيمايلي:

- لقد تم استخدام ثلاثة مجموعات من المفاهيم في هذا البحث، الأولى بخصوص حوكمة الشركات، الثانية حول الأداء المالي والثالثة مرتبطة بكيفية تطبيق آليات حوكمة الشركات في قطاع التأمين.

الحدود المكانية:

يختص هذا البحث في تناوله لدراسة حول الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين (CAAR) المديرية الجهوية لولاية عنابة والوكالة العامة لولاية قالمة.

الحدود الزمانية:

لقد تم اعتماد مجموعة من البيانات المستخلصة من آراء العاملين في الشركة (CAAR) حول الموضوع من 17 أفريل إلى 20 ماي 2017.

أسباب اختيار الموضوع:

- الموضوع في مجال التخصص.
- يدور هذا الموضوع حول الممارسات الأخلاقية والتي هي الأساس في المعاملات الاقتصادية.
- المساهمة في إثراء المكتبة الجامعية بالدراسات حول الحوكمة والأداء المالي.

منهجية البحث:

نظرًا لطبيعة الموضوع تم الإعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي حيث تم جمع المعلومات في الجانب النظري للدراسة وإبراز المفاهيم المرتبطة بالموضوع، وتم الإعتماد على منهج دراسة الحالة لربط الجانب النظري بالواقع العملي من خلال الأدوات الإحصائية.

موقع البحث من الدراسة السابقة:

الدراسة الأولى: بادن عبد القادر، دور حوكمة النظام المصرفي في الحد من الأزمات المالية المصرفية بالإشارة على حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص مالية ومحاسبة، قسم علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2007-2008.

وتهدف هذه الدراسة إلى:

- إبراز أهمية حوكمة الشركات وكيفية الإستفادة منها في البنوك؛
- التعرف على ابرز النظريات الاقتصاديه التي عملت على تفسير سلوك المديرين بالشركات ورد فعل الملاك حول تلك التصرفات؛
- الوقوف على النموذج الاساسيين الحوكمة و الاقتصاديات العالمية واستعراض مختلف المساعي التي بذلت في اطار تفعيل وتطوير معايير حوكمة الشركات من خلال اصدار المبادئ الدولية والمواثيق الوطنية؛
- مظاهر الازمات المالية الاخيرة و بالضبط ازمة جنوب شرق اسيا التي جعلت من حوكمة الشركات تصدر اهتمامات المسؤولين في بالشركات والهيئات الدولية؛
- العناصر والعوامل التي تميز النظام المصرفي الجزائري والتي تحتم على السلطات الاشرافية ادخال مبادئ الحوكمة في ثقافه البنوك وفي مسار بناء استراتيجياتها المستقبلية؛

- ابراز ادوات الحوكمة بالبنوك الجزائرية والتي تعتبر من الضروريات الحالية التي تمهد المناخ امام باقي المبادئ المتعارف عليها.

الدراسة الثانية: سليماني رشيدة، دور آليات الحوكمة في نحسين الآداء المالي لشركات التأمين-دراسة حالة شركة CRMA للتأمينات-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم العلوم الاقتصادية، تخصص مالية و حوكمة الشركات، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013.

و تهدف هذ الدراسة إلى:

- التأطير الفكري لحوكمة الشركات وذلك من خلال عرض بمفاهيمها وتطورها التاريخي و مزاياها و اهدافها و اساسيات تطبيقها والبحث عن اهمية آليات التي تسعى الى تحسين الاداء المالي في شركات التامين؛
- ابراز دور اليات حوكمة الشركات في تحسين الاداء المالي.

دراسة الثالثة: مناد علي، دور حوكمة الشركات في الأداء المؤسسي، دراسة قياسية حالة SPA الجزائر، مذكرة دكتوراه في الاقتصاد والتنمية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2014.

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح أثر تبني ممارسات حوكمة شركات المساهمة العامة الجزائرية على الأداء المؤسسي في ظل توفير محيط مؤسساتي ملائم وتكريس أخلاقيات المسؤولية الاجتماعية.

وخلصت الدراسة إلى أن حوكمة الشركات هي بمثابة نظام شامل يتضمن مقاييس حديثة وملائمة لأداء جيد، ويشمل أساليب رقابية تمنع أي طرف من الأطراف طات العلاقة من التأثير سلبًا على أنشطة الشركة، وبالتالي فإن الحوكمة هي ضمان للإستخدام الرشيد للموارد المتاحة للشركة بما يخدم مصالح جميع الأطراف.

الدراسة الرابعة: أفروخ رانيا، دور حوكمة الشركات في تحسين أداء المؤسسات-دراسة حالة شركة آليانس للتأمينات-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، تخصص مالية وحوكمة المؤسسات، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015.

وتهدف هذه الدراسة إلى:

- التعرف على أهمية الحوكمة وكيفية االستفادة منها لتحسين أداء الشركات.
- **معرفة سبل تبني ممارسات حوكمة الشركات من خالل فهم مبادئ ومعايير الحوكمة.**

صعوبات البحث:

من خلال دراستنا للموضوع مرت بنا عدة صعوبات نذكرها فيما يلي:

- الصعوبة في إيجاد مراجع خاصة من ناحية الحوكمة في المكتبة.

-واجهتنا بعض الصعوبات في إجراء المقابلة.

- صعوبة الحصول على الوثائق من الشركة وبالخصوص للميزانيات المالية.

- بعد الشركة عن مقر السكن.

أدوات البحث:

قمنا باستعمال بعض الأدوات المهمة في البحث العلمي ومن أبرزها:

* **المسح المكتبي:** ويتمثل في الإطلاع على الكتب والمذكرات وكل ما يتعلق بالموضوع من أجل تعزيز وفهم الموضوع.

* **المقابلة:** قمنا بمجموعة المقابلات المباشرة من أهل الإختصاص والمتمثلين في أساتذة المالية، أما من ناحية الجانب التطبيقي قمنا بمقابلات مع المدير التنفيذي وبعض المسيرين بشركة التأمين بالإضافة إلى مدير الوكالة العامة.

* **استمارة البحث:** وذلك من خلال طرح مجموعة من العبارات، التي تنصب في موضوع آليات حوكمة شركات التأمين، وتجميع إجابات أفراد الدراسة، وتم تفريغها وتحليلها بالإستعانة ببرنامج التحليل الإحصائي SPSS.16.

هيكل البحث:

لقد تم تقسيم هذا البحث إلا ثلاثة فصول، إذ تناول في الفصل الأول حوكمة شركات التأمين وتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى حوكمة الشركات والتي تشمل التطور التاريخي للحوكمة ودوافع ظهورها بالإضافة إلى مفهومها وأهدافها ومحدداتها، أما بالنسبة للمبحث الثاني فكان حول أساسيات تطبيق وممارسة الحوكمة والذي يشمل نظام حوكمة الشركات ومقوماتها مع تبيان أطراف وركائز حوكمة الشركات بالإضافة إلى مبادئ وآليات حوكمة الشركات، أما المبحث الثالث فقد كان حول تطبيق مبادئ وآليات الحوكمة في شركات التأمين وذلك بتبيان ماهية التأمين وتقسيماته، مفهوم شركات التأمين وأهدافها وأخيرا وآليات وأهمية الحوكمة في شركات التأمين.

أما في الفصل الثاني الذي كان تحت عنوان الأداء في شركات التأمين ومن خلال تقسيمه إلا ثلاث مباحث، حيث تناولنا في المبحث الأول إلى الأداء المالي من خلال التعرف على الأداء وتقييمه ثم الأداء المالي تم تقييم هذا الأخير، أما المبحث الثاني فقد كان تحت عنوان قياس وتقييم الأداء المالي في شركات التأمين وذلك من خلال قياس الأداء المالي في الشركات ثم تقييم الأداء المالي في شركات التأمين ومن تم قياس الأداء المالي في شركات التأمين، أما المبحث الثالث فقد كان حول مساهمة آليات حوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي في شركات التأمين حيث تمت فيه دراسة دور آليات الحوكمة في تحسين الأداء المالي وأخيرًا أساليب الحوكمة لتحسين الأداء المالي وتأثير ممارستها عليه في شركات التأمين.

أما في الفصل الثالث الذي كان تحت عنوان دراسة مساهمة آليات حوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي شركة التأمين "CAAR" (الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين)، حيث تطرقنا في المبحث الأول على تقديم لشركة (CAAR) وهذا من خلال تقديم نشأتها وتطورها ثم الهيكل التنظيمي لها، أما المبحث الثاني فقد كان حول المنهج المستخدم في الدراسة وذلك من خلال تصميم الإستبيان

والتحليل الإحصائي للبيانات، أما المبحث الثالث فقد كان حول مدى مساهمة آليات الحوكمة في تحسين الأداء المالي لشركة التأمين "CAAR" وذلك من خلال عرض النتائج النهائية للدراسة مع تبيان العلاقة بين آليات الحوكمة والأداء المالي في الشركة من خلال معامل الإرتباط.

مقدمة الفصل:

تعد حوكمة الشركات من المواضيع الجد هامة في العصر الحالي وخاصة لجميع المؤسسات الناشطة محليا أو عالميا، إذ أن سلسلة الإنهيارات لكبريات الشركات العالمية الناتجة عن الأزمة الاقتصادية الأخيرة أخذ العالم ينظر نظرة جديدة إلى طريقة تسيير المؤسسات مما ساهم في وضع مفهوم حوكمة الشركات ضمن الأولويات.

فحوكمة الشركات ترسي قيم العدل والمساءلة والمسؤولية والشفافية في المؤسسات وتضمن نزاهة المعاملات، فهي بهذا تمنع إساءة استخدام السلطة وتعزيز سيادة القانون والحكم الديمقراطي، وبالتالي أصبح تطبيقها إتجاها دولياً، وللإلمام أكثر بموضوع حوكمة الشركات تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: حوكمة الشركات.

المبحث الثاني: أساسيات تطبيق وممارسة حوكمة الشركات.

المبحث الثالث: تطبيق مبادئ وآليات الحوكمة في شركات التأمين.

المبحث الأول: حوكمة الشركات.

أدت الأزمات الاقتصادية والفضائح المالية التي أصابت عددًا كبيراً من الشركات العالمية وما تبعها من أحداث متلاحقة في الأسواق المالية إلى ضرورة وضع مجموعة من المبادئ والأفكار والقواعد التي تهدف إلى حماية حقوق أصحاب المصالح، والتي برزت من خلال جهود العديد من المنظمات والهيئات الدولية.

المطلب الأول: التطور التاريخي للحكومة ودوافع ظهورها.

يعتقد كثير من الباحثين أن أسباب الاهتمام بمفهوم الحوكمة راجع الى (نظرية الوكالة)(*) والى الانهيارات المالية التي مست معضم الدول الكبرى، إلا أن الواقع العلمي يشير إلى أن فكرة الحوكمة

قديمة وتعود جذورها إلى ما قبل الحرب العالمية الثانية والتي برزت من خلال أعمال (Mens & Berle) عام 1932، حيث قاما بدراسة تركيبة رأس مال كبريات الشركات الأمريكية التي لاحظا من خلالها أن هناك صعوبة في إدارة الشركة من قبل ملاكها الأصليين خاصة إذا كانت الشركات تحتوي على عدد كبير من المساهمين التي تتباين مستوياتهم وآرائهم وجهل بعضهم بأساليب الإدارة فاقتراحا لذلك ضرورة فصل الإدارة عن الملكية، بحيث يقوم المساهمين بانتخاب وكلاء عنهم ليقوموا بتسيير شؤون الشركات.[1]

حيث تطرق (Fama) سنة 1980 بعدها إلى مشكلة الوكالة وأشار إلى حتمية حدوث صراع بالشركة عندما يكون هناك فصل بين الملكية والإدارة، كما يرى (Monks & minow) إمكانية حل مشكلة الوكالة من خلال التطبيق الجيد لآليات حوكمة الشركات التي جاءت لسد الفجوة التي يمكن أن تحدث بين مديري ومالكي الشركة جراء الممارسات السلبية التي تضر الشركة.[2]

إلا أنّ المتتبع لجذور هذا الموضوع يجدها تعود إلى فضيحة (watergate) في الولايات المتحدة الأمريكية، إذ استطاعت الهيئات التشريعية والقانونية الأمريكية تحديد أسبابها في فشل الرقابة المالية في الشركات، والإسهامات غير المشروعة المتمثلة في تقديم الرشاوي لبعض المسؤولين الحكوميين، وعدم الإفصاح والشفافية في التقارير المالية، مما ساعد في صياغة قانون مكافحة ممارسات الفساد عام 1977 الذي تضمن قواعد خاصة لصياغة ومراجعة نظام الرقابة الداخلية الذي كانت نواة لهذا المصطلح بعد أن تعرض عدد كبير من الشركات إلى إنهيارات مالية في مجال القروض والإدخار.

لقد تم تأسيس هيئة تريدوي (Traduay commission) عام 1985 وتمثل دورها الأساسي في تحديد أسباب سوء تمثيل الواقع في التقارير المالية وتقديم التوصيات حول تقليل حدوث ذلك، وقدمت هذه الهيئة أول تقارير لها عن الحوكمة وقامت بنشره عام 1987، حيث دعى إلى وجود بيئة رقابية سليمة ومستقلة مع تحقيق داخلي موضوعي يدعو لضرورة الإفصاح عن مدى فعالية الرقابة الداخلية، وقد أثار موضوع الحوكمة جدلا كبيرًا في الملكية المتحدة في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات بعد إنهيار كبرى الشركات الأمريكية والأوروبية آنذاك مما قاد المساهمين والمستثمرين إلى القلق على أموالهم وجعل الحكومة تدرك أن هناك خللاً ما في النظم القائمة والتشريعات السائدة.[3]

ولقد كان الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات حينما أصدرت لجنة Cadbury في ديسمبر 1992 تقريرها والمشكلة من قبل مجلس التقارير المالية وسوق لندن للأوراق المالية بعنوان الأبعاد المالية لحوكمة الشركات.

(*) –تعرف نظرية الوكالة على أنها علاقة بموجبها يلجأ الشخص الرئيسي صاحب رأس المال (الأصيل) لخدمات شخص آخر العامل (الوكيل) لكي يقوم بدله ببعض المهام الخاصة بالإدارة وتسيير الشركة، هذه المهمة تستوجب نيابته في السلطة.

(1) –عثماني ميرة، أهمية تطبيق الحوكمة في البنوك و أثرها على بيئة الأعمال، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية بنوك و تأمين، جامعة المسيلة، 2012، ص 18.

(2) –عبد الله جوهر، **الإدارة في الشركات والمؤسسات**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2014، ص201.

(3) – علاء فرحان طالب، إيمان شيحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الإستراتيجي للمصارف، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011، ص 28.

ويشير (خليل والعشماق) إلى أنه بمجرد إصدار تقرير (Cadbury) أخذت العديد من الدول بإصدار تقارير الإصلاح لممارسة الشركات لأعمالها.

ويمثل الجدول التالي أهم التقارير المتعلقة بالحوكمة حول العالم:

الجدول (01-01): تقارير حوكمة الشركات، الأولى التي صدرت على المستوى الدولي.

عنوان التقرير	الدولة	سنة الإصدار
(Report of the national commission on fraudulent financial reposting) تقرير اللجنة الوطنية عن إعداد تقارير المالية الإحتيالية	الولايات المتحدة الأمريكية	1987
تقرير لجنة كادبوري Cadbury report	المملكة المتحدة (بريطانيا)	1992
Where was yhe directors ? أين كان المديرون؟	كندا	1994
تقرير كينغ لأول King Report 1	جنوب افريقيا	1994
تقرير فينتو الأول (Vento 1)	فرنسا	1995
Corporate Governance of Japan حوكمة الشركات اليابانية	اليابان	1998
(The Governance of spanish companies) حوكمة الشركات الإسبانية	إسبانيا	1998
Principles on corporate Governance in Greece, recommendation for it's competitive transformation بيان بمبادئ أساليب حوكمة الشركات	اليونان	1999
German Code of corporate Governance قوانين حوكمة الشركات الألمانية	ألمانيا	2000
Code of Good Corporate Governance قانون الحوكمة الجيدة للشركات	أندونيسا	2000
Recommendation on corporate Gevernance توصيات حوكمة الشركات	البرازيل	2002
Corporate Governance – Volume 1 مجلد (1) في حوكمة الشركات	أستراليا	2002
Best practices in public Companies أفضل الممارسات في الشركات العامة	بولندا	2002

المصدر: علاء فرحان طالب، إيمان شيحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الإستراتيجي للمصارف، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 31-32.

المطلب الثاني: ماهية حوكمة الشركات.

يعد مصطلح حوكمة الشركات من المصطلحات التي أخذت في الإنتشار على المستوى العالمي فظهرت له العديد من الدلالات مثل: الإدارة الرشيدة، ممارسة الإدارة للسلطة الجيدة وتوجيه الشركات... إلخ.

الفرع الأول: مفهوم الحوكمة.

يعود لفظ الحوكمة إلى كلمة إغريقية قديمة (Kuberman) تعبر عن قدرة ربان السفينة الإغريقية ومهارته في قيادة السفينة وسط العواصف و الأمواج وما يمتلكه من أخلاق نزيهة ونبيلة في الحفاظ على أرواح وممتلكات الركاب وحماية الأمانات والبضائع التي في عهدته وإيصالها إلى أصحابها ودفعها ، فإذا ما وصل إلى مناء الإبحار سالما أطلق على هذا الربان "القبطان المتحوكم جيدًا" "Good Geverner" ثم تطور هذا المصطلح إلى "Governance" باللغة الإنجليزية، أما الترجمة العلمية لمصطلح الحوكمة الذي اتفق عليه هو "أسلوب ممارسة السلطات للإدارة الرشيدة".[1]

وترتكز الحوكمة على طريقة توافق العادات الثقافية والمؤسسات السياسية والنظام الاقتصادي للمجتمع لتوفير الحياة المناسبة والمنشودة للشعب.[2]

حيث يمكن تقديم تعريف للحكومة ألا وهو: "الحوكمة هي المساعي الرامية لترقية الحكم والثقافة وجهود مكافحة الفساد."[3]

لقد صنف البنك العالمي أسلوب التسيير في البلدان النامية ضمن "الحوكمة الضعيفة" والذي قدم التعريف التالي للحوكمة: "الطريقة التي تمارس بها السلطة بغرض تسيير وتطوير الموارد الاجتماعية والاقتصادية للبلد".[4]

الفرع الثاني: مفهوم حوكمة الشركات

نتيجة لارتباط حوكمة الشركات بمجالات وأطراف مختلفة كالإدارة ومجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح ظهرت الكثير من التعاريف وفيما يلي سنعرض بعض المفاهيم التي وضعها الباحثون والمنظمات العالمية:

* تعرفه منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD):

"هي مجموعة من العلاقات ما بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها ومساهميها والجهات الأخرى التي لها اهتمام بالشركة، كما أنها تبين الآلية التي توضح من خلالها أهداف الشركة والوسائل لتحقيق تلك الأهداف ومراقبة تحقيقها، ومن ثم فإن الحوكمة الجيدة هي التي توفر لكل من مجلس الإدارة والإدارة

(1) –مبروك قدوري، **أثر تطبيق قواعد الحوكمة على جودة الإفصاح المحاسبي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية و المحاسبية، تخصص دراسات محاسبية وجبائية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012، ص21.

(2) –نيكولاس بيرجروين، ناثان جارديلز، **الحوكمة الذكية في القرن الحادي والعشرين**، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2014، ص20.

(3) –عجلان العياشي، **آليات ترشيد الأداء التمويلي لصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية**، الملتقى الوطني الأول حول التسيير المحلي بين إشكاليات التمويل وترشيد قرارات التنمية المحلية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، المنعقد بالفترة، 08-09 نوفمبر 2016 ص 4.

(4) –Boussadia Hichem, **La gouvernance d'entreprise et le contrôle du dirigeant : cas de l'entreprise publique Algérienne**, thèse de doctorat, management des organisations, spécialité : audit et contrôle de gestion, université Abou Bekr Belkaid, Tlemcen, 2013/2014 p 12.

التنفيذية الحوافز المناسبة للوصول إلى الأهداف التي تصب في مصلحة الشركة وتسهيل إيجاد عملية مراقبة فاعلة، وبالتالي تساعد الشركة على إستغلال مواردها بكفاءة".[1]

* ورد في تقرير (Cadbury) عام 1992: "يعتمد إقتصاد دولة ما على زيادة كفاءة الشركات وهكذا فإن فعالية مجلس الإدارة في تنفيذ مسؤولياته تحدد الوضع التنافسي للدولة... يجب عليه توجيه الشركة في حدود نظام محاسبي رقابي فعال وهذا هو دور حوكمة الشركات... حوكمة الشركات هي نظام بمقتضاه تدار الشركات وتراقب ".[2]

* ومن جهته قدم د.ناصيري تعريفا تقنيا دقيقا الا وهو: "حوكمة الشركات هي مجموعة من المبادئ و الآليات والعمليات وخاصة الأساليب المساهمة في تسيير المؤسسة في الحاضر والمستقبل، بناءا على الأخلاقية والفعالية".[3]

*وبدوره قدم القانون الجزائري لحوكمة الشركات التعريف التالي:"...هي فلسفة التسيير وفي نفس الوقت مجموع القواعد التطبيقية الموجهة لتأكيد بقاء وتنافسية المؤسسة".[4]

ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج أن حوكمة الشركات هي نظام كامل يهدف لتحقيق الرقابة المالية وغير المالية، وتنظيم العلاقات بين مجلس الإدارة والمديرين المساهمين وأصحاب المصالح وتوجيه الأهداف المشتركة نحو تعظيم ربحية الشركة وتحسين الأداء.

الفرع الثالث: أهمية حوكمة الشركات.

منذ عام 1997 أخذ العالم ينظر نظرة جديدة إلى حوكمة الشركات، وقد أظهرت المشاكل العديدة التي برزت إلى المقدمة أثناء الأزمات المالية التي مست العالم بوضوح أهمية حوكمة الشركات حتى في الدول التي كان من المعتاد إعتبارها أسواق مالية "قريبة من الكمال". وقد اكتسبت حوكمة الشركات أهمية أكبر بالنسبة للديمقراطيات الناشئة نظرًا لضعف النظام القانوني الذي لا يمكن معه إجراء تنفيذ العقود وحل المنازعات بطريقة فعالة وكما أن ضعف نوعية المعلومات تؤدي إلى منع الإشراف والرقابة وتعمل على إنتشار الفساد وإنعدام الثقة.[5]

ويتضح لنا مما سبق أن مفهوم حوكمة الشركات له العديد من المزايا والمنافع التي يمكن للشركات بل والدول من أن تجنى تمارها وهي تتمثل في الآتي: [6]

- تخفيض المخاطر المتعلقة بالفساد المالي والإداري التي تواجهها الشركات والدول؛

(1) –علاء فرحان طالب، إيمان شيحان المشهداني، **الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف** ، مرجع سبق ذكره، ص 26.

(2) –Cadbury comittee, **the financial aspects of corporate governance**, burges science press, Great Britain, 1992, p : 10-14.

(3) – Boussadia Hichem, **La gouvernance d'entreprise et le contrôle du dirigeant : cas de l'entreprise publique Algérienne**, op-cit, p 12

(4) –op-cit, p 13

(5) –عبد الله جوهر، **الإدارة في الشركات والمؤسسات**، مرجع سبق ذكره، ص 232- 233 .

(6) –محمد مصطفى سليمان، **حوكمة الشركات ودو أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 15-16.

- رفع مستويات الأداء للشركات وما يترتب عليها من دفوع عجلة التنمية والتقدم الاقتصادي للدول التي تنتمي إليها تلك الشركات؛

- جذب الإستثمارات الأجنبية وتشجيع رأس المال المحلي على الإستثمار في المشاريع الوطنية.

- زيادة قدرة الشركات الوطنية على المنافسة العالمية وفتح أسواق جديدة لها؛

- توفر قواعد حوكمة الشركات الإطار التنظيمي الذي يمكن من خلاله للشركة أن تحدد أهدافها وتحدد أيضا كيفية تحقيقها؛

- الشفافية والدقة والوضوح في القوائم المالية التي تصدرها الشركات وما يترتب على ذلك من زيادة ثقة المستثمرين بها واعتمادهم عليها في اتخاذ القرارات.

وقد إزدادت أهمية حوكمة الشركات من أجل تحقيق الثقة في المعلومة الواردة في القوائم المالية المنشورة وذلك بغرض حماية مستخدمي القوائم المالية خاصة المساهمين والمتعاملين في سوق الأوراق المالية.[1]

الفرع الرابع: خصائص حوكمة الشركات.

تتمثل خصائص الحوكمة في : الانضباط، الشفافية، الاستقلالية، المسائلة، المسؤولية، العدالة، والمسؤولية الاجتماعية وفيما يلي التفصيل في هذه الخصائص: [2]

- **الإنضباط**: إتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح ويتحقق ذلك من خلال توريد بيانات واضحة للجمهور، وجود حافز لدى الإدارة اتجاه تحقيق سعر عادل للسهم، التقدير السليم لحقوق الملكية، استخدام الديون في مشروعات هادفة وإقرار نتيجة الحوكمة في التقدير السنوي؛

- الإفصاح و**الشفافية**: تتحقق بتقديم صورة واضحة وحقيقة عن كل ما يحدث، يتم ذلك من خلال الإفصاح عن الأهداف المالية بدقة، نشر التقرير السنوي في موعده، نشر التقارير المالية السنوية البيئية في الوقت المناسب، الإفصاح العادل عن النتائج السنوية تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة، توفير إمكانية وصول المستثمرين إلى الإدارة العليا وتحديث المعلومات على شبكة الانترنت؛

- **الإستقلالية**: تلاقي التأثيرات غير الضرورية نتيجة للضغوطات، ويتحقق ذلك من خلال المعاملة العادلة للمساهمين من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا، وجود رئيس مجلس الإدارة منسق عن الإدارة، وجود لجنة لتحديد المرتبات والمكافآت يرأسها عضو مجلس إدارة مستقل، تدعيم وجود مراجعين مستقلين؛

- **المساءلة**: بمعنى إمكانية تقييم و تقدير أعمال مجلس الإدارة و الإدارة التنفيذية ويتحقق ذلك من خلال : ممارسة العمل بعناية ومسؤولية و الترفع عن المصالح الشخصية، التصرف بشكل فعال ضد الأفراد الذين يتجاوزون حدود مسؤوليتهم، التحقيق الفوري حالة إساءة الإدارة العليا ووضع آليات تسمح بمعاقبة الموظفين التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة في حالة تجاوز مسؤوليتهم و سلطاتهم؛

(1) –عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة، **مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية**، الدار الجامعية، مصر، 2006-2007، ص 23-24.
(2) – مبروك قدوري، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على جودة الإفصاح المحاسبي، مرجع سبق ذكره، ص29-30.

- **المسؤولية**: وتكون المسؤولية أمام جميع الأطراف من ذوي المصلحة في المؤسسة ويتحقق ذلك من خلال :عدم قيام مجلس الإدارة الإشراف بدور تنفيذي، وجود أعضاء لمجلس الإدارة مستقلين ومن غير الموظفين، الاجتماعات الدولية والكاملة لمجلس الإدارة، وجود لجنة مراجعة، ترشح المراجع الخارجي وتراقب أعماله، بالإضافة لمراجعتها لتقارير المراجعين الداخليين والإشراف على أعمال المراجعة الداخلية؛

- **العدالة**: احترام حقوق كل المجموعات ذات المصلحة، ويتحقق ذلك من خلال: المعاملة العادلة لمساهمي الأقلية من قبل المساهمين أصحاب الأغلبية،حق كافة حملة الأسهم في الدعوة إلى الاحتجاجات العامة،سهولة طرق الأداء بالأصوات، و المكافآت العادلة لأعضاء مجلس الإدارة، وإعطاء المساهمين حق الاعتراض عند إساءة حقوقهم المشاركة في تعيين المديرين و أيضا في إتحاد القرارات؛

- **المسؤولية الاجتماعية**: إي النظر للمؤسسة كمواطن صالح، ويتحقق ذلك من خلال : وجود سياسة واضحة تؤكد على التمسك بالسلوك الأخلاقي، وجود سياسة توظيف واضحة و عادلة ووجود سياسة واضحة عن المسؤولية البيئية.

المطلب الثالث: أهداف ومحددات حوكمة الشركات.

الفرع الأول: أهداف حوكمة الشركات.

تشمل أهداف ونتائج حوكمة الشركات ما يلي:[1]

- تحسين الصورة الذهنية للشركات؛
- تحسين عملية صنع القرار؛
- تحسين مصداقية الشركات؛
- إدخال الإعتبارات الأخلاقية؛
- تحسين درجة الوضوح والشفافية.

بالإضافة إلى:[2]

- التعزيز من مستوى المسؤولية لدى المسيرين؛
- تدعيم الكفاءة والنزاهة في أسواق رأس المال؛

(1) –سيد عبد الرحمن عباس بله، **دور تطبيق حوكمة الشركات في ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 12، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2012، ص56.
(2) –غضبان حسام الدين، **محاضرات في نظرية الحوكمة**، دار الحامد، الطبعة الأولى، الأردن، 2015، ص 68-69.

- ضمان قيام مؤسسات ناجحة تسعى لخدمة المجتمع بشكل عام والمساهمين بشكل خاص؛

- مراعاة مصالح المجتمع والعمال؛

- منع المتاجرة بالسلطة في المؤسسات.

وما ينتج عن هذا:

- تجنب حدوث الأزمات المالية من خلال الرقابة والمتابعة على الأداء التشغيلي والاستراتيجي للشركة، مما يسمح بالتحكم في التكاليف والوصل بها إلى أدنى مستوى.

بالإضافة إلى:[1]

- حماية حقوق المساهمين وسهولة الحصول على المعلومات في الوقت المناسب وضمان حقوق المساهم في الإنتخاب والحصول على الأرباح؛

- تحقيق العدالة بين جميع الأطراف ذات المصالح بالشركة وكافة المساهمين بالشركة داخل أو خارج الوطن؛

- توفير المعلومات ودعم سلامة قنوات الإتصال من خلال صحة الحقائق الخاصة بعمل الشركة على نحو دقيق وملائم يعكس صحة التحكم المؤسسي في الشركة وسلامة أنظمة الرقابة مما ينعكس على سلامة وفعالية أداء الشركة.

هناك اتفاق على أن التطبيق الجيد لحوكمة الشركات يتوقف على مدى يتوقف على جودة مجموعتين من المحددات:[2]

1 –المحددات الخارجية:

وتشير الى المناخ العام للإستثمار في الدولة وهي:

- القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي (قوانين سوق العمل والشركات وتنظيم المنافسة ومنع الممارسات الإحتكارية وقوانين الإفلاس)؛

- كفاءة القطاع المالي (البنوك وسوق المال) في توفير التمويل اللازم للمشاريع؛

- كفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية (هيئة سوق المال والبورصة) في إحكام الرقابة على الشركات.

2 –المحددات الداخلية:

(1) –سيد عبد الرحمن عباس بله، **دور تطبيق حوكمة الشركات في ممارسة أسلاليب المحاسبة الإبداعية**، مرجع سبق ذكره، ص 56-57 .

(2) –عبد الله جوهر، **الإدارة في الشركات والمؤسسات**، مرجع سبق ذكره، ص 232.

وتشير إلى القواعد والاسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل الشركة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والتي يؤدي توافرها وتطبيقها إلى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاث.

وتؤدى الحوكمة في النهاية إلى زيادة الثقة في الاقتصاد القومي، وتعميق دور سوق المال، وزيادة قدرته على تعبئة المدخرات ورفع معدلات الاستثمار، والحفاظ على حقوق الأقلية أو صغار المستثمرين ومن ناحية أخرى، تشجع الحوكمة على نمو القطاع الخاص ودعم قدراته التنافسية، وتساعد المشروعات في الحصول على التمويل وتوليد الأرباح، وأخيرا خلق فرص عمل.

والشكل التالي يوضح هذه المحددات الخارجية والداخلية لحوكمة الشركات:

الشكل (01-01) محددات حوكمة الشركات.

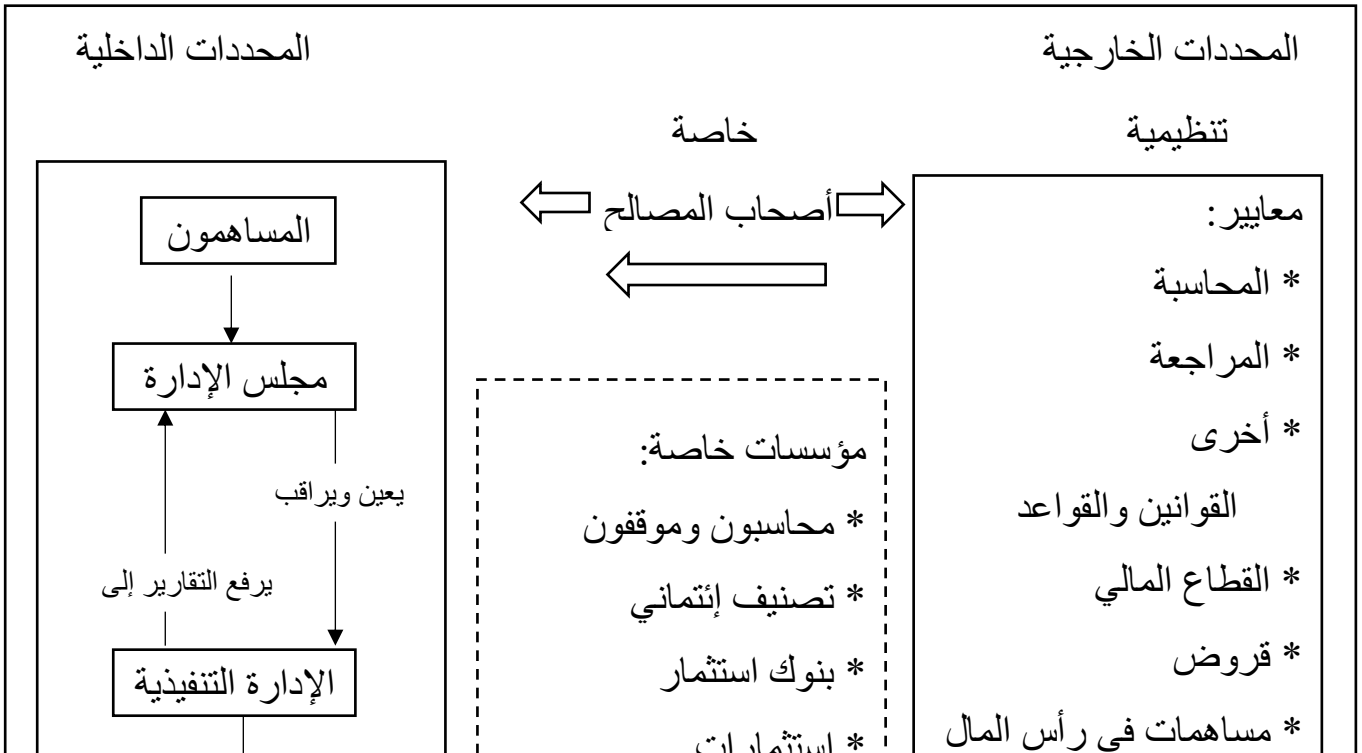

المؤسسات الخاصة تشير إلى عناصر القطاع الخاص وكيانات الإدارة الذاتية ووسائل الإعلام، والمجتمع المدني، وتلك الجهات التي تحلل من عدم توافر المعلومات وترفع من درجة مراقبة الشركات وتلقي الضوء على السلوك الإنتهازي في الإدارة.

المصدر: ألكسندر شكولنيكوف، أندرو ويلسن، من شركات مستدامة إلى إقتصادات مستدامة، حوكمة الشركات كأداة تنمية، مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE)، القاهرة، مصر، ص11.

المبحث الثاني: أساسيات تطبيق وممارسة حوكمة الشركات.

بغية تفعيل حوكمة الشركات ووضعها قيد التنفيذ وجب النظر إلى حوكمة الشركات كنظام يعمل على تفعيل الإمكانيات، وتوظيف الموارد بطريقة كفؤة.

المطلب الأول: نظام حوكمة الشركات وركائزها.

الفرع الأول: نظام حوكمة الشركات.

كأي نظام، تعتبر حوكمة الشركات منظومة تفاعلية هادفة مكونة من ثلاثة أجزاء، وتتمثل هذه الأجزاء في مدخلات وكيفية تشغيلها ومخرجات، والتي نلخصها فيما يلي:[1]

- **المدخلات Input:** وهو ما تحتاج إليه الحوكمة من مستلزمات وما يتعين توفيره لها من مطالب سواء كانت مطالب تشريعية، إدارية، قانونية أو اقتصادية مجتمعة.

- **تشغيل الحوكمة Governance Operation:** ويشير إلى الجهات المسؤولة عن تطبيق الحوكمة والمشرفة على هذا التطبيق وجهات الرقابة وكل كيان إداري داخل الشركة أو خارجها يساهم في تنفيذ الحوكمة وفي تشجيع الإلتزام بها.

- **المخرجات Output:** الحوكمة ليست هدفا بحد ذاتها بل هي أداة ووسيلة لتحقيق أهداف يسعى إليها الجميع، إذ أن المخرجات هنا هي مجموعة المعايير والقواعد والقوانين المنظمة للأداء والسلوك

(1) –علاء فرحان طالب، إيمان شيحان المستهداني، **الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الإستراتيجي للمصرف**، مرجع سبق ذكره، ص 25-26.

والممارسات العملية والتنفيذية سواء في الشركات أو المصارف للحفاظ على حقوق أصحاب المصالح وتحقيق الشفافية، ومنه يمكن تصور نظام الحوكمة على النحو التالي:

الشكل (01 -02) نظام حوكمة الشركات.

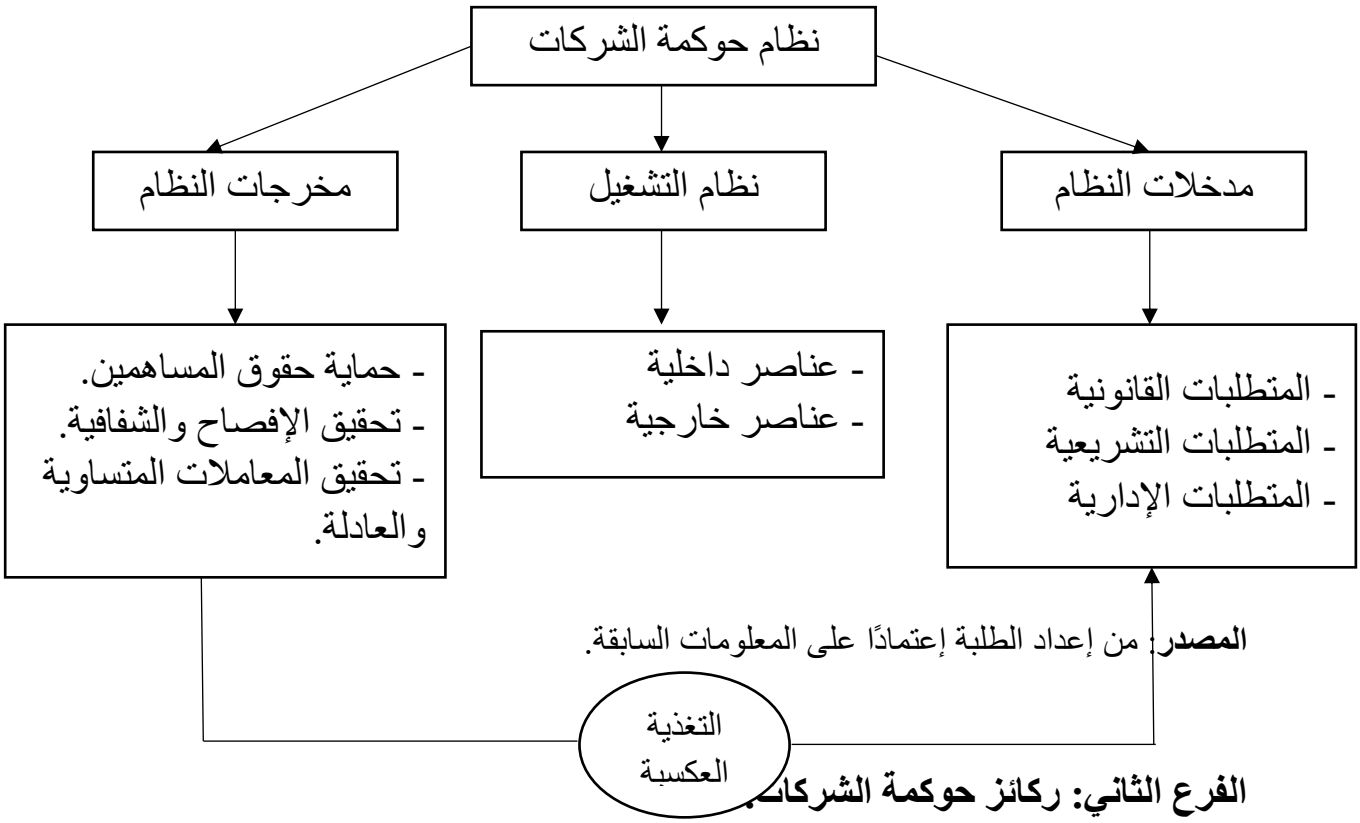

المصدر: من إعداد الطلبة إعتمادًا على المعلومات السابقة.

الفرع الثاني: ركائز حوكمة الشركات.

إن التطبيق السليم لقواعد حوكمة الشركات يتطلب أربع ركائز أساسية:[1]

- **الهيكلة:** توفير هيكل يضبط الأداء الإداري للشركة والذي يتضمن الهيكل العام وهيكل التقارير، اللجان (مجلس الإدارة، المساهمين، المسيرين...) ووظيفة الدعم والرقابة المستقلة.

- **مسؤوليات الرقابة**: والتي تحدد مهمات الجهات الرقابية، مصفوفات المساءلة، سلطات التعيين والفصل.

(1) –Scott Baret , **Developing an effective governance operating model, A guide for financial services boards and management teams**, Deloitte magazine, 2013, p 06.

- **الثقافة التنظيمية وتسيير الموارد البشرية**: واللذان يعملان معًا من خلال تحديد السلوك والنشاطات والموازنة المطلوبة بينها لنظام حوكمة فعال بالإضافة إلى التكفل بسياسات التعويض والترقية، مبادئ العمل، قياس الأداء والتسيير، القيادة وتدريب الكفاءات.

- **البنية التحتية:** والتي تشمل إجراءات إدارة الحوكمة والخطر، والتقارير والتدابير والمقاييس وقدرات الإدارة، ودعم تكنولوجيا المعلومات والإتصالات.

المطلب الثاني: الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات.

هناك أربع أطراف رئيسية معنية بتطبيق قواعد حوكمة الشركات، وتتمثل في النظام التشغيلي لنظام حوكمة الشركات ، وتتمثل تلك الأطراف في الآتي:[1]

الفرع الأول: المساهمين Shareholfers.

وهم من يقومون بتقديم رأس المال للشركة عن طريق ملكيتهم للأسهم وذلك مقابل الحصول على الأرباح المناسبة لإستثماراتهم، وأيضا تعظيم قيمة الشركة على المدى الطويل، وهم من لهم الحق في إختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم.

الفرع الثاني: مجلس الإدارة Board of Directors.

وهم من يمثل المساهمين وأيضا الأطراف الأخرى مثل أصحاب المصالح، ومجلس الإدارة يقوم باختيار المديرين التنفيذيين والذين يوكل إليهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال الشركة، بالإضافة إلى الرقابة على أدائهم، كما يقوم مجلس الإدارة برسم السياسات العامة للشركة وكيفية المحافظة على حقوق المساهمين، ويلعب مجلس الإدارة بالشركة دورًا مهما وحاسما في وضع الأهداف الإستراتيجية لها، وإقرار الإستراتيجيات والسياسات العامة التي تهيمن على سير العمل بها لذلك فإن لقرارات المجلس تأثير كبير على أداء أي شركة، وقد ركزت قواعد حوكمة الشركات بشدة على عدد من المسائل المتعلقة بتشكيل المجلس وكيفية حكمه للشركة، وحفاظه على أصولها وتعظيم الثروة مساهميها.

الفرع الثالث: الإدارة Management.

وهي المسؤولية في الإدارة الفعلية للشركة وتقديم التقارير الخاصة بالأداء إلى مجلس الإدارة، وتعتبر الإدارة هي المسؤولة عن تعظيم الأرباح وزيادة قيمة الشركة بالإضافة إلى مسؤوليتها تجاه الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تنشرها للمساهمين.

الفرع الرابع: أصحاب المصالح Stackholders.

وهم مجموعة من الأطراف لهم مصالح داخل الشركة مثل الدائنين والموردين والعمال والموظفين، ويجب ملاحظة أن هؤلاء الأطراف يكون لديهم مصالح قد تكون متعارضة ومختلفة في بعض الأحيان، فالدائنون على سبيل المثال يهتمون بمقدرة الشركة على السداد، في حين يهتم العمال والموظفين بمقدرة الشركة على الإستمرار.

(1) –محمد مصطفى سليمان، **حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين**، مرجع سبق ذكره، ص 16-17.

المطلب الثالث: مبادئ وآليات حوكمة الشركات.

للتطبيق السليم للحوكمة وجب على المؤسسات ان تحتوي على مجموعة من المبادئ والاليات وهذا ما سوف يتم التطرق إليه.

الفرع الأول: المبادئ الأساسية لحوكمة الشركات.

في 1998 طلب مجلس منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية من المنظمة أن تقوم بالإشتراك مع الحكومات الوطنية وغيرها من المنظمات الدولية والقطاع الخاص بوضع مجموع مبادئ حوكمة الشركات وفي 1999 تم إصدار مجموعة من المبادئ ثم توصلت المنظمة في 2004 إلى شكل جديد للمبادئ الخاصة بحوكمة الشركات بهدف دعم الثقة في سوق رأس المال.

وتعرف مبادئ حوكمة الشركات بأنها: "مجموعة الأسس والممارسات التي تطبق بصفة خاصة على شركات المساهمة، وتتضمن الحقوق والواجبات لكافة المتعاملين مع الشركة التي تظهر من خلال النظم واللوائح الداخلية المطبقة بالشركة".[1]

وتمثلت هذه المبادئ في:

1- ضمان وجود إطار فعال لحوكمة الشركات

ينبغي على إطار حوكمة الشركات أن يشجع على شفافية وكفاءة الأسواق، وأن يكون متوافقا على أحكام القانون، وأن يحدد بوضوح توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية.[2]

ولقد شدد على:[3]

- تطوير هيكل الحوكمة ومراعات تأثيرها على الاقتصاد الكلي، والترويج لشفافية وكفاءة السوق؛

- يجب أن تتوافق التشريعات القانونية والرقابة والحوكمة مع قواعد القانون العام، وأن تنص على ضمان تحقيق مصالح الجمهور وتوزيع المسؤوليات بين الهيئات المختلفة؛

- نزاهة الهيئات الإشرافية والرقابية وتوفير الموارد اللازمة لها من أجل القيام بوجباتها.

2 -حماية حقوق المساهمين:[4]

يضمن هذا المبدأ حماية الحقوق الأساسية للمساهمين والمتضمنة:

* الأساليب الآمنة لتسجيل الملكية؛

(1) –غضبان حسام الدين، **محاضرات في نظرية الحوكمة**، مرجع سبق ذكره، ص 31-32.
(2) –نفس المرجع السابق، ص 33.
(3) –علاء فرحان طالب، إيمان شيحان المشهداني، **الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الإستراتيجي للمصارف**، مرجع سبق ذكره، ص 35-36.
(4) –نفس المرجع السابق، ص 36-37.

* نقل وتحويل ملكية الأسهم؛

* الحصول على المعلومات الخاصة بالشركة في الوقت المناسب وبصفة منتظمة؛

* المشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين؛

* المشاركة في انتخاب أعضاء مجلس الإدارة؛

* المشاركة في أرباح الشركة.

3 -المعاملة المتساوية للمساهمين:[1]

تتضمن قواعد الحوكمة المساواة في معاملة المساهمين في الفئة ذاتها، بما في ذلك الأقلية والأجانب من المساهمين كما ينبغي أن تتاح لكافة المساهمين فرصة الحصول على تعويض فعلي في حالة انتهاك حقوقهم وشدد هذا المبدأ على:

- توفير حقوق التصويت المتساوية للمساهمين داخل كل فئة، ولهم الحق في الحصول على معلومات عن حقوق التصويت المرتبطة بكافة فئات الأسهم قبل شرائها؛

- أن تخضع التغيرات في حقوق التموين التي تؤثر سلبا على بعض فئات المساهمين لموافقتهم؛

- أن تسمح الإجراءات المتبعة لعقد إجتماعات الجمعية العامة بالمعاملة المتساوية لجميع المساهمين.

4 - دور أصحاب المصلحة:

ينبغي أن يقر الإطار الخاص بالقواعد الخاصة بالحوكمة على الإعتراف بحقوق أصحاب المصالح كما يراها القانون،[2] وأن يعمل أيضا على تشجيع التعاون بين أصحاب المصالح في مجال خلق الثروة وفرص العمل وتحقيق الإستدامة للمشروعات القائمة على أسس مالية سليمة.[3]

إضافة إلى:

- إتاحة الفرص لأصحاب المصالح للحصول على تعويض مناسب عن انتهاك حقوقهم؛

- توفير المعلومات لأصحاب المصالح وفرص النفاذ لها بأسلوب دوري في التوقيت المناسب.

5- الإفصاح والشفافية:[4]

(1) –نفس المرجع السابق، ص 38 -39.
(2) –نفس المرجع السابق، ص 39.
(3) –غضبان حسام الدين، **محاضرات في نظرية الحوكمة**، مرجع سبق ذكره، ص43.
(4) –علاء فرحان طالب، إيمان شيحان المشهداني، **الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف**، مرجع سبق ذكره، ص 40.

يشدد إطار القواعد المنظمة للحوكمة على الإفصاح الدقيق عن كافة البيانات المتعلقة بالأمور المادية للشركة بما في ذلك الموقف المالي والأداء والملكية والرقابة، حيث ينبغي على الإفصاح أن يشمل المعلومات التالية:

* النتائج الإستثمارية ونتائج التشغيل الخاصة بالشركة؛

* أهداف الشركة؛

* ملكية أسهم الأغلبية وحقوق التصويت؛

* مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والمعلومات الخاصة بمؤهلاتهم وكيفية اختيارهم ومدى استقلالهم؛

* معاملات الأطراف أصحاب المصلحة؛

* المخاطر الجوهرية المتوقعة؛

* الأمور المادية والجوهرية المتعلقة بالعاملين وغيرهم من ذوي العلاقة؛

* هياكل وسياسات قواعد حوكمة المؤسسة ومضمون قانون الحوكمة وأسلوب تنفيذه.

- ينبغي أن تعد المعلومات المفصح عليها استنادًا إلى معايير محاسبية عالية الجودة.

- إجراء تدقيق سنوي لحسابات الشركة بواسطة مدقق مستقل.

6- مسؤوليات مجلس الإدارة:[1]

يجسد هذا المبدأ إطار قواعد الحوكمة على استراتيجية الشركة والرقابة الفعالة لمجلس الإدارة على الشركة، ومسؤولية مجلس الإدارة أمام الشركة والمساهمين من حيث:

- أن يعمل مجلس الإدارة بإخلاص على أساس فيه مصلحة الشركة والمساهمين باتباع معايير عالية للأخلاق ويأخذ في اعتباره مصالح الأطراف ذوي العلاقة؛

- التأكد من سلامة التقارير المالية والنظم المحاسبية للشركة بما في ذلك نظام التدقيق المالي المستقل والرقابة الداخلية لا سيما أنظمة إدارة المخاطر والرقابة على بعض العمليات المتعلقة بها؛

- على مجلس الإدارة ضمان الحكم بشكل مستقل وموضوعي فيما يتعلق بشؤون الشركة؛

- أن يتوافر لأعضاء مجلس الإدارة سهولة النفاذ إلى المعلومات المناسبة الدقيقة في التوقيت المناسب ليمكن لهم القيام بمسؤولياتهم على أكمل وجه.

- على مجلس الإدارة القيام بإنجاز مجموعة من المهام المقررة مسبقا هي:

* وضع استراتيجية الشركة وسياسة المخاطر والموازنات وخطط العمل وتحديد أهداف الأداء ومراقبة التنفيذ؛

(1) –نفس المرجع السابق، ص 41-42.

* متابعة قياس كفاءة ممارسة الشركة لقواعد الحوكمة وإجراء التعديلات عند الحاجة؛

* إختيار كبار المديرين وتحديد مكافآتهم ومتابعة أدائهم وفصلهم عند الضرورة؛

* الرقابة على حالات تعارض المصالح الخاصة بالمديرين وأعضاء مجلس الإدارة.

بالإضافة إلى:[1]

* أن يضمن مساءلة مجلس الإدارة من قبل الشركة والمساهمين.

الفرع الثاني: آليات حوكمة الشركات.

تعمل آليات حوكمة الشركات بصفة اساسية على حماية وضمان حقوق المساهمين وكافة الاطراف ذوى المصلحة المرتبطين بأعمال الشركة من خلال احكام الرقابة والسيطرة على اداء ادارة الشركة , ومراقب الحسابات ويمكن تصنيف مجموعة الآليات المستخدمة الى نوعين من آليات الحوكمة.

أولا: الآليات الداخلية لحوكمة الشركات:

تكمن آليات حوكمة الشركات الداخلية في أنشطة وفعاليات الشركة، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق أهداف الشركة، ويمكن تصنيف آليات حوكمة الشركات الداخلية إلى ما يلي:

1 -1 –مجلس الإدارة:

إن المحور الذي ترتكز عليه الحوكمة الجيدة هو مجلس الإدارة ،فمجلس الإدارة الجيد يضمن للمستثمرين في الشركة بأن الأصول التي قاموا بتوفيرها يجري إستخدامها من جانب المديرين و الوكلاء لتحقيق أهداف الشركة التي وافقوا عليها،[2] ولكي تكون هذه المجالس فعالة ينبغي أن تكون في الموقف الذي يؤهلها للعمل لمصلحة الشركة. وفي ذلك الوقت تأخذ الأهداف الاجتماعية للشركة بعين الإعتبار، كما يجب أن تمتلك السلطة اللازمة لممارسة أحكامها الخاصة بعيدا عن التدخلات السياسية والبيروقراطية، وتقوم باختيار الإدارة العليا، فضلاً عن الإشراف المستمر على أداء الشركة والإفصاح عن ذلك.[3]

ولكي يتمكن مجلس الإدارة من القيام بواجباته في التوجيه والمراقبة، يلجأ إلى تأليف مجموعة من اللجان من بين أعضائه من غير التنفيذيين، أبرزها ما يلي:[4]

أ –**لجنة التدقيق:** يتمثل دورها في:

(1) –سيد عبد الرحمان عباس بله، **دور تطبيق حوكمة الشركات في ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية**، مرجع سبق ذكره، ص 56.

(2) –عدنان بن حيدر بن درويش، **حوكمة الشركات و دور مجلس الإدارة**، إتحاد المصارف العربية، الدار الجامعية، بدون بلد نشر، 2007، ص76.

(3) –محمد حمودة، **دور آليات الحوكمة في مكافحة الفساد المالي**، مقال منشور، http://auditorshassanmahmoud.blogspot.com/2011/12/blog-post-3325.html. (17/02/2017)

(4) –سليماني رشيدة، **دور آليات الحوكمة في تحسين الآداء المالي لشركات التأمين-دراسة حالة شركة CRMA للتأمينات-**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم العلوم الاقتصادية، تخصص مالية و حوكمة الشركات، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013، ص29-30.

- زيادة الثقة والشفافية في المعلومات المالية التي تفصح عنها المؤسسات؛

- دعم هيئة التدقيق الخارجي وزيادة استقلاليتها؛

- التأكيد على الإلتزام بمبادئ حوكمة الشركات.

ب –لجنة المكافآت: تتشكل من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين حيث تتركز وظائف لجنة المكافآت والمزايا الخاصة بالإدارة العليا.

جـ -لجنة التعيينات: وتتمثل واجبات هذه اللجنة في تحديد أفضل المرشحين المؤهلين وتقييمهم باستمرار وتوخي الموضوعية في عملية التوظيف وكذلك الإعلان عن الوظائف المطلوب اشغالها.

1 -2 –التدقيق الداخلي: يقوم المراجعون الداخليون من خلال الأنشطة التي ينفذونها بزيادة المصداقية، العدالة، تحسين سلوك الموظفين العاملين في الشركات المملوكة للدولة وتقليل مخاطر الفساد الإداري والمالي.[1]

ثانيا: الآليات الخارجية لحوكمة الشركات:

تتمثل آليات حوكمة الشركات الخارجية في الرقابة التي يمارسها أصحاب المصالح الخارجيين على الشركة، وتتمثل في:[2]

1-2 –منافسة سوق المنتجات وسوق العمل الإداري:

تعد منافسة سوق المنتجات أو الخدمات أحد أليات المهمة لحوكمة الشركات، وذلك لأنها إذ لم تتم الإدارة بواجباتها بالشكل الصحيح، إنها سوف تفشل في منافسة الشركات التي تعمل في نفس المجال، وبالتالي تتعرض للإفلاس، فمنافسة سوق المنتجات تهذب سلوك الإدارة وخاصة إذا كانت هناك سوق فعالة للعمل الإداري للإدارة العليا.

2-2–التشريعات والقوانين:

غالبا ما تشكل وتؤثر هذه الآليات على التفاعلات التي تجري بين الذين يشتركون بشكل مباشر في عملية الحوكمة، ولقد أثرت بعض التشريعات على الفاعلين الأساسيين في عملية الحوكمة، ليس فيما يتصل بدورهم ووظيفتهم في هذه العملية بل على كيفية تفاعلهم مع بعضهم.

بالأضافة إلى: [3]

3-2–التدقيق الخارجي:

يساعد المراجعون الخارجيون الشركات على تحقيق المساءلة والنزاهة وتحسين العمليات فيها، ويغرسون الثقة بين أصحاب المصالح والمواطنين بشكل عام، وتحسين نوعية القوائم المالية.

4-2 –منظمات الشفافية العالمية:

(1) -محمد حمودة، **دور آليات الحوكمة في مكافحة الفساد المالي**، مرجع سبق ذكره.
(2) – سليماني رشيدة، **دور آليات الحوكمة في تحسين الآداء المالي لشركات التأمين-دراسة حالة شركة CRMA للتأمينات**-، مرجع سبق ذكره، ص30-31.
(3) –محمد حمودة، **دور آليات الحوكمة في مكافحة الفساد المالي**، مرجع سبق ذكره

وهذا من خلال الدور الذي تلعبه في ممارسة الضغوط، من أجل محاربة الفساد المالي والإداري في الدول فمثلا تضغط منظمة التجارة العالمية من أجل تحسين النظم المالية والمحاسبية، وفي قطاع البنوك، تمارس لجنة بازل ضغطا من أجل ممارسة الحكومة فيها.

وهذا فإنه يتضح الدور الذي يمكن أن تلعبه حوكمة الشركات المختلفة في الحد من ظاهرة الفساد المالي ومكافحة تفشيها.

المبحث الثالث: تطبيق مبادئ وآليات الحوكمة في شركات التأمين.

يعتبر التأمين من أنجح السياسات المستخدمة لإدارة الخطر والتحكم فيه والذي يتعرض له الفرد والشركات ولا يمكنهم تحمل اعباءه، وللتأمين علاقة وثيقة بالعلوم الأخرى مثل العلوم الاقتصادية والإحصائية والقانونية والرياضية، وقد أصبح من أهم النظم التي تقوم عليها الحضارات الحديثة.

المطلب الأول: ماهية التأمين وتقسيماته.

التأمين هو إحدى الوسائل التي يعتمد عليها الأفراد كحماية أنفسهم من أخطار معينة قد تلحق بهم أضرار مادية.

الفرع الأول: ماهية التأمين.

إن موضوع التأمين قديم ويدعي بعض الكتاب أنه عرف بصيغته من أيام الإغريق، إذ كان المحاربون يجتمعون بأقساط في صندوق يقومون بتعويض أسرة الجندي القتيل وقيل أن الفينيقيين عرفوا التأمين البحري بصيغة مشابهة لما سبق.

ومن الثابت أن التأمين اليوم معروفًا في أوروبا منذ نحو ستة قرون وقد كان في مدينة فلاندرز الإيطالية شركة متخصصة في التأمين.[1]

ولقد ظهرت أنواع جديدة من التأمين بسبب ظهور الصناعات الجديدة وتطور الآلات الميكانيكية وانتشار وسائل الإتصال، مثل التأمين البري والجوي والبحري والتأمين ضد الحرائق والسرقة والتأمين الصعب وغيره حتى أصبح التأمين جزءً من الحياة اليومية للأشخاص والمؤسسات والدول.[2]

1 –مفهوم التأمين:

(1) –عزالدين فلاح، **التأمين (مبادئه، أنواعه)**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2008، ص6.

(2) –كمال محمود جبرا، **التأمين وإدارة الخطر**، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2015، ص13.

التأمين في اللغة: مصدره أمّن يُؤمّن مأخوذة من الإطمئنان الذي هو ضد الخوف، ومن الأمانة التي هي ضد الخيانة، يقال أمّنه تأمينا وأئتمنه واستأمنه.

أما اصطلاحا: فيعرف التأمين بأنه عقد يتم بين طرفين أحدهما يسمى المؤمّن والآخر يسمى المؤمن له، ويلتزم فيه المؤمن بأن يؤدي إلى المؤمن له مبلغا من المال في حالة تحقق الخطر المبين في العقد، وذلك مقابل قسط يؤديه المؤمن له للمؤمن.[1]

وقد عرفته المادة 619 من القانون المدني الجزائري: "عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يدفع للمؤمن له، أو إلى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال، أو إيرادًا، أو أي مبلغ مالي آخر في حالة وقوع حادث، أو تحقق الخطر المبين في العقد، وذلك مقابل قسط أو أي دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن".[2]

ويمكن تعريف التأمين من الناحية الاقتصادية بأنه "أداة لتقليل الخطر الذي يواجه الفرد عن طريق تجميع عدد كافٍ من الوحدات المتعرضة لنفسر ذلك الخطر (كالسيارات والمنازل والمستودعات...إلخ)، لجعل الخسائر التي يتعرض لها كل فرد قابلة للتوقع بصفة جماعية ومن ثم يمكن لكل صاحب وحدة الإشتراك بنصيب منسوب إلى ذلك الخطر".[3]

ويعرفه (Williams & Heins) على أنه: "طريقة يتم بواسطتها تجميع الأخطار المعرض لها مجموعة من الأشخاص أو الشركات عن طريق تحميل الإشتراكات التي تعتبر بمثابة رأس مال الذي يدفع منه التعويضات".[4]

2 –أهمية التأمين:

تكمن أهمية التأمين في الخدمات التي يوفرها للدول والأفراد والمؤسسات الاقتصادية والتجارية ومن أهم فوائده:[5]

- توفير الأمان من خلال تخفيف درجة القلق والخوف لدى الافراد ورؤوس الأموال؛

- يسمح التأمين للأفراد والعائلات باستعادة نفس المركز المالي السابق قبل وقوع الخسارة؛

- إن صناعة التأمين تعد مصدرًا من مصادر تمويل المشاريع الاستثمارية من خلال توظيف أقساط التأمين للتمويل ودعم المشاريع الاقتصادية والمالية؛

- تمثل أقساط التأمين جزءً لا يستهان به من المعاملات التجارية الدولية في شكل استيراد وتصدير غير مرئي تعتمد عليه دول كثيرة، كجزء هام من صادراتها ويعود عليها بمبالغ طائلة في صورة أقساط تأمين وإعادة تأمين.

(1) –نفس المرجع السابق، ص 13.
(2) –الأمر رقم 75-58 المؤرخ في 20 رمضان 1395 الموافق لـ 26 ديسمبر 1975 المتضمن القانون المدني المعدل والمتمم، ص102، منشور (www.joradp.dz/trv/acivil.po).
(3) –عز الدين فلاح، **التأمين (مبادئه وأنواعه)**، مرجع سبق ذكره، ص 14- 15.
(4) –عيد أبو بكر، وليد إسماعيل السيفو، **إدارة المخاطر والتأمين**، دار يازوري العلمية، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009، ص94.
(5) –كمال محمود جبرا، **التأمين وإعادة الخطر**، مرجع سبق ذكره، ص 15 -17.

3 –خصائص عقد التأمين:

يمكن استخلاص الخصائص التي يتسم بها عقد التأمين كما يلي:[1]

أ –عقد التأمين عقد ملزم للطرفين: حيث أنه ينشأ إلتزامات متقابلة في ذمة كل طرف، وتنشأ هذه الإلتزامات على رأي بعضها من اللحظة التي يتم فيها العقد بتحقق ركنية الإيجاب والقبول، فيلتزم المؤمن له بتسديد قسط التأمين إلى المؤمن، ويلتزم هذا الآخر بالتعويض اللازم للمؤمن له عند وقوع الخطر؛

ب –عقد التأمين عقد التراضي: أي عمل هذا العقد يجب أن يتوفر ركني الإيجاب والقبول؛

جـ -عقد التأمين عقد إحتمالي: لأن خسارة أو ربح كل من طرفي العقد غير معروفة وقت العقد؛

د –عقد التأمين عقد مستمر: حيث إنه لا يتم الوفاء بالإلتزام المترتب عليه بصفة فورية وإنما يستغرق الوفاء بهذه الإلتزامات مدة من الزمن هي مدة نفاذ ذلك العقد؛

ه –عقد التأمين عقد إذعان: حيث يتولى أحد طرفيه وضع الشروط التي يريدها ويعرضها على الطرف الآخر؛

و –عقد التأمين عقد معاوضة: حيث أن كل طرف يأخذ مقابل لما يعطي؛

ن –عقد التأمين عقد مسمى: حيث أنه يخضع للأحكام العامة وللقواعد التي يقررها القانون؛

ع –عقد التأمين من عقود حسن النية: بمعنى أن كل طرف من المتعاقدين يجب أن يقف من الطرف الآخر موقفًا أساسه الإخلاص والأمانة والصدق؛

ل –التأمين عقد مدني تجاري لأن أعمال التأمين في الغالب تمارس من قبل مؤسسات تجارية.

الفرع الثاني: تقسيمات التأمين.

يمكن تقسيم التأمين إلى:

الشكل (03-01): تقسيمات التأمين

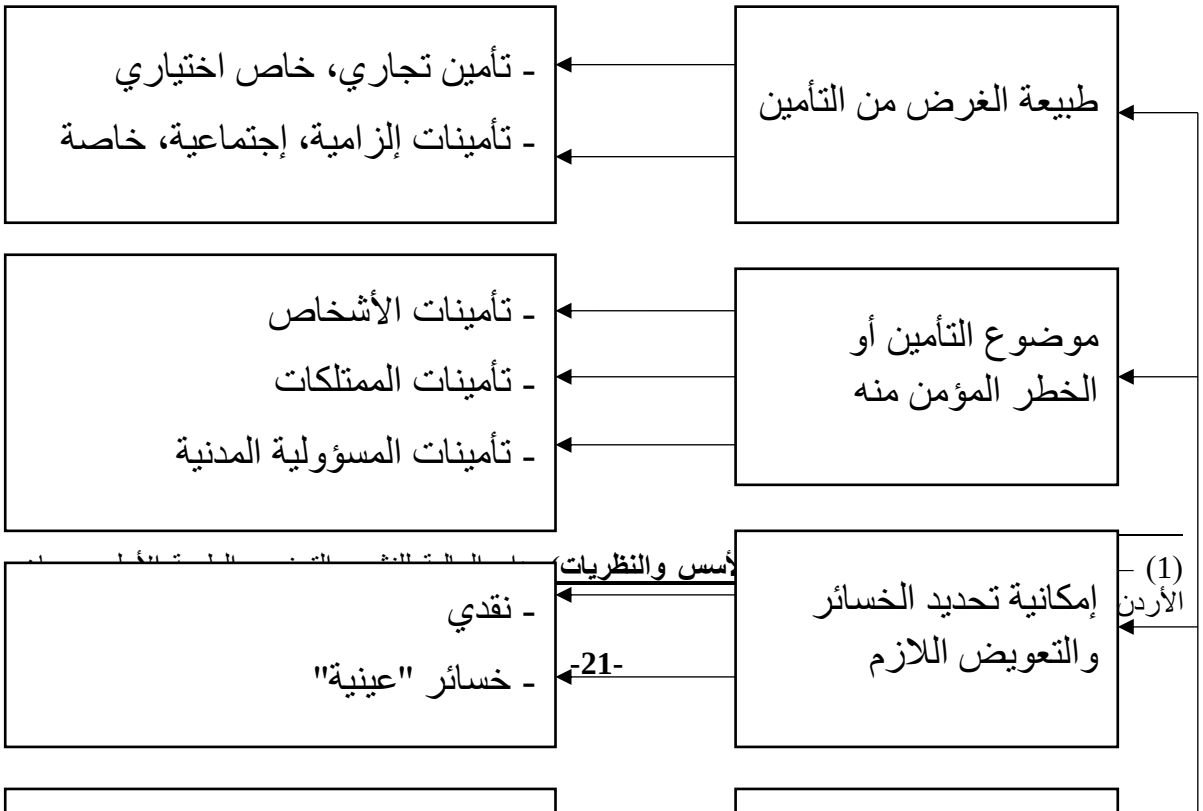

(1) – الأردن

المصدر: سليماني رشيدة، دور آليات الحوكمة في نحسين الآداء المالي لشركات التأمين-دراسة حالة شركة CRMA للتأمينات-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم العلوم الاقتصادية، تخصص مالية و حوكمة الشركات، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013، ص36.

المطلب الثاني: مفهوم شركات التأمين وأهدافها.

الفرع الأول: مفهوم شركات التأمين.

شركات التأمين لها دور مزدوج فإلى جانب قيامها بتقديم خدمة التأمين لمن يطلبها، فهي مؤسسة مالية تتلقى الأموال من المؤمن لهم، فهي كذلك تقبل الأموال التي تتمثل في الأقساط التي يقدمها المؤمن لهم ثم تعيد استثمارها نيابة عنهم مقابل عائد.[1] ويتضمن تصنيفها ضمن دائرة الشركات التجارية وهي تقوم بالوظائف التالية:[2]

1 –وظيفة التسعير؛

2 –وظيفة الإكتتاب (انتقال الأخطار)؛

3 –وظيفة الإنتاج (المبيعات)؛

4 –وظيفة تسوية المطالبات (إدارة التعويضات)؛

5 –وظيفة إعادة التأمين؛

6 –وظيفة الإستثمار والتمويل.

الفرع الثاني: أهداف شركات التأمين.

(1) –عبد الغفار حنفي، رسمية قرياقس، **الأسواق والمؤسسات المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 343.

(2) –سعيد جمعة عقل، عربي محمد عريقات، **مبادئ التأمين**، دار البداية، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2012، ص 56-57.

لا تهتم شركات التأمين بشيء يضاهي اهتمامها بالربح لذا نجد تركيزها الشديد عند التخطيط ووضع نظام أساسي ينص على الأخذ بكل وسيلة تجلب الربح وتجنب الخسارة بغض النظر عما قد تسببه هذه الوسائل من إحراجات أو معارضة للدين أو الخلق أو السلوك الحسن.

ويشاهد ذلك جليا فيما تنطوي عليه شروطها من تعسف واستغلال، وخاصة في التأمينات التي تفرضها بعض الدول على مواطنيها كما يشاهد ذلك أيضا في استثماراتها الربوية لما تجمعه أقساط دون المساهمة في أي مشروع خيري.

وكل هذه المؤشرات تدل أنه ليس لها هدف في التعاون وخدمة الناس، وإن ألح بعض دعاتها في أقناع الناس بذلك، وإنما هدفها المحقق هو الربح والثراء السريع على حساب المؤمن لهم، كما يقول أنطون أندرياس في كتابه (فخ التأمين).[1]

المطلب الثالث: مبادئ وآليات وأهمية الحوكمة في شركات التأمين.

الفرع الأول: مبادئ الحوكمة في شركات التأمين.

لقد قامت العديد من الهيئات والمنظمات بوضع قائمة من المبادئ المجسدة لنظام الحوكمة في شركات التأمين حيث صدرت مجموعة من المبادئ عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCED) وأخرى عن هيئات الرقابة على شركات التأمين والتعاونيات (ACAM) ومبادئ أخرى عن معهد الحوكمة بالتعاون مع منتدى الهيئات العربية للإشراف والرقابة على أعمال التأمين.

وتتمثل أهم المبادئ الكبرى المنصوص عليها في:[2]

1 –التحديد الدقيق للمسؤوليات (مجلس الإدارة، المدير العام، لجان الإدارة...إلخ)؛

2-الرقابة داخلية؛

3-الشفافية والرقابة الخارجية؛

4-الشفافية والإفصاح؛

5-المساءلة.

*** تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في قطاع التأمين.[3]**

وضع الإتحاد الدولي لمراقبي التأمين (IAIS) بعض الإجراءات والقواعد التي يمكن على أساسها تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في مجال التأمين وفقا للمبادئ الأساسية في التأمين وذلك من خلال الآتي:

(1) –عز الدين فلاح، **التأمين (مبادئه وأنواعه)**، مرجع سبق ذكره، ص 250.
(2) –ساعد بن فرحات، **بعض مبادئ وآليات الحكومة في شركات التأمين (مقارنة بين شركات التكمين وإعادة التأمين)**، مداخلة مقدمة ضمن ندوة حول مقارنة بين مؤسسات التأمين التكافلي والتأمين التقليدي بين الأسس النظرية والتجربة التطبيقية، جامعة فرحات عباس، سطيف، المعقد بالفترة 25-26، افريل 2011، ص 12.
(3) –عيد أحمد أبو بكر، **دراسات وبحوث في التأمين**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010، ص 106-108.

1 –يقع على عاتق مراقب التأمين عبء وضع متطلبات حوكمة الشركات ولا سيما فيما يتعلق بالآتي:

أ –وظيفة مسؤوليات مجلس الإدارة؛

ب –توضيح الفرق بين القواعد التي يجب أن تلتزم بها الشركات التي تقع في نطاق الدولة وبين تلك التي يجب أن تلتزم بها فروع شركات يقع مركزها الرئيس في دولة أخرى.

2 –تتضمن مهام مراقب التأمين السلطات التالية:

أ –أن يطلب من أعضاء مجلس الإدارة أن يحددوا مسؤولياتهم تجاه قبول تطبيق قواعد الحكومة في المنشأة؛

ب –أن يطلب من أعضاء مجلس الإدارة أن يحددوا الوسائل والأساليب التي يمكن عن طريقها تحقيق أهداف المنشأة وكذلك الإجراءات التي يمكن عن طريقها تقييم خطوات تنفيذ هذه الأهداف؛

جـ -أن يطلب من أعضاء مجلس الإدارة أن يضعوا ويحددوا بصورة واضحة الوظائف المختلفة بالمنشأة والعمل على إعادة اختيار وتحقيق التوازن بين المديرين التنفيذيين وغير التنفيذيين من أعضاء مجلس الإدارة بطريقة يسودها قدر من الشفافية؛

د –أن يطلب من أعضاء مجلس الإدارة أن يضعوا قدرا من التفرقة بصورة واضحة بين المسؤوليات واتخاذ القرار والقدرة على محاسبة الآخرين، مع العمل على تحقيق قدر من التعاون بين كل من أعضاء مجلس الإدارة ورئيس المنشأة والرئيس التنفيذي والإدارة التنفيذية؛

ه –أن يطلب كون العملية الإدارية ذات اختصاصات محددة بما يحقق قدرًا من التوازن في السلطة وعدم السماح بأن تكون سلطة اتخاذ القرار سلطة منفردة، وعندما تكون سلطة رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشخص واحد، فإن من حق مراقب التأمين أن يضع درجة رقابة مناسبة للتحقق من كفاءة الإدارة وأن هناك تعويضا لبعض السلطات ولأعضاء مجلس الإدارة؛

و –أن يطلب من أعضاء مجلس الإدارة أن يكون لديهم خطة لإدارة الخطر بالمنشأة، على أن تكون هذه الخطة متعلقة بنوع النشاط الذي يتم مزاولته؛

ز –أن يكون لدى أعضاء مجلس الإدارة إمكانيات قوية للرقابة والمراجعة الخارجية وكذلك إمكانيات للمراجعة والرقابة الداخلية؛

ح –أن يطلب من مجلس الإدارة وضع إجراءات واضحة للتعامل مع الشكاوى وشرح ذلك للعملاء.

بالإضافة إلى ما سبق فإن هناك إجراءات إضافية في مجال الرقابة على التأمين منها:

1 –أن يطلب من مجلس الإدارة أن يضع بصورة واضحة السياسات الخاصة بتعارض المصالح والمعاملة العادلة للعملاء والمشاركة في المعلومات مع أصحاب المصالح **Stakeholders**؛

2 – أن يطلب من مجلس الإدارة أن يكون لديهم سياسات واضحة فيما يتعلق بالمعاملات الخاصة والشخصية والمزايا التفصيلية التي يتم منحها لبعض العملاء دون غيرهم علاوة على التأكد من أن هناك تقارير معنية يتم رفعها للمستوى الإداري المناسب؛

3 –أن يطلب من مجلس الإدارة أن يلتزموا بالإفصاح الكامل في التقارير السنوية بما يتفق مع مبادئ حوكمة الشركات ومع أهداف الشركة المنصوص عليها؛

4 –أن يطلب من مجلس الإدارة أن يتبنى سياسة لرفع الوعي التأمين لدى العملاء؛

5 –أن يطلب من مجلس الإدارة أن يحدد شخص كضابط إتصال ليراقب العمليات التي تتم خارج البلاد مع آخذ تشريعات الدولة في الاعتبار، وعلى أن يقوم بتقديم تقرير دوري لمجلس الإدارة في هذا الشأن؛

6 –أن يطلب من مجلس الإدارة أن يقوم بوضع سياسة مناسبة لمكافأة المديرين والإدارة العليا ومراجعة هذه السياسة بصفة دورية وأن يقوم بإبلاغ مراقب التأمين بهذه السياسة مع الإلتزام بما ورد في التشريعات بهذا الشأن.

الفرع الثاني: آليات الحوكمة في شركات التأمين.

أكد الإتحاد الدولي لمراقبة التأمين على وجود مجموعة من الآليات الخارجية والداخلية والتي على أساسها يتم تطبيق مفهوم الحوكمة في شركات التأمين، فبالإضافة إلى الآليات المذكورة سابقا تتمثل آليات الحوكمة في شركات التأمين في:

أولا: الآليات الداخلية.

وتتمثل الآليات الداخلية لحوكمة الشركات في:

1 –المراجعة الداخلية: تعتبر من أهم الوظائف الأساسية للإدارة السليمة للشركة وفقا لمبادئ الحوكمة، لأنها هي المؤهلة للإكتشاف المبكر للأخطار والإنحرافات المتعمدة وغير المتعمدة وتصحيحها في أوانها[1]، ومن مهام المراجع الداخلي وفقًا لمبادئ الحوكمة ما يلي: [2]

- وضع وتنفيذ خطة لمراجعة الحسابات على أساس المخاطر بفحص وتقييم مدى كفاية وفعالية أنظمة شركات التأمين وكذلك الضوابط والأنظمة الداخلية للشركة ومدى إلتزام وإمتثال جميع وحداتها وجميع الموظفين لهذه الضوابط؛

- ضمان أن جميع المجالات المتعلقة بالجانب التقني لشركة التأمين قد تم مراجعتها في الفترات المحددة لها؛

- إصدار النتائج والتوصيات المتوصل إليها حول مدى الإمتثال للقوانين والضوابط المنصوص عليها.

2–إدارة المخاطر: هناك عدة تعاريف لإدارة الخطر نذكر منها:

(1) –عبد الرزاق بن الزاوي، إيمان نعمون، **إرساء مبادئ الحوكمة في شركات التأمين التعاوني**، الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، المنعقد في الفترة 06-07 ماي، 2012، ص12.

(2) – سليماني رشيدة،دور آليات الحوكمة في نحسين الآداء المالي لشركات التأمين-دراسة حالة شركة CRMA للتأمينات-، مرجع سبق ذكره، ص42.

* هي الوظيفة التنفيذية الرئيسية لإدارة الشركة أو المشروع في جس الأخطار المترتبة على ممارسة العمل أو المهنة.[1]

* إدارة الخطر هي عملية اتخاذ القرار لمواجهة أي خطر من الأخطار التي تتعرض لها منشآت الأعمال أو الأفراد ويتم ذلك عن طريق التعرف على مصادر الخطر المختلفة وتقدير نتائج تلك الحسابات مقدما وما قد يترتب على تحقيقها في صورة حوادث ثم اختيار أفضل الأساليب والوسائل لمنع أو تقليل الخسائر المادية والمالية المحتملة التي تنتج عن تحقق تلك الحوادث وذلك بأقل تكلفة ممكنة.[2]

والجدير بالذكر أن إدارة الخطر معنية بالأخطار البحتة التي تنتج عنها خسارة فقط.

بالإضافة الى أنها عملية اتخاذ قرار وبالتالي فهي تمر بالمراحل التالية:[3]

- اكتشاف الخطر؛

- قياس المخاطر؛

- اختيار الوسيلة أو الطريقة المناسبة لمواجهة الخطر؛

- تنفيذ برامج إدارة المخاطر؛

- مراجعة خطط وسياسات إدارة الخطر بشكل دوري.

ثانيا: الآليات الخارجية.

وتتمثل الآليات الخارجية للحوكمة فيما يلي:

1 –المراجعة الخارجية: تلعب المراجعة الخارجية دورًا هامًا في إنجاح حوكمة الشركات، حيث تقلص أو تقضي على التعارض بين المساهمين والإدارة، كما أنه يقضي على عدم تماثل المعلومات المحتوات بالقوائم المالية، فالمدقق الخارجي يضفي ثقة ومصداقية على المعلومات من خلال المصادقة على القوائم المالية التي تعدها الشركة، وذلك بعد مراجعتها والتأكد من صحة البيانات والمعلومات الواردة بها.[4] ، بحيث يقوم بإعداد تقارير مفصلة ترفق بالقوائم المالية كما تمتد هذه المراجعة إلى تقارير الخبير الإلكتواري.[5]

2 –العمل الإكتواري في مجال التأمين: يعتبر العمل الإكتواري في مجال العملية التأمينية صمام الأمان لاستمرارية العمل في كافة الصناديق التأمينية التي تعتمد على البعد الاجتماعي وتحقيق هذا البعد بين الأفراد.

فأسلوب العمل الإكتواري هو الذي يحقق التوازن بين ما يجب الحصول عليه من إيداعات في صندوق التأمين الخاص والحد الأقصى لما يجب منحه من مكافآت للأعضاء ويكون ذلك من خلال عمل

(1) –محمد رفيق المصري، **التأمين وإدارة الخطر**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص25.
(2) –سعيد جمعة عقل، حربي محمد عريقات، **مبادئ التأمين**، مرجع سبق ذكره، ص 25.
(3) –نفس المرجع السابق، ص 25-26.
(4) –عبد الرزاق بن الزاوي، إيمان نعمون، **إرساء مبادئ الحوكمة في شركات التأمين التعاوني**، مرجع سبق ذكره، ص12.
(5) –نفس المرجع السابق، ص 39.

رياضي بحت لإيجاد القيمة الحالية لموارد الصندوق والقيمة الحالية لإلتزاماته في تاريخ عمل الموازنة الإكتوارية، مستخدمين في ذلك جداول التأمين الإكتوارية وبعض المعادلات الرياضية.[1]

كما يمكن تلخيص مواصفات الخبير الاكتواري كما يلي:[2]

- امتلاك المؤهلات العملية والتقنية الكفيلة بتقديم النصائح والملاحظات، في القبول والإختيار في أعمال أنظمة الرقابة والإشراف؛

- استقلالية الخبير الاكتواري عن مختلف الأطراف ذات المصلحة في شركة التأمين؛

- هو مسؤول أمام مجلس الإدارة وهيئات الإشراف على التأمين عن التقارير والمنشورات التي يقدمها ونتائج الدراسات والتحاليل المقدمة؛

- وهو وسيط مهم لإضافة الشفافية على بعض الجوانب التقنية المعقدة في حساب المخاطر والتعويضات التي يمكن أن تكون مصدر تلاعب وتحايل من طرف إدارة الشركة.

الفرع الثالث: أهمية الحوكمة في شركات التأمين.

تكمن أهمية الحوكمة في شركات التأمين في:[3]

1 –شركات التأمين تمثل مكون أساس وحيوي في الاقتصاد القومي وحدوث أي هزات مالية لهذه الشركات يؤثر على الاقتصاد ككل؛

2 –شركات التأمين تتعامل أساسًا في أموال المؤمن لهم حيث أن حقوق المساهمين لا تمثل سوى نسبة ضئيلة من أموال شركات التأمين؛

3 –شركات التأمين تمثل حامل للخطر Risk Carrier فهي تتطلب إجراءات وقواعد تساعد على المحافظة على حقوق المساهمين وحقوق حملة الوثائق؛

4 –الحوكمة تمثل مسألة حيوية لإدارة الخطر في الشركة لتخفيض الخسائر التي ترجع إلى عدم كفاية إجراءات الرقابة الداخلية؛

5 –الحوكمة أساسا هي مزيج بين القوانين والقواعد التي تضعها الجهات الرقابية (هيئة الإشراف والرقابة) لتأكيد امتثال واستجابة الشركات بالإلتزام؛

6 –الحوكمة توفر ربط بين الملاك والأطراف الأخرى ذات العلاقة؛

7 –إن معظم شركات التأمين العاملة في السوق من شركات القطاع الخاص مما يتطلب الأمر ضرورة حماية حقوق المساهمين وكذلك المحافظة على حقوق حملة الوثائق.

(1) –مختار الهانسي، **الجديد في مجال التأمين والضمان**، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2007، ص99.
(2) - ساعد بن فرحات، **بعض مبادئ وآليات الحكومة في شركات التأمين (مقارنة بين شركات التكمين وإعادة التأمين)**، مرجع سبق ذكره، ص10.
(3) –عيد أحمد أبو بكر، **دراسات وبحوث في التأمين**، مرجع سبق ذكره، ص 105.

خلاصة الفصل:

تعتبر حوكمة الشركات النظام الذي بمقتضاه تدار الشركات وتراقب فهي تعمل على إيجاد نظم تحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء، وتعود جذور هذا المصطلح إلى نظرية الوكالة الناجمة عن انفصال الملكية عن الإدارة، كما تسببت عوامل أخرى في ظهورها كالأزمات المالية.

كما تقوم الحوكمة على الإفصاح والشفافية والعدالة والمساءلة والمسؤولية الاجتماعية وتعود الحوكمة بالإيجاب على كل من الشركة، المستثمرون، المجتمع والحكومة.

ولحوكمة الشركات مجموعة من الآليات الداخلية (مجلس الإدارة، المراجعة الداخلية، إدارة المخاطر) وأخرى خارجية (المراجعة الخارجية، الخبير الإكتواري).

ولا نهمل أن شركات التأمين مؤسسات مالية التي تساهم بشكل قوي في إقتصاديات الدول، إذ أن آليات الحوكمة في شركات التأمين تختلف عن تلك التي في غيرها من الشركات الأخرى، ويعتبر الخبير الإكتواري هو الاختلاف الأساسي.

مقدمة الفصل:

الأداء يختلف باختلاف الجهة أو القطب المحدد له، فينظر قطب العملاء إلى أداء المؤسسة في قدرتها على توفير السلع والخدمات التي تشبع رغباتهم بأسعار معقولة، وينظر قطب الموظفين إليه في قدرة المؤسسة على ضمان استمرارية العمل وفي جو ملائم، أما قطب المسيرين فينتظر إلى الأداء في الكفاءة والفاعلية.

يعد الأداء المالي من أكثر المصطلحات والمفاهيم المالية والإدارية شمولاً، فهو الذي يقوم بقياس نجاح أو فشل الشركات، ومنها شركات التأمين.

يعتبر التحليل المالي من أهم أدوات تقييم الأداء المالي حيث يعتمد على مجموعة من المؤشرات والمعايير التي تمكننا من قياس وتقييم الأداء المالي لتحديد كفاءة وفعالية شركات التأمين في إستخدام مواردها المالية، وتتميز شركات التأمين بمجموعة من النسب الخاصة بها.

ولدراسة هذا تم تقسيم هذا الفصل كما يلي:

المبحث الأول: الأداء المالي.

المبحث الثاني: قياس وتقييم الأداء المالي في شركات التأمين.

المبحث الثالث: مساهمة آليات حوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي في شركات التأمين.

المبحث الأول: الأداء المالي.

يعتبر الأداء المالي من أكثر مفاهيم الأداء استخداما لما يمثل قياسه من أهمية في الكشف عن المركز المالي للشركات وهو يعتبر أساس القرارات الاستثمارية الى جانب استخدام نتائجه في المقارنة بين النتائج الفعلية والمسطرة

المطلب الأول: مفهوم الأداء وتقييمه.

الأداء يختلف باختلاف الجهة أو القطب المحدد له، فينظر قطب العملاء إلى أداء المؤسسة في قدرتها على توفير السلع والخدمات التي تشبع رغباتهم بأسعار معقولة، وينظر قطب الموظفون إليه في

قدرة المؤسسة على ضمان إستمرارية العمل وفي جو ملائم، أما قطب المسيرين فينظر إلى الأداء في الكفاءة والفعالية

الفرع الأول: تعريف الأداء وتقييم الأداء.

يعد الأداء مفهومًا شموليا وهامًا بالنسبة لجميع منشآت الأعمال بشكل عام ورغم كثرة البحوث والدراسات التي تناولته وتقييمه، إلا أنه لم يتم التوصل إلى اجماع حول مفهوم محدد للأداء.

وبشكل عام ينظر إلى الأداء من أنه سلسلة من النشاطات المرتبطة بوظيفة متخصصة أو نشاط جزئي تقوم به الإدارة لتحقيق هدف معين.(1)

ويعرفه دافيد (David) سنة 2001 على أنه "مجموع النتائج المترتبة على الأنشطة والممارسات التي تقوم بها المنظمة والتي يتوقع أن تكون مقابل الأهداف الموضوعة والمرسومة".(2)

يعين تقييم الأداء التأكد من كفاءة استخدام الموارد المتاحة والتحقيق من تنفيذ الأهداف المخططة، ولا تتم هذه العملية إلى من خلال القيام بعدد من المراحل هي:

- وضع المعايير التي سوف تستخدم في قياس الأداء؛

- قياس الأداء الفعلي ومقارنته مع الأداء المخطط؛

- اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين الأداء.

كما يقصد بعملية تقييم الأداء قياس الأعمال المنجزة ومقارنتها بما كان يجب ان يتم وفقا للتخطيط المعهد مسبقا، بغرض اكتشاف جوانب القوة وتحديد نقاط الضعف.(3)

الفرع الثاني: عناصر عملية تقييم الأداء وأهدافها.

أولا: عناصر عملية تقييم الأداء:

لا بد وأن تكون عملية التقييم بشكل نظام كامل يتضمن العناصر التالية: (4)

- انسياب المعلومات المناسبة والموثوقة في التوقيت السليم وبصيغة قياسية؛

- أغراض وأهداف محددة؛

- معايير محددة للتقييم؛

- كيان اشرافي موضوعي لرصد الأداء وتقييم النتائج؛

- كيان صنع القرارات يتصرف على أساس النتائج؛

(1) –حمزة محمود الزبيدي، **التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل**، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2011، ص89.

(2) –علاء فرحان طالب، إيمان شيحان المشهداني، **الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الإستراتيجي للمصارف**، مرجع سبق ذكره، ص64.

(3) –حمزة محمود الزبيدي، **التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل**، مرجع سبق ذكره، ص 88-90.

(4) –نفس المرجع السابق، ص 92-93.

- برنامج للحوافز الإدارية.

ثانيا: أهداف عملية تقييم الأداء:

مما تقدم يمكن الاستنتاج أن عملية تقييم الأداء إن تحققت سوف تضمن تحقيق الأهداف التالية:[1]

- يوفر تقييم الأداء مقياسًا لمدى نجاح المنشأة؛

- توفير معلومات لمختلف المستويات الإدارية في المنشأة لأغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات؛

- يؤدي إلى الكشف عن العناصر الكفؤة وتحديد العناصر التي تحتاج إلى مساعدة من أجل النهوض بأدائها.

المطلب الثاني: الأداء المالي.

الفرع الأول: تعريف الأداء المالي.

تختلف مجالات الأداء وفق منهج منشآت الأعمال، وتعرض المراجع العلمية أكثر من مجال للأداء يمكن عرضها فيما يلي:

1 –ميدان الأداء غير المالي: ويركز هذا الميدان على اعتماد مقاييس غير مالية لقياس الأداء في المنشأة حيث يتم الإعتماد على مؤشرات تشغيلية مثل الحصة السوقية، تقديم منتجات جديدة، فعالية العملية التسويقية... إلخ.

2 –ميدان الفعالية التنظيمية: ومضمون هذا الميدان هو التأكيد على القدرة على العمل وتحقيق الأهداف.

3 –الميدان المالي: إذ يعد الأداء المالي من المقاييس المهمة لأداء المنشآت مهما كانت طبيعة أعمالها فعدم تحقيق المنشأة لأداء مالي في المستوى يعرض وجودها إلى الخطر، إن التفوق في الأداء المالي يضمن مركزا تنافسيا قويا ويفتح المجال أمام المنشأة للإنطلاق وأهم مقياس له هو التحليل المالي.[2]

ويمكن تعريف الأداء المالي بعدة تعاريف:

-يعرف الأداء المالي على أنه:"مدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة أو الفعالية في استخدام الموارد المالية المتاحة، من خلال بلوغ الأهداف المالية بأقل التكاليف المالية".[3]

- كما عرف Gladston الأداء المالي على أنه "وصف لوضع الشركة الحالي وتحديد دقيق للمجالات التي استخدمها للوصول إلى الأهداف من خلال دراسة المبيعات، الإيرادات، الموجودات، المطلوبات، وصافي الثروة".[4]

(1) –نفس المرجع السابق، ص 94.
(2) –نفس المرجع السابق، ص 93-94.
(3) –عبد الوهاب دادن ورشيد حفصي، **تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية باستخدام طريقة التحليل العاملي التمييزي (ADE) خلال الفترة،2006-2011**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، الدراسة السابعة، العدد2، 2014، ص24.
(4) – علاء فرحان طالب، إيمان شيحان المشهداني، **الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الإستراتيجي للمصارف**، مرجع سبق ذكره، ص67.

- كما يعرف بأنه "أداة تحفيز لاتخاذ القرارات الاستثمارية وتوجيهها تجاه الشركات الناجحة فهي تعمل على تحفيز المستثمرين للتوجه إلى الشركة أو الأسهم التي تشير معاييرها المالية على التقدم والنجاح عن غيرها".[1]

- يتمثل الأداء المالي للمؤسسة في النتائج التي تحاول المؤسسة تحقيقها من المنظور المالي وهي بذلك تمثل الأهداف التي يمكن استخدامها كمعيار لقياس كفاءة الخطة المالية والخطة المالية الناجحة هي التي يتكون لنتائجها تأثيرًا إيجابيًا في قيمة المؤسسة.[2]

الفرع الثاني: أهمية الأداء المالي.

تتبع أهمية الأداء المالي بشكل عام في أنه يهدف إلى تقييم أداء الشركات من عدة زوايا لتحديد جوانب القوة والضعف للشركة، وبشكل خاص تتبع أهميته في عملية متابعة أعمال الشركات وتفحص سلوكها وتقييم مستويات أدائها وفعاليته نحو الإتجاه الصحيح.

المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي.

إن تقييم الأداء المالي هو أحد العناصر الأساسية للعملية الإدارية حيث يوفر للإدارة معلومات وبيانات تستخدم في قياس مدى تحقيق أهداف المنشأة والتعرف على اتجاهات الأداء فيها.

الفرع الأول: تعريف تقييم الأداء المالي وأهميته للإدارة.

ماذا يعني تقييم الأداء المالي للمنشأة؟ يعني تقديم حكما Jugement ذو قيمة على إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتاحة لإدارة المنظمة وعلى طريقة الإستجابة لإشباع رغبات أطرافها المختلفة وبمعنى حرفي يعتبر تقييم الأداء المالي للمنظمة قياسًا للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة سلفا، تقدم إجراءات ووسائل طرق القياس التعريف الوحيد لتحديد ما يمكن قياسه ومن ثم فهي تكشف عن أهميتها للإدارة وتلك الأهمية هي:[3]

- تحديد مستوى تحقيق الأهداف من خلال قياس ومقارنة النتائج مما يسمح بالحكم على الفعالية effectiveness.

- تحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على الكفاءة.

و من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن عملية تقييم الأداء هي عملية قياس انجازات المؤسسة بمؤشرات تعبر عن نتائج الأداء الفعلي و مقارنتها بالنتائج المقدرة ، مما يسمح للمؤسسة باتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح الانحرافات .

الفرع الثاني: خطوات تقييم الأداء المالي.

(1) - محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات**، دار الحامد، الطبعة الأولى، الأردن، 2010، ص45.

(2) –Robert le duff, **Encyclopédie de la gestion et du management**, édition dollez, Paris, 1999, p 320.

(3) –السعيد فرحات جمعة، **الأداء المالي لمنظمات الأعمال (التحديات الراهنة)**، دار المريخ للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ص38.

تمر عملية تقييم الأداء بأربع مراحل مكملة لبعضها البعض وهي على التوالي : جمع المعلومات الضرورية لعملية تقييم الأداء ، قياس الأداء الفعلي ، مقارنة الأداء الفعلي بالأداء المعياري ، دراسة الانحرافات و إصدار الحكم عليها. (1)

المبحث الثاني: قياس وتقييم الأداء المالي في شركات التأمين.

يعتبر التحليل المالي المحاسبي من أهم المؤشرات التي تستخدم في تقييم أداء الشركات بصفة عامة وفي شركات التأمين وإعادة التأمين بصفة خاصة نظرًا لأهمية هذا التقييم في التأكد من قدرة الشركة على الاستمرار في الوفاء بالتزاماتها حماية لحقوق حملة الوثائق في سوق التأمين.

المطلب الأول: قياس الأداء المالي.

تتم عملية قياس الأداء المالي للشركات عن طريق مجموعتين من المعايير او المؤشرات (النسب المالية، التوازنات المالية).

الفرع الأول: النسب المالية.

وهي أداة من أدوات التحليل المالي تظهر العلاقة بين بنود الميزانية أو بين بنود الميزانية وبنود حساب الأرباح والخسائر.(2)

وبوجود عدد كبير من النسب المالية لابد من اختيار المجموعات التي لها أهمية في عملية تقييم الأداء المالي والإداري وتحديد مراكز الضعف في الشركة بالإضافة إلى قدرتها في تحديد مراكز القوة وذلك من خلال المجموعات التالية:

1 –نسب السيولة:

تستخدم نسب السيولة كأداة لتقييم المركز الإئتماني للمنشأة والذي يعبر عادة عن مدى قدرتها في الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل.

وتشمل هذه النسب ما يلي: (3)

$$\text{* نسبة التداول} = \frac{\text{الموجودات المتداولة(أصول)}}{\text{المطلوبات المتداولة(خصوم)}}$$

(1) – خديجة دزايت و معطا الله مبروكة، **تقييم الأداءالمالي للمؤسسةالاقتصادية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2012، ص12.

(2) –عتاب يوسف حسون، **تقييم كفاءة معايير التقييم المالي والإداري المستخدمة في القطاع البحري**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، جامعة تشرين، سوريا، تخصص إدارة أعمال، 2006-2007، ص84.

(3) –محمد مطر، **التحليل المالي والإئتماني الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2000، ص 44-45.

* نسبة السيولة السريعة = (الموجودات المتداولة – المخزون) / المطلوبات المتداولة

* نسبة النقدية = الموجودات النقدية وشبه النقدية / المطلوبات المتداولة

تكون معايير السيولة متشددة بالنسبة للمنشآت المالية والمصرفية وكذلك التجارية بينما تكون منخفضة في الصناعة والخدمات.

2 –نسب النشاط (الأداء):

تستخدم هذه النسب لتقييم مدى نجاح إدارة المنشأة في إدارة الموجودات والمطلوبات.[1]

أي هل حجم الاستثمار في موجودات المنشأة مناسب ومتوازي مع النشاط التشغيلي.[2]

يمكننا تقييم نسب النشاط إلى مجموعتين رئيسيتين:[3]

أ –نسب ومعدلات دوران الموجودات والمطلوبات المتداولة:

* معدل دوران الذمم المدينة = صافي المبيعات / رصيد المدينين

* متوسط فترة التحصيل = 360 / معدل دوران الذمم المدينة

كلما زاد معدل دوران الذمم المدينة أو انخفضت فترة التحصيل كلما كان ذلك مؤشرا جيدا والعكس بالعكس.

* معدل دوران المخزون = تكلفة البضاعة المباعة / رصيد المخزون

* متوسط فترة الاحتفاظ بالمخزون = 360 / معدل دوران المخزون

ارتفاع معدل دوران المخزون يزيد من مخاطر إدارة المخزون

* معدل دوران الذمم الدائنة = تكلفة البضاعة المباعة / رصيد الدائنين أو المشتريات / رصيد الدائنين

* متوسط فترة الإئتمان = 360 / معدل دوران الذمم الدائنة

- كلما انخفض معدل دوران الذمم الدائنة وزاد عن فترة الإئتمان كلما كان ذلك مؤشرا على تخفيض الضغوطات التي ستواجهها المنشأة من زاوية السيولة.

ب –نسب ومعدلات دوران الموجودات طويلة الأجل:

(1) –نفس المرجع السابق، ص 46.
(2) –حمزة محمود الزبيدي، **التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل**، مرجع سبق ذكره، ص 153.
(3) –محمد مطر، **التحليل المالي والإئتماني الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية**، مرجع سبق ذكره، ص 46-47.

وتقيس كفاءة الإدارة في استغلال موجوداتها الثابتة بفعالية تحقق العائد الأقصى بها وكلما ارتفعت هذه المعدلات كان ذلك دليل الجودة والعكس بالعكس.

ومن أهم هذه المعدلات:

* معدل دوران الموجودات = صافي المبيعات / جملة الموجودات

$$* \text{معدل دوران الموجودات العاملة} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{جملة الموجودات}-\text{الموجودات غير العاملة}}$$

$$* \text{معدل دوران الموجودات الملموسة} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{جملة الموجودات}-\text{الموجودات غير الملموسة}}$$

3 –نسب الرفع المالي:

تقيس نسب الرفع المالي مدى اعتماد الشركة على أموال الغير في تمويل احتياجاتها، وهي النسب التي تقيس مدى مساهمة الملاك في الهيكل المالي مقارنة بالتمويل الذي مصدره القروض المختلفة.[1]

وتحسب نسب الرفع المالي وفق الصياغة التحليلية التالية:[2]

$$* \text{نسبة الرفع المالي} = \frac{\text{القروض}}{\text{الأموال(الموجودات)}}$$

$$* \text{نسبة القروض إلى حق الملكية} = \frac{\text{القروض قصيرة الأجل+القروض طويلة الأجل}}{\text{حق الملكية(الأموال التي جهزها الملاك)}}$$

* معدل تغطية الفوائد: وهي عدد المرات التي تستطيع فيها الإدارة تغطية الفوائد من أرباحها المتحققة، وتحسب كما يلي:

$$\text{معدل تغطية الفوائد} = \frac{\text{صافي الربح قبل الفائدة و الضريبة}}{\text{الفوائد}}$$

4 –نسبة المردودية:[3]

تقيس نسب المردودية (الربحية) مدى كفاءة إدارة المؤسسة في تحقيق الربح من المبيعات ومن الأصول ومن حقوق المالكين، وتشمل هذه النسب مايلي:

* نسبة المردودية المالية الصافية: تقيس لنا العائدات المحققة من استغلال أموال المؤسسات الخاصة (حصص المساهمين)، وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة المردودية المالية الصافية} = \frac{\text{نتيجة الدورة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

(1) –عناب يوسف حسون،، **تقييم كفاءة معايير التقييم المالي والإداري المستخدمة في القطاع البحري**، مرجع سبق ذكره، ص 87.
(2) –حمزة محمود الزبيدي، **التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل**، مرجع سبق ذكره، ص 188-190.
(3) –إيمان خلفاوي، **التشخيص المالي في البنوك**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص استراتيجية مالية، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2010-2011، ص86.

كلما كانت هذه النسبة أكبر كلما كان أفضل بالنسبة لمساهمي المؤسسة.

* نسبة المردودية الاقتصادية: تعتبر الأفضل لقياس ربحية العمليات خاصة عند المقارنة بين مؤسستين، حيث الأرباح التي تحققها المؤسسة من عملياتها يجب أن تكون كافية وتسمح بالحصول على معدل عائد مناسب على الأصول التي تستخدمها لتنفيذ عملياتها، وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة المردودية الاقتصادية} = \frac{\text{نتيجة الدورة الصافية}}{\text{مجموع الأصول}}$$

* نسبة مردودية الإستغلال = تبرز هذه النسبة مدى استغلال الشركة لأصولها والتحكم في المصاريف وإنعكاساتها على رقم الأعمال وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة مردودية الإستغلال} = \frac{\text{نتيجة الاستغلال}}{\text{رقم الأعمال الإجمالي}}$$

الفرع الثاني: التوازنات المالية.

يعتبر التوازن المالي أحد أهم المؤشرات لتقييم الأداء المالي للشركة كونه هدفا ماليًا تسعى المؤسسة لتحقيقه باستمرار من أجل تحقيق الأمان، تتمثل المؤشرات المالية للتوازن المالي الوظيفي في كل من رأس المال العامل الصافي الإجمالي، FRNG، احتياجات رأس المال العامل BFR، الخزينة TN والتي سنتناولها بتفصيل أكثر فيما يلي:

1 –رأس المال العامل (FRNG):

يعرف على أنه الجزء من الموارد المالية الدائمة (الموارد الدائمة) المخصص لتمويل الأصول المتداولة (استخدامات الأصول)، ويعرف كذلك على أنه ذلك الفائض المالي الناتج عن تمويل الاحتياجات المالية الدائمة (الاستخدامات الثابتة)، باستخدام الموارد المالية الدائمة. [1]،ويمكن حسابه بـ:

رأس المال العامل = الموارد الدائمة – الإستخدمات الثابتة.

ويعتبر رأس المال العامل الوظيفي مؤشر هام لمعرفة التوازن المالي طويل المدى.

وهناك أنواع من رأس المال العامل يمكن تلخيصها في ما يلي:[2]

* رأس المال العامل الخاص: يمثل ذلك المقدار من الأموال الخاصة والتي بموجبها يتم تمويل الأصول الثابتة، ويحسب كما يلي:

(1) –إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي للإدارة المالية**، دروس وتطبيقات، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الجزائر، 2006، ص83.

(2) –أحمد طرطار، منصر عبد الغالي، **دور التحليل المالي للمعلومات المنشورة في القوائم المالية في تحقيق فعالية التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية**، ملتقى وطني حول التشخيص المالي في المؤسسات الاقتصادية، المركز الجامعي، سوق أهراس، 22-23 ماي 2013، ص 16.

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة – الأصول غير الجارية

* رأس المال العامل الأجنبي = يمكن اعتباره بمثابة ذلك الجزء من الاستخدامات أي الديون الطويلة وقصيرة الأجل (أي مجموع إلتزامات المؤسسة)، ويحسب كما يلي:

رأس المال العامل الأجنبي = الخصوم غير الجارية + الخصوم الجارية.

* رأس المال العامل الإجمالي = يمثل ذلك الجزء من الأصول، يتكفل بها نشاط إستغلال المؤسسة، أي العناصر التي تدخل ضمن دورة الإستغلال (المتداولة والمستثمرة)، ويحسب كما يلي:

رأس المال العامل الإجمالي (مجموع الأصول الجارية) = مجموع الأصول – الأصول الثابتة

* رأس المال العامل الدائم: يعبر عن مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها، ويوضح قيمة السيولة في المدى القصير، ويحسب كما يلي:

رأس المال العامل الدائم = (الأموال الخاصة + الخصوم غير الجارية) – الأصول غير الجارية

رأس المال العامل الدائم = الأصول الجارية – الخصوم غير الجارية

2 –احتياجات رأس المال العامل (BFR):[1]

حيث يمثل الفرق بين احتياجات وموارد الدورة هذا الفرق يوضح ما إذا كانت المؤسسة بحاجة إلى مصادر التمويل (هامش آمان مالي)، ويحسب كما يلي:

احتياج رأس المال العامل = (الأصول الجارية – أموال الخزينة) – (الخصوم الجارية – تسبيقات مصرفية)

3 –الخزينة: (TN):[2]

هي حصيلة التدفقات النقدية الخارجية والداخلية (الأموال) من وإلى المؤسسة خلال دورة استغلالية معينة، وتحسب كما يلي:

الخزينة = رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل.

الخزينة = أموال الخزينة – تسبيقات مصرفية

✓ **التفسير:[3]**

- بالنسبة لرأس المال العامل:

(1) –نفس المرجع السابق، ص 17.
(2) –نفس المرجع السابق، ص 17
(3) –إلياس بن ساسي ويوسف قريش، **تسيير مالي للإدارة المالية**، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، الأردن، 2011، ص 08-09.

FRNG>0 يشير إلى ان المؤسسة متوازنة ماليًا على المدى الطويل، حيث أنها تمكنت من تمويل إحتياجاتها طويلة المدى باستخدام مواردها طويلة المدى، وحققت فائض يمكن استخدامه في تمويل الإحتياجات المالية المتبقية.

FRNG=0 : يعني أن المؤسسة في حالة توازن أمثل على المدى الطويل، حيث نجحت في تمويل احتياجاتها طويلة المدى دون تحقيق فائض أو عجز.

FRNG<0: يشير إلى أن المؤسسة عجزت في تمويل استثماراتها وباقي الإحتياجات المالية الثابتة باستخدام مواردها الدائمة وبالتالي فهي بحاجة إلى مصادر تمويل إضافية أو تقليص استثماراتها.

- بالنسبة للإحتياج لرأس المال العامل:

BFR>0 : هنا تحتاج المؤسسة إلى موارد مالية لتغطية كل احتياجات الدورة، أي بحاجة إلى رأس المال العامل.

BFR=0 : المؤسسة قد غطت كل احتياجات الدورة، إذن ليست بحاجة إلى موارد مالية جديدة.

BFR<0 : هناك موارد مالية متاحة فائضة غير مستخدمة في دورة الاستغلال.

- بالنسبة للخزينة:

TN>0: يعني أن المؤسسة حققت هامش مالي.

TN<0: هذه الوضعية خطيرة بالنسبة للمؤسسة.

TN=0 : تعكس التسيير الحسن للهيكلة المالية لميزانية وخزينة المؤسسة.

المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي في شركات التأمين.

الفرع الأول: أسس تقييم الأداء المالي في شركات التأمين.

من أهم الأسس التي يرتكز عليها تقييم الأداء المالي لشركات التأمين:[1]

- تحديد الأهداف الرئيسية والفرعية لجميع المحاور والأنشطة التي تقوم بها المنشأة؛

- تحديد معايير أو مؤشرات الأداء المالي الواقعية؛

- تقسيم الشركة إلى عدد من مراكز المسؤولية وتوضيح اختصاصات كل مركز منها؛

- توفر نظام معلومات فعال يقوم بمهمة بلوغ المسؤولين عن تطبيق الخطط بمقاييس أو مؤشرات الأداء المالي.

الفرع الثاني: مراكز النشاط في شركات التأمين.

(1) –محمود محمود السجاعي، **المحاسبة في منشآة التأمين في ضوء المعايير المحاسبية لشركات التأمين**، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، 2006، ص 244.

تتمثل مراكز النشاط في شركات التأمين في:[1]

1 –مراكز النشاط التأميني: وهي بمثابة مركز إنتاج وتتكون من:

أ –مركز تأمينات الحياة وتكوين الأموال، ويتضمن الإدارات التالية:

* إدارة الإنتاج والفروع وتتضمن إدارة الإنتاج الرئيسية وإدارة الفروع الخارجية؛
* إدارة الحساب الفني (الإدارة الإكتوارية)؛
* إدارة الإصدار والتعديلات؛
* إدارة المطالبات.

ب –مركز التأمينات العامة: ويتضمن أيضا إدارة الإنتاج والفروع وإدارة الحساب الفني وإدارة الإصدار والتعديلات والمطالبات.

2 –مراكز النشاط الاستثماري: وتتكون من الإدارات التالية:

* إدارة العقارات؛
* إدارة الأوراق المالية؛
* إدارة الودائع الثابتة؛
* إدارة القروض والاستثمارات الأخرى.

3 –مراكز الخدمات الإدارية والتمويلية المساعدة: وتتكون من الإدارات التالية:

* الإدارة العليا؛
* إدارة الشؤون المالية؛
* إدارة الشؤون الإدارية؛
* إدارة شؤون العاملين؛
* إدارة الشؤون القانونية.

المطلب الثالث: قياس الأداء المالي في شركات التأمين

تستخدم النسب المالية في تقييم وقياس الأداء المالي لشركات التأمين لذا فمن الواجب أن تعكس بوضوح مدى النجاح الذي حققته هذه الشركات، وأن تبين مدى القصور في أدائها، غير أن استخدامها الحديث يعتمد على قدرتها على التوقع، وعلى جدواها في تقديم معلومات مستقبلية عن أداء شركات التأمين، وفيما يلي أهم هذه النسب:[2]

(1) –نفس المرجع السابق، ص 244-245.
(2) –خالد الراوي، **التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص57.

أولا: الملاءة المالية: تعني الملاءة قدرة شركات التأمين على سداد إلتزاماتها عند الاستحقاق، ولها أهمية خاصة في مجال التأمين تنبع من أن السلعة التي يتم التعامل فيها تعتبر وعد كتابي لشيء قد يتحقق في المستقبل المحدد زمنيا أولا يتحقق خلالها،[1] وتتضمن قوانين الإشراف والرقابة على نشاط التأمين في الجزائر على كيفية تحديد الملاءة، حيث نص مرسوم التنفيذي رقم 343/90 والصادر في 30 أكتوبر 1995 على ما يلي:

* يجب أن تبرز الملاءة وجود الديون التقنية وهامش الملاءة، وهي تتكون من:[2]

- حجم رأس المال الاجتماعي؛

- الإحتياطات النظامية المشكلة؛

- مؤونات الضمان؛

- مؤونات للاستكمال الإلزامي للديون التقنية، وتمثل 5% من رصيد الديون التقنية؛

- المؤونات النظامية الأخرى والتي لا تتعلق بالإلتزامات تجاه المؤمن لهم أو الغير، باستثناء المؤونات للإلتزامات المتوقعة أو انخفاض قيمة أحد عناصر الأصول.

* يجب أن يكون الحد الأدنى لهامش الملاءة لشركات التأمين وإعادة التأمين كما يلي:

الجدول (02 -01): هامش الملاءة لشركات التأمين وإعادة التأمين.

النسبة	التعليق
رأس المال الإجتماعي + الإحتياطات + المؤونات التقنية / الديون التقنية	هامش الملاءة يجب أن يساوي على الأقل 15% من الديون التقنية
رأس المال الإجتماعي + الإحتياطات + المؤونات التقنية / رقم الأعمال الصافي من إعادة التأمين	يجب أن لا يقل عن 20% من رقم الأعمال المتضمن جميع الرسوم الصافية من إعادة التأمين

المصدر: من إعداد الطالبان.

عندما يكون هامش الملاءة أقل من 20% من رقم الأعمال، يجبر المشرع الشركة في أجل أقصاه 06 أشهر من تاريخ ملاحظة النقص على اللجوء إلى تحرير أو زيادة رأس المال، او إيداع رهنات لدى الخزينة العامة وتحريرها يتحدد من طرف المدير العام للشركة.

تقيس نسب الملاءة المالية نسبة مساهمة الأموال الخاصة لشركات التأمين في مجموع مواردها المالية[3]، ومن أهم هذه النسب:

الجدول (02-02): نسب الملاءة المالية لشركات التأمين.

(1)-G.Simonet, **Ratios copie de l'assurance**, édition l'Argus, 1988, P 40.

(2) –خالد الراوي، **التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي**، مرجع سبق ذكره، ص57.

(3) –نفس المرجع السابق، ص 58.

إسم النسبة	النسبة	التعليق
كفاية الأموال الخاصة	الأموال الخاصة / إجمالي التعويضات	تعد كهامش آمان للمؤمن لهم إذا كانت مرتفعة، أما إذا كانت منخفضة فإنها تدل عن حالة عسر مالي أو الإفلاس
الأموال الخاصة إلى الإستثمار في الأوراق المالية	الأموال الخاصة / الأوراق المالية المستثمرة	تقيس هامش الأمان في مواجهة مخاطر إنخفاض القيمة السوقية للأوراق المالية
علاقة رأس المال الحر بالاستثمارات	رأس المال الحر / إجمالي الاستثمارات	تعبر عن مدى قدرة رأس المال الحر على مواجهة مخاطر الإستثمار
الأصول الثابتة للأموال الخاصة	الأصول الثابتة / الأموال الخاصة	تمثل مدى تغطية أموال شركة التأمين الخاصة أصولها الثابتة
التعويضات للديون التقنية	التعويضات / الديون التقنية	تسمح بتقدير مدى قدرة الشركة على تعويض الحوادث حيث يستحسن أن تقترب من الواحد الصحيح.
هامش الملاءة المحقق للواجب تحقيقه	هامش الملاءة المحقق / هامش الملاءة الواجب تحقيقه	يجب أن تكون أكبر من 100%

المصدر: من إعداد الطالبان.

ثانيا: نسب النشاط.

تشير نسب النشاط إلى مدى كفاءة إدارة شركات التأمين في استخدام أصولها وتوليد العوائد، من خلال مقارنة الإيرادات المختلفة لكل أنواع أصول الشركة[1]، ومن أهم مضامين نسب النشاط في شركات التأمينّ:

الجدول (03-02): نسب النشاط في شركات التأمين.

إسم النسبة	النسبة	التعليق
الأقساط في حقوق المساهمين	صافي الأقساط المكتتبة / حقوق المساهمين	تمتص حقوق المساهمين الخسائر غير العادية، وكلما كانت مرتفعة دل على تحمل الشركة لأخطار أكبر وبحد أقصاه 30%
الاحتفاظ بأقساط التأمين	الأقساط الصافية / إجمالي الأقساط	تشير إلى مدى الإعتماد على إعادة التأمين، المعدل المقبول هو أكثر من 50%
تكلفة الحصول على رقم الأعمال	مصاريف التسيير / رقم الأعمال الإجمالي	تمكن من حساب كل التكاليف المدفوعة لكي تتحصل على رقم أعمالها

(1) –نفس المرجع السابق، ص 58-59.

تكلفة مصاريف المستخدمين	مصاريف المستخدمين / رقم الأعمال الإجمالي – رقم أعمال الوكلاء العامة	تسمح بمعرفة تكلفة اليد العاملة اللازمة لتحقيق رقم الأعمال
معدل الأجور المقدمة	مصاريف المستخدمين / عدد المستخدمين	تقيس مدى مساهمة المستخدمين في تحقيق رقم الأعمال (تقيس معدل أجور المستخدمين المقدم)
إنتاجية المستخدمين	رقم الأعمال الإجمالي – رقم أعمال الوكلاء العامة / عدد المستخدمين	تقيس مدى مساهمة المستخدمين في تحقيق رقم الأعمال
تكلفة الحوادث	تكلفة الحوادث / الأقساط الصافية للدورة الحالية	تقوم بمقارنة تكلفة الحوادث مع الأقساط الصافية للدورة، إذ يجب أن تكون هذه النسبة منخفضة وذلك من أجل تغطية تكاليف التسيير وتحقيق نتيجة استغلال موجبة
حقوق المؤمن لهم على رقم الأعمال	حقوق على المؤمن لهم / رقم الأعمال الإجمالي	تسمح بتقدير المدة المتوسطة بالأيام للحقوق على المؤمن لهم، ويجب أن تكون منخفضة حتى تحصل الشركة على سيولة إضافية لإجراء توظيفات جديدة
التوظيفات المالية	نواتج مالية / توظيفات مالية	معرفة النواتج المالية والأرباح الناجمة من توظيف الأموال التي بحوزة الشركة

المصدر: من إعداد الطالبان.

ثالثا: نسب الربحية: تهدف شركات التأمين إلى تحقيق أكبر ربحية ممكنة، لذا تم وضع مجموعة من النسب لقياس كفاءة وفعالية الشركة، لأنها إن لم تتحصل على أرباح كافية فإن بقاءها في سوق المنافسة سيكون مهددًا، ومن أهم نسب الربحية في نشاط التأمين:

الجدول (04-02): نسب الربحية في شركات التأمين.

إسم النسبة	النسبة	التعليق
عائد الاستثمار	صافي الدخل من الإستثمار / متوسط قيمة الأصول المستثمرة للعام الحالي و السابق	تعتبر من أهم النسب التي تظهر كفاءة السياسة المالية الإستثمارية لشركة التأمين، وحدها الأدنى المقبول هو: 2%
التغيير في الفائض	الفائض المعدل للعام الحالي – الفائض المعدل للعام السابق / الفائض المعدل للعام السابق	تعبر عن المركز المالي للشركة والتغيرات التي تطرأ عليه وتتراوح بين: 10% إلى 50%.

المصدر: من إعداد الطالبان.

رابعا: نسب السيولة: تتعامل شركات التأمين في غالب الأحيان بأموال المؤمن لهم، لذلك ينبغي على إدارتها الحرص في إتخاذ قرارتها الإستثمارية حتى لا تتعرض لعسر مالي،[1] لذلك فهي تقيس مدى قدرة الشركة على تسديد إلتزاماتها قصيرة الأجل، وبالتالي فهي تقيس وضعية المؤسسة من حيث توازنها المالي قصير الأجل [2] والجدول التالي يبين أهم نسب السيولة في نشاط التأمين:

الجدول (05-02): نسب السيولة في شركة التأمين.

إسم النسبة	النسبة	التعليق
الخصوم إلى الأصول السائلة	الخصوم / الأصول السائلة	تبين قدرة الشركة على تسوية إلتزامات حملة وثائق التأمين في حالة التصفية، الحد المقبول لهذه النسبة هو 105%
المخصصات التقنية للأصول السائلة	المخصصات التقنية / الأصول السائلة	تهدف إلى التأكد من توفر سيولة لدى الشركة بالنسبة لمخصصاتها التقنية، والمعدل المقبول هو اقل من 100%
رصيد الوكلاء والاقساط تحت التحصيل	رصيد الوكلاء و الاقساط تحت التحصيل / الفائض	تفرق أيضا بين الشركات التي تواجه صعوبات مالية وبين تلك التي لا تعترضها مشاكل، والحد الأقصى هو: 40%

المصدر: من إعداد الطالبان.

خامسا: نسبة المردودية: تعد المردودية الحكم الأول على مدى فعالية تسيير شركات التأمين وقدرة إدارتها على تحقيق النتائج المرغوبة، حيث ان إنخفاض النسبة يوقع هذه الشركات في وضعية حرجة تجاه متعامليها، اما ارتفاعها فلا يعبر دومًا وبصفة مباشرة على حسن التسيير وفعالية إدارة شركة التأمين، إذ قد تعود إلى انخفاض الأموال الخاصة مع ارتفاع في نتيجة الدورة الصافية، ومن أهم نسب المردودية في نشاط التأمين.[3]

الجدول (06-02): نسب المردودية في شركات التأمين.

إسم النسبة	النسبة	التعليق
المصاريف الذاتية	الرواتب و ملحقاتها / رقم الأعمال	تأتي الرواتب وملحقاتها من العلاوات والعوائد الأخرى في المرتبة الثانية بعد التعويضات وذلك من إجمالي المصاريف، لذا تتم مقارنتها مع إجمالي الأقساط حتى تعطي صورة على مدى كفاءة العمليات التي تقوم بها شركات التأمين.

(1) –نفس المرجع السابق، ص 59.
(2) –أحمد طرطار، منصر عبد الغالي، **دور التحليل المالي للمعلومات المنشورة في القوائم المالية في تحقيق فعالية التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية**، ، مرجع سبق ذكره، ص 18.
(3) –خالد الراوي، **التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي**، مرجع سبق ذكره، ص 60.

إجمالي الإرادات إلى إجمالي الأصول	إجمالي الإرادات / إجمالي الأصول	تحقق الأصول إيرادات وعوائد لا يستهان بها في شركات التأمين من خلال توظيفها للحصول على فوائد لتغطية إلتزاماتها تجاه المؤمن لهم.
إجمالي المصاريف إلى إجمالي الأصول	إجمالي المصاريف / إجمالي الأصول	تظهر ما تتحمله الشركة من مصاريف خدماتها في ضوء أصولها الموضحة في ميزانيتها، أي ما تتحمله الشركة من مصاريف لقاء استثمار أموالها.
نتيجة الدورة إلى إجمالي الأصول	نتيجة الدورة الصافية / إجمالي الأصول	تعبر عن مدى كفاءتها في استغلال أصولها.
مردودية الأموال الخالصة	نتيجة الدورة الصافية / الأموال الخاصة	تعبر عن مردودية أموال الشركة الخاصة المستثمرة.

المصدر: من إعداد الطالبان.

المبحث الثالث: مساهمة آليات حوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي في شركات التأمين.

إن تحسين الأداء و تطوير و تجديد شركات التأمين لم يعد امرا إختياريا و لاكنه أصبح شرطا جوهريا لإمكانية البقاء و الإستمرارية، ومن بين الآليات المتاحة للمؤسسة بغية الحصول على أحسن أداء نجد حوكمة الشركات فهي تعتبر من أساسيات تحسين الأداء المالي في شركات التأمين.

المطلب الأول: دور آليات الحوكمة في تحسين الأداء المالي.

تلعب آليات الحوكمة دور أساسي في الرقابة لشركات التأمين.

الفرع الأول: دور مجلس الإدارة في تحسين الأداء المالي.

يعتمد مجلس الإدارة على سلطته و من خلال قيامه بالمراقبة والفحص أو إتخاذ الإجراءات اللازمة[1]و بالتالي فهو يضمن تحقيق قيمة أفضل للمستثمرين كما يضمن لهم عدم ضياع او إساءة إستخدام رأس المال بل إن رأس مالهم يستخدم لتحسين الأداء الاقتصادي للشركة و هو ما يأدي بدوره إلى زيادة قيمة الشركة والرفاهية الاجتماعية للشركة، بالإضافة الى ان إستقلال مجلس الإدارة يخفض الخسائر التي تنشأ من مشكلة الوكالة، بالإضافة إلى ان المحاسبة امام مجلس الإدارة تأدي إلى أداء مالي افضل إذ ان المحاسبة عن المسؤولية تأدي ببساطة إلى تحسين قدرة الشركة على إنتاج الثروة، إن الحوكمة الجيدة من خلال إشراف و رقابة مجلس الإدارة تزيد من إحتمالات سرعة إستجابة الشركة للتغيرات في بيئة الأعمال، بما يأكد للمستثمرين ان إستثماراتهم ستظل في أمان مع الأمل في حصولهم على عائد وهي أيضا توفر تخفيض تكلفة رأس المال إلى جانب الثقة في دخول الأسواق و البقاء فيها[2] وبالتالي تحسين المركز المالي الذي يعود بالتحسن على الأداء المالي للشركة.

(1) –براهمة كنزة، **دور التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة الشركات-دراسة حالة مؤسسة المحركاتEMO الخروب-**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة قسنطينة2، 2014، ص83.
(2) –عدنان بن حيدر بن درويش، **حوكمة الشركات و در مجلس الإدارة**، مرجع سبق ذكره،ص76-78.

الفرع الثاني: دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي.

يتمثل دور نظام الرقابة الداخلية في تقديم مختلف التوصيات اللازمة لتحسينه من مسؤوليات المراجعة الداخلية لكن دون التدخل بشكل مباشر في وضع النظام، حيث يقوم مسؤول المراجعة الداخلية بتبليغ الإدارة العامة بطرق محددة حسب كل شركة عن النتائج الأساسية للعمليات التي تم القيام بها[1]، حيث تهدف المراجعة الداخلية إلى منع الأخطاء والتزوير والكشف عنها والرقابة على المخاطر وإبداء الرأي لتدعيم أنظمة الرقابة الداخلية للشركة، كما تهدف لتحقيق وجود نظام محاسبي فعال يساعد في إعداد تقارير وقوائم مالية صحيحة وانتظام سير العمل المحاسبي على مدار السنة كما يهدف لخدمة الإدارة والمدقق الخارجي[2]، كما أن المعرفة المأكدة بالخضوع للتدقيق و المراجعة الداخلية تعمل على تحسين تحمل المسؤولية و الأداء و على كافة المستويات في المنشأة، وقد ثبت بالدراسات الإرتباط بين الحوكمة الجيدة و الأداء الناجح للشركة و ذلك عند دراستنا للشركات التي تتبع ممارسات جيدة للحوكمة[3].

الفرع الثالث: دور إدارة المخاطر في تحسين الأداء المالي لشركات التامين.

في ضوء الاهتمام المتزايد بقيمة أصحاب المصالح واعتبار المساهمين والمؤمنين من أهم هذه الأطراف بشركات التأمين وخصوصية هذه الأخيرة في تحمل أخطار متعددة وذات آثار سلبية على باقي الأطراف، فإن الاهتمام بإدارة تلك المخاطر يعتبر في حد ذاته الاهتمام بحماية حقوق أصحاب المصالح، حيث أن المخاطر تنتج أساسا من الإدارة السيئة للمديرين.[4] ولكي يضمن مجلس الإدارة فعالية هذه الوظيفة يستعين بلجنة المخاطر بهدف تحسين الحوكمة في الشركة وضمان أكبر فعالية في تحديد المخاطر التي تتعرض لها الشركة كل ذلك من أجل:[5]

- حماية مصالح أصحاب المصلحة؛

- ضمان أن مجلس الإدارة يقوم بتبعية جميع موجوداته نحو الاستراتيجية التي من خلالها يتم تحقيق قيمة إضافية للشركة في إطار نظام رقابي فعال؛

- ضمان تنفيذ الضوابط التنظيمية والرقابية على نحو كفء وفعال، وتتبع لجنة المخاطر عدة طرق في إدارة المخاطر وتعزيز الحوكمة في شركات التأمين منها:

- النماذج الداخلية؛

- اختبار التحمل؛

---

(1) – براهمة كنزة، **دور التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة الشركات-دراسة حالة مؤسسة المحركاتEMO الخروب-**، مرجع سبق ذكره، ص83.
(2) – نفس المرجع السابق، ص99.
(3) –عدنان بن حيدر بن درويش، **حوكمة الشركات و در مجلس الإدارة**، مرجع سبق ذكره،ص77.
(4) –بادن عبد القادر، **دور حوكمة النظام المصرفي في الحد من الأزمات المالية المصرفية بالإشارة على حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص مالية ومحاسبة، قسم علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2007-2008، ص 185.
(5) – سليماني رشيدة، **دور آليات الحوكمة في نحسين الآداء المالي لشركات التأمين-دراسة حالة شركة CRMA للتأمينات-**، مرجع سبق ذكره، ص 70.

- استخدام وكالات التنقيط في إدارة المخاطر.

وبحكم أن الحوكمة تؤدي إلى رفع أو تحسين أو أصلا خلق أداء في المؤسسة، فإن الإدارة الجيدة والمتحكمة بدورها تؤدي إلى وجود الأداء بالشركات والشكل الآتي بين هذه الفكرة:(1)

الشكل (01-02) تقليص أكثر في المخاطر زيادة أكبر في الأداء المالي.

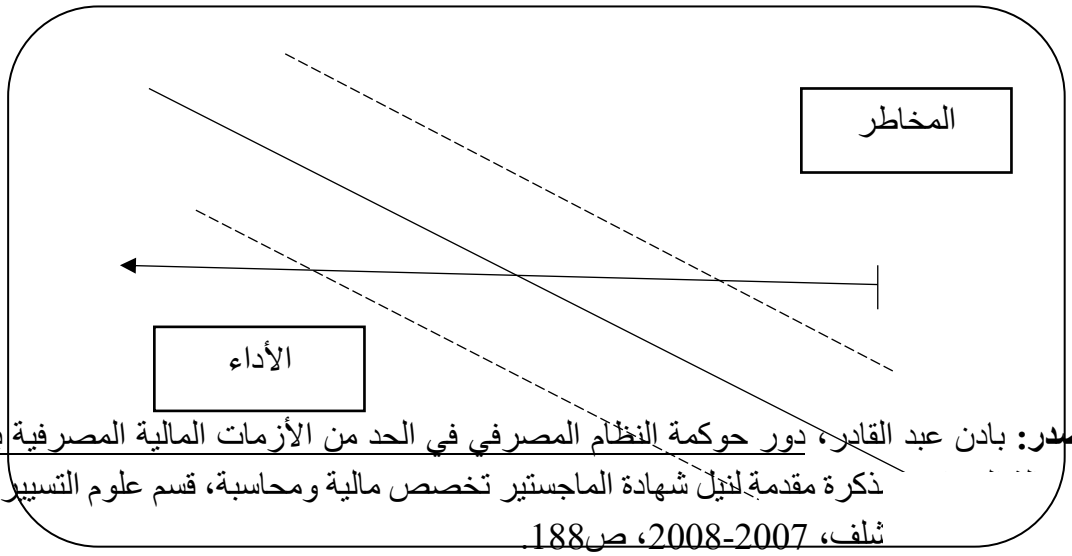

المصدر: بادن عبد القادر، دور حوكمة النظام المصرفي في الحد من الأزمات المالية المصرفية بالإشارة عا حد ذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص مالية ومحاسبة، قسم علوم التسيير، جامعة شلف، 2007-2008، ص188.

يشير الشكل الى انه كلما زادت المخاطر نقص الأداء والعكس بالعكس إذ أنه واجب على الشركات التحكم الجيد في المخاطر التي تواجهها للمحافظة على أداء جيد.

الفرع الرابع: دور المراجعة الخارجية في تحسين الأداء المالي.

للمراجعة الخارجية مجموعة من المهام داخل الشركة، كما أن لها دور مهم وفعال في إنجاح حوكمة الشركات لأنه يعمل على التقليل أو القضاء على التعارض بين المساهمين والإدارة، كما أنه يسعى للقضاء على عدم تماثل المعلومات المحاسبية في القوائم المالية. كما أن المراجع الخارجي يضفي ثقة ومصداقية على المعلومات المحاسبية وذلك من خلال المصادقة على القوائم المالية التي تعدها الشركة وهذا بعد مراجعتها والتأكد من صحة البيانات والمعلومات الموجودة فيها مع إعداد تقارير مفصلة ترفق بالقوائم المالية، كما يحدّ من مشكلة الإنحراف الخلقي في الشركات، حيث يتمثل الواجب الرئيسي للمراجع الخارجي في فحص حسابات السنة المالية التي كلف بمراجعتها وإعداد تقارير يبين رأيه المحايد وتقديمه للمالكين وغيرهم من الأطراف المعنية، كما يقوم بطرحه أمام الجمعية العامة للمساهمين والرد على أي تساؤلات يتم طرحها فيما يتعلق بتقاريره.(2) ويتفرع عن هذه المهمة الرئيسية عدة مهام منها:(3)

- فحص الأنضمة المالية والإدارية للشركة وأنضمة الرقابة المالية الداخلية، والتأكد من ملاءمتها لحسن سير أعمال الشركة والمحافظة عليها؛

(1) –نفس المرجع السابق، ص 71.
(2) – براهمة كنزة، **دور التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة الشركات-دراسة حالة مؤسسة المحركاتEMO الخروب-**، مرجع سبق ذكره، ص97.
(3) –نفس المرجع السابق، ص97-98.

- التأكد من أن حسابات وسجلات ومستندات الشركة تتم وفقا للقواعد المحاسبية المتعارف عليها عالميا أو العتمدة محليا عند الجهات المهنية المختصة، والتي تمكن من إظهار المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها؛

- التحقق من ملكية الشركة لموجوداتها، والتأكد من قانونية الإلتزامات المترتبة عن الشركة وصحتها؛

- إبدءاء رأيه النهائي في الميزانية وحساب الأرباح والخسائر للشركة وذلك بإحدى التوصيات المتمثلة في المصادقة بشكل مطلق او مع التحفظ مع بيان الأسباب و أثرها المالي على الشركة، أو عدم المصادقة و ردها إلى مجلس الإدارة مع بيان الأسباب الموجبة لرفضه؛

- كما يقوم المراجع الخارجي بحضور إجتماعات الجمعية العامة للمساهمين التي يعرض فيها على المساهمين المزانية والحسابات الختامية لمناقشتها، والمصادقة عليها و الموافقة على مشروع توزيع الأرباح الذي إقترحه مجلس الإدارة، لأن حضوره يساهم في تقديم توضيحات عما جاء في تقاريره.

الفرع الخامس: دور الخبير الإكتواري في تحسين الأداء المالي.

يتولى الخبراء الإكتواريين تطوير وإعداد نماذج عمل مالية تتيح تحديد السيناريوهات المستقبلية المحتملة والمخاطر التي تنطوي عليها. وسواء كان الأمر يتعلق بحالات طارئة أو كوارث طبيعية أو تعقيدات تعدد الدوائر المعنية، يقوم الخبراء الإكتواريين المهرة بتحديد وتقييم وإدارة المخاطر. ويتيح ذلك للشركات أن تركز على تحقيق النمو وللحكومات أن تركز على الحوكمة الرشيدة، بينما يتيح للأفراد أن يعيشوا حياتهم بثقة وراحة بال. وبإختصار, يمكننا القول أن الخبراء الإكتواريين خبيرون في تصميم وتقييم برامج وخطط الأمن المالي. ولطالما إقترنت مهنة الخبراء الإكتواريين بقطاع التأمين بصورة تقليدية, نظراً لتركيز هذا القطاع على توفير حلول ومنتجات تساعد الناس والشركات والحكومات في إدارة المخاطر التي يتعرضون لها. ويشكل هؤلاء الخبراء العمود الفقري الرئيسي لقطاع التأمين، وتشتمل المهام التي يقومون بها على تطوير وتسعير وإدارة منتجات التأمين، وتحديد حجم الإحتياطات التي يجب ان تحتفظ بها شركات التأمين لمقابلة إلتزاماتها المالية، والنمذجة المالية لتحقيق العديد من الأهداف، وتحليل الخبرة، والتسويق والتحليل التنافسي لملفات الشركات وإدارة مخاطر الشركات. [1]

إضافة إلى انهم يقومون بالوظائف التالية: [2]

- تحليل الخبرات والربحية؛

- تقدير قيمة الإلتزامات التأمينية؛

- تقييم مدى صحة التقديرات السابقة لتلك الإلتزامات؛

- تأكيد مدى صحة تحديد قيمة الفوائض المالية قبل توزيع الأرباح؛

- تقييم إدارة الأصول/الإلتزامات بما فيها الإستراتيجة الإستثمارية؛

- تقييم مدى كفاية رأس المال ومدى ملاءمة مقاربة الشركة لإدارته؛

(1) –ديبو أجايي، **الخبراء الاكتواريين في منطقة الخليج**،(مقال منشور)، التأمين للعرب: موقع مختص ورائد في مجال التأمين وإعادة التأمين وإدارة الخطر، http://www.insurance4arab.com/2013/09/blog-post_354.html

(2) – نفس المرجع السابق.

- تقييم مدة ملاءمة سياسة التسعير وأقساط بوالص التأمين؛

- تقييم مدى ملائمة وجودة ترتيبات إعادة التأمين؛

- تقييم مدى ملاءمة وجودة سياسة إدارة المخاطر.

المطلب الثاني: تأثير الحوكمة على الأداء المالي.

حدد الفكر المحاسبي والمالي مجموعة من القنوات التي يمكن من خلالها أن تؤثر الحوكمة على الأداء المالي، وتتمثل هذه القنوات في الآتي:[1]

1- تحسين العلاقة مع كل أصحاب المصالح: إن كل طرف من هذه الأطراف (المستثمرين، البنوك، الموظفين، العمال، الموردين، الحكومة) يراقب ويؤثر على إدارة المؤسسة بعدة طرق في محاولة للحصول على مكاسب، سواء من خلال إدارة ومراقبة المؤسسة أو زيادة التدفقات النقدية وتحسين وضع المؤسسة حيث تزداد ثروة المساهمين إذا قامت المؤسسة بتأدية الخدمات إلى عملائها بالشكل المطلوب، وكذلك إذا حافظت على علاقات جيدة مع الموردين وعلى سمعة جيدة بالنسبة لالتزامتها القانونية، مع ضرورة تواصلها مع المستثمرين من خلال القوائم المالية والإجتماعات المستثمرة والشفافية والابتعاد عن التضليل وتقديم الإفصاح اللازم في الوقت المناسب.

2-إكتشاف التلاعبات: إن الحوكمة تؤكد مسؤوليات الإدارة وتعزيز مساءلتها وتحسين الممارسات المحاسبية والإدارية والمالية، و التأكيد على الشفافية مما يساعد على سرعة اكتشاف التلاعب والغش المالي والفساد الإداري واتخاذ الإجراءات الواجبة بشأنه وعلاج أسبابه وآثاره قبل تفاقمها و تأثيرها على حياة الشركة.

3-إجتذاب و تدعيم الإستثمارات: تبرز أهمية الحوكمة في زيادة الإستثمار من خلال مبادئها التي من بينها توفير الحماية لحقوق المساهمين في الشركات و تحديد الحقوق لأصحاب الملكية، وتظهر أهميتها في هذا المجال في تنمية و تشجيع اللإستثمار من خلال إرساء قواعد تؤدي بالنتيجة إلى زيادة ثقة المساهمين بالوحدة الاقتصادية و ذلك ألن المستثمرون حالة ضرورية وحجر الزاوية في الوحدات الاقتصادية كافة، و يتم ذلك من خلال الشفافية في التعامل معهم فإن حماية مصالحهم و اطمئنانهم على أموالهم المستثمرة في الشركة يعد من الأولويات لدى الوحدات الاقتصادية، لأن هذا يؤدي بالنتيجة إلى رفع أسعار أسهم الوحدة في السوق ودعم مركزها التنافسي مما يؤدي إلى جذب استثمارات جديدة.

4-تخفيض مخاطر الأزمات المالية: في هذا السياق أوضحت العديد من الدراسات أن السبب الرئيسي للإنهيارات المالية التي عرفتها الأسواق الأسيوية يعود بشكل محوري إلى ضعف التشريعات، وبالتالي ضعف الحماية للمستثمرين مما يجعل صافي التدفقات النقدية أكثر حساسية للأحداث ذات الأثر السلبي التي تؤثر على مستوى ثقة المستثمرين في الأسواق بحيث ينخفض العائد على الاستثمار بشكل قد يقود إلى انهيار العملة وأسعار الأسهم، إضافة إلى ذلك فإن فوائد المشاريع في الأسواق المتطورة، يرجع ذلك على أن المديرين في تلك الأسواق أقل تعقلا وممارسة لحوكمة الشركات.

(1) –أفروخ رانيا، **دور حوكمة الشركات في تحسين أداء المؤسسات-دراسة حالة شركة آليانس للتأمينات-**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، تخصص مالية وحوكمة المؤسسات، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015، ص65-67.

5-جذب الاستثمارات الأجنبية والمحافظة على الاستثمارات الوطنية: يتخذ المستثمر قراراته بعد دراسة معمقة، ومن العوامل التي يأخذها المستثمر في الاعتبار قبل اتخاذه قرار الاستثمار في بلد ما هو الاستقرار والأمان وسيادة القانون وإمكانية الحصول على المعلومات ووضوح التشريعات ومناسبتها.

6- زيادة قيمة الشركة: لا تؤدي ممارسات الحوكمة إلى زيادة فرص الوصول إلى مصادر التمويل الخارجي فحسب وإنما تؤدي كذلك على ارتفاع قيمة المؤسسة وميل المستثمرين إلى دفع أسعار على أسهم المؤسسات التي تمتاز فيها الحوكمة بالفاعلية. كما أن انخفاض تكلفة رأس المال يترجم بانخفاض التكلفة الاقتصادية في القطر، بحيث تجعل منه قطرا أكثر جذبا للاستثمار.

7-تدعيم الأداء الاقتصادي طويل الأجل والقدرة التنافسية: إن طلب الشفافية في عمليات الشركات، وفي إجراءات المحاسبة والتدقيق، في عمليات الشراء وفي كافة الأعمال يؤدي إلى مهاجمة حوكمة الشركات لجانب العرض في عمليات وعلاقات الفساد، إذ أن الفساد يؤدي إلى استنفاذ موارد الشركات ومحو قدراتها التنافسية الى نفور المستثمرين بعيدا عنها.

8-تطوير الأسواق المالية: تؤدي حوكمة الشركات إلى تطوير الأسواق المالية من خلال حماية المستثمرين فالأسواق المالية والوسطاء الآخرين يساعدون في جلب الاستثمارات والمدخرات سوية من خلال وجود حلول خالقة للمشاكل المالية التي يمكن أن تتعرض لها الأسواق المالية، وإعتبِـــــــــــــــــــر La Porta أن حماية المستثمرين ترتبط بكفاءة الحوكمة، والتي تسمح بتطوير الأسواق المالية والتخصيص الكفء لرؤوس الأموال من خلال الشركات.

9-التخصيص الأمثل للموارد: ينعكس تطبيق مبادئ الحوكمة في زيادة درجة الشفافية والإفصاح عن الأوضاع المالية السليمة للشركات المساهمة حيث يساعد ذلك على تحقيق درجة كمال الأسواق المالية فضلا عن زيادة درجة المنافسة بين الشركات وزيادة درجة معرفة الشركات بأحوال وظروف السوق، الأمر الذي يجعل السوق المالي يقترب من حالة المنافسة الكاملة، مما يساعد الشركات الأكثر كفاءة على الاستمرارية في السوق وفي نفس الوقت يطرد الشركات الأقل كفاءة من السوق، وهذا يعني التخصيص الأمثل للموارد.

10-مضاعفة الناتج المحلي: بفعل الارتقاء بكفاءة أداء وجودة منتجات الشركات، مما يساهم مباشرة في زيادة القيمة المضافة للشركات، فضلا عن زيادة درجة تكاملها فيما بينها لإرتفاع الثقة في مستلزمات الإنتاج المحلية، ومن ثمة تزايد حلقات القيمة المضافة المحققة بالاقتصاد الوطني.

11-تحسين وضعية ميزان المدفوعات: إن الحوكمة من خلال الشفافية والإفصاح عن الأوضاع المالية السليمة للمؤسسات ذلك يساهم في تحسين وضعية ميزان المدفوعات حيث أنه كلما زادت درجة الشفافية في أسواق الأوراق المالية كان أجدى بالمستثمرين والمساهمين المحليين العمل داخل البلد و الاستثمار على المستوى المحلي، الأمر الذي يعمل على توطين رؤوس الأموال المحلية فضلا عن جذب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في الداخل، و هذا ما يعمل على تحسين وضعية ميزان المدفوعات و توفير موارد أجنبية لمواجهة متطلبات التنمية و من جانب آخر كلما زادت درجة الشفافية و الإفصاح تقل ظاهرة غسيل الأموال مما يعمل على تحسين وضعية ميزان المدفوعات ويساهم في ارتفاع معدل التنمية الاقتصادية.

خلاصة الفصل:

يمكن القول أن عملية تقييم الأداء المالي تساعد المؤسسة على اكتشاف نقاط الضعف و القوة وكشف الانحرافات ومحاولة علاجها، كما تساعد عملية تقييم الأداء في التعرف على مركزها المالي، ومن تم الحكم على الأداء، ثم محاولة تقديم نتائج واقتراحات تساعد على تحسين الوضعية المالية للمؤسسة.

ونجد ان لشركات التأمين أهمية بالغة في إقتصاديات الدول لذلك يجب أن يكون أدائها جيد ولقياس وتقييم أدائها هناك مجموعة من النسب والتوازنات المالية خاصة بشركات التأمين.

بالإضافة إلى التوصل لوجود علاقة إرتباط قوي بين آليات الحوكمة والأداء المالي لشركات التأمين.

مقدمة الفصل:

في إطار تدعيم الجانب النظري الذي تم التعرف فيه على آليات الحوكمة في شركات التأمين وبالإضافة إلى الأداء المالي لشركات التأمين، ومختلف المؤشرات والنسب التي يقاس بها، ولهذا لزم الأمر القيام بدراسة ميدانية تطبيقية، وهذا من أجل تطبيق ما جاء في الجانب النظري في دراسة تطبيقية لمحاولة معرفة مدى مساهمة آليات الحوكمة في تحسين الآداء المالي لشركات التأمين، وذلك بالاستعانة بالمقابلة والاستبيان الذي يدرس الأبعاد الرئيسية لآليات الحوكمة والأداء المالي وتحليل نتائجها، ومن ثم محاولة الربط بين المتغيرين، وتتم هذه الدراسة في الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين (CAAR)، ومن أجل ذلك تم تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

المبحث الأول: تقديم لشركة (CAAR).

المبحث الثاني: المنهج المستخدم في الدراسة والتحليل الإحصائي للبيانات.

المبحث الثالث: مدى مساهمة آليات الحوكمة في تحسين الآداء المالي في شركة التأمين (CAAR).

المبحث الأول: تقديم الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين (CAAR).

فيما يلي سوف نقوم بتقديم الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين (CAAR):

المطلب الأول: نشأة وتطور (CAAR).

لكل شركة دورة حياة وفيمايلي نشأة وتطور شركة (CAAR):

الفرع الأول: نشأة (CAAR).

تعد (CAAR)أول مؤسسة عمومية في قطاع التأمين بالجزائر، حيث كانت فرنسية 100% إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر، وأثناء الاستقلال أصبحت جزائرية فرنسية، وفيما بعد أخذت تتلاشى هذه النسبة شيئا فشيئا إلى أن أصبحت جزائرية بحتة.

ونظرًا للوضعية الصعبة والفراغ الذي تركته الشركات الأجنبية عند مغادرتها للجزائر، صدر قانون 197/63 المؤرخ في 08 جوان 1963، والذي بمقتضاه كلفت في أول مرحلة بالتسيير وإعادة التأمين، إذ شهدت (CAAR)مهمة تطبيق مختلف عمليات التأمين المباشر على غرار الشركات الأخرى.

وتوسيع دورها وركزت (CAAR)على تكوين إطاراتها وتحسين شركاتها لمواجهة التأشيرات الناتجة عن المنافسة، حيث في بداية الأمر كانت مختصة في كل ميادين التأمين، وبعدها حدث وأن أصبح هناك اختصاص بحيث انفصلت إلى ثلاثة مجالات أساسية، كل واحدة لها مجال تأمين خاص بها إضافة إلى ظهور شركات أخرى متنوعة، وهذا لتقليل الضغط على الشركة الأم وتفادي أي خسائر محتملة وهي:

- CAAR: مختصة في ميدان النقل البري، البحري والجوي، والأخطار الصناعية، ومؤخرا في سنة 1986 إنقسمت الشركة الأم (CAAR)إلى قسمين CAAR، CAAT

1 –CAAR: مختصة بالأخطار الصناعية؛

2 –CAAT: مختصة في تأمين النقل الجوي، والنقل البري "كالبضائع"... إلخ؛

- SAA: مختصة في ميدان النقل بصفة عامة "حوادث السيارات"؛

- CRAMA: مختصة في تأمين المجال الفلاحي.

أما فيما يخص عمليات إعادة التأمين CCR التي تلجأ إليها شركات التأمين في حالة تحملها أخطار ذات أهمية معتبرة، توزع الشركة المؤمنة عبء المخاطر إلى شركة أو عدة شركات أخرى.

إذن إعادة التأمين وسيلة تقنية تسمح للمؤمن أن يحيل لشخص آخر معيد التأمين كل أو جزء من الأخطار التي تعهد بضمانها شخصيًا وفقًا لعقد التأمين يكون بينهما، وفي هذا الصدد يبقى في جميع الحالات التي يعيد فيها التأمين المسؤول الوحيد إزاء المؤمن له.

الفرع الثاني: مراحل تطور (CAAR).

CAAR مؤسسة تابعة للدولة وضعت تحت إشراف وزارة المالية، وتعتبر واحدة من أول المنشآت المالية في الجزائر المستقلة، وتساهم سنويا في ميزانية الدولة برؤوس أموال كبيرة على شكل سندات تجهيز لتمويل الإستثمارات المخططة، ومنذ نشأتها مر نشاطها بعدة مراحل:

أ –المرحلة الأولى: 1963 – 1964: في هذه المرحلة مهمة (CAAR) في تسيير التحويل القانوني (إعادة التأمين) وذلك بتنازل كل شركات التأمين للشركة الجزائرية للتأمين (CAAR) إجباريا عن 10% من العلاوات والمساهمات لكل فروع الأخطار.

تميزت هذه المرحلة بالمراقبة غير المباشرة على شركات التأمين الأجنبية وجمع الشروط القابلة للسماح لها بممارسة عملية التأمين لأجل قصير، نظرًا لعدم وجود إطارات وكفاءات جزائرية متخصصة في هذا المجال.

ب –المرحلة الثانية 1964-1966: بموجب القرار المؤرخ يوم1964/02/26، أصبحت (CAAR) مؤهلة قانونيًا لممارسة عمليات التأمين المباشرة وبالرغم من حداثتها فإنها تعمل جاهدة على توسيع وتحسين مجال نشاطها، حيث تميزت هذه المرحلة بتكوين التقنيين الأولين للشركة.

جـ المرحلة الثالثة 1966 – 1975: في هذه المرحلة ألغيت كل الوسائط التي تجني عمولة على كل الأخطار وعوضت بوكالة (CAAR)، بداية ثم حذف عدد معتبر من وكلاء لتأمين الذين كان عددهم في سنة 1966 يقدر بـ 159 وسيط إلى 64 وسيط في سنة 1972، إلى أن ألغيت كل الوسائط في 1975.

د –المرحلة الرابعة 1975-1985: انتزعت في هذه المرحلة من CAAR موافقة إعادة التأمين ومنحت إلى الشركة الجزائرية المركزية لإعادة التأمين CCR (Compagnie central assurance) وفقا للقانون الوزاري المؤرخ في 1975/05/21 الخاص بالتخصصات وبذلك أصبحت الشركة الجزائرية (CAAR) مختصة إلاّ في التأمينات، كما استوصت (CAAR) مجموع الأوراق المالية الذاتية الحركة التي كانت معهودة عند SAA، وهذا ابتداءً من سنة 1976 في التخصص بالعمليات التالية:

الحريق، الانفجارات، الأخطار الصناعية المتنوعة، النقل بأنواعه، المسؤولية المدنية ذات الطابع الصناعي...إلخ.

ه –المرحلة الخامسة 1985-2000: شهدت هذه المرحلة بفرض تأمينات جديدة على (CAAR) كتأمين على الواردات الوطنية مثل البضائع المستوردة، وكل سفن والطائرات المسجلة في الجزائر، والتأمين على الزلازل، إضافة إلى ظهور الوكلاء المعتمدين منذ بداية 1998.

المطلب الثاني: نشاط وأهداف (CAAR).

الفرع الأول: نشاطات (CAAR).

بصفة عامة تتمثل نشاطات هذه الشركة فيما يلي:

- التأمين ضد الأخطار المختلفة؛

- تعويض الزبائن في حالة وقوع الخطر؛

- تشغيل المدخرات اللازمة لتمويل التطور الاقتصادي الوطني؛

- المساهمة في تطور النظام المالي بصفة خاصة والاقتصاد بصفة عامة.

وتحقيق هذه النشاطات يتطلب من الشركة الأخذ بالتوجهات التالية:

- العرض يكون لتغطية المخاطر؛

- التحسيس المستمر بنوعية الخدمات المقدمة للزبائن، خاصة باستعمال التكنولوجيات الجديدة وذلك لتسهيل عملية تقديم المعلومات؛

- الكفاءة والفعالية في تسيير العقود؛

- إمكانية الرفع والتحكم في التوازن المالي.

ومن هنا نستنتج أن مهمة شركة (CAAR) هي: " دعم النمو الاقتصادي وذلك بحماية المؤسسات والأفراد من الأخطار التي يمكن تأمينها عن طريق تقديم خدمات ذات نوعية وبسعر جيد".

الفرع الثاني: أهداف (CAAR).

أهداف الشركة تتمثل في:

- البحث عن الربحية وتحسين المردودية المالية؛

- تنوع محفظة المنتجات (الخدمات)؛

- حماية موقع الريادة لها في سوق التأمين ضد مخاطر النقل؛

- تحسين الحصص السوقية؛

- تحسين وتحديث تسيير وتطوير الموارد البشرية؛

- خلق مناصب عمل بتطوير الشبكة التجارية؛

- ضمان نوعية جيدة للخدمات المقدمة للزبائن وبسعر جيد وذلك قصد كسب ولائهم.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لشركة (CAAR).

1- المدير العام: للمدير مسؤولية كبيرة تقع على عاتقه فهو يلعب دورا هاما في إدارة شؤون المديرية لأنه المسؤول الأول على تسيير المؤسسة بالإضافة إلى إتخاذه القرارات إلا أنه لديه مهام أخرى تتمثل في إمضاء جميع الوثائق الإدارية كما يقوم المدير باستقبال المتعاملين ورؤساء الفروع والوكالات وتوجيههم عند الحاجة.

2- وحدة تحقيق، محاسبة: أو كما تسمى بالمراجعة الداخلية حيث تعتبر عنصر هام من عناصر الرقابة وهي عبارة عن نشاط مستقل يقوم به متخصص داخل المنشأة، وهي وسيلة فعالة تهدف إلى مساعدة الإدارة في التحقق من تنفيذ السياسات الإدارية التي تكفل الحماية للأصول وضمان دقة البيانات التي تتضمنها الدفاتر والسجلات المحاسبية، والهادفة للحصول على أكبر كفاية إنتاجية.

3- المراقبة العامة (المفتشية العامة): تحرص على تنفيذ وتطبيق وإحترام الأنظمة والإجراءات الإدارية القائمة وفي هذا السياق، المراقبة العامة تتطرق إلى جميع مجالات أنشطة الشركة وتغطي جميع هياكلها المركزية واللامركزية (الفروع والوكالات) وبالتالي يعطيها نشاطها مهمة شاملة لعمل الشركة.

الشكل (01-03): الهيكل التنظيمي لشركة (CAAR).

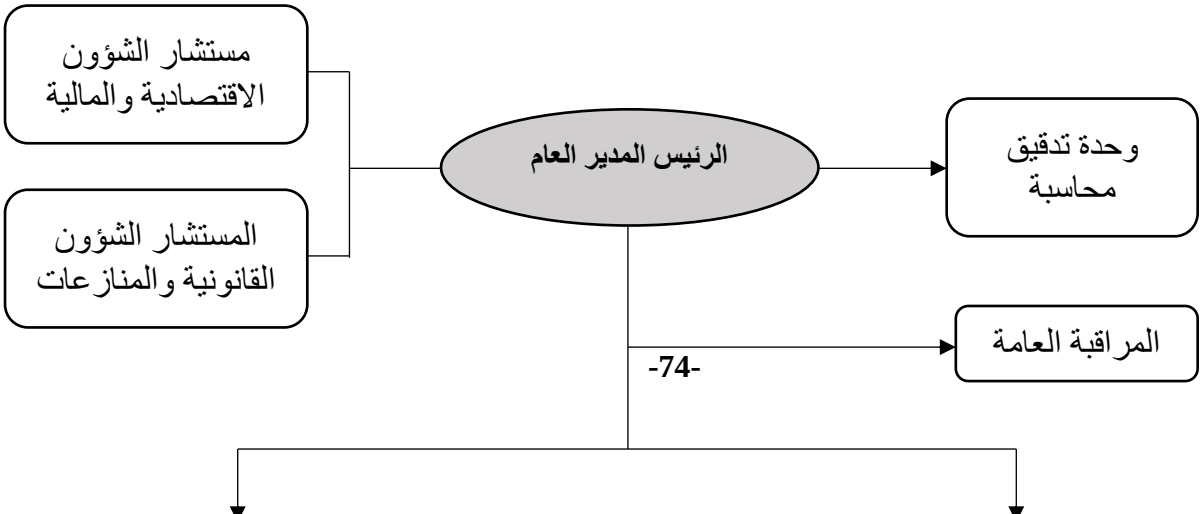

المصدر: القسم التجاري لشركة (CAAR)

المبحث الثاني: المنهج المستخدم في الدراسة، التحليل الاحصائي للبيانات.

هذا المبحث يتناول المنهج المستخدم في الدراسة وكذلك أساليب جمع البيانات ثم التحليل الاحصائي للبيانات المتحصل عليها في مخرجات برنامج ونظام SPSS(*)، وفي الأخير معالجة وتقييم الفرضيات للوصول إلى أبرز النتائج المستخلصة.

المطلب الأول: المنهج المستخدم في الدراسة.

هذا المطلب يدرس المنهج المستخدم المتبع في هذه الدراسة وأساليب جمع البيانات ثم قياس صدقها وثباتها.

الفرع الأول: المنهج المستخدم.

يمكن القول إن المنهج هو الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته للمشكلة وهذا لإكتشاف الحقيقة ثم قياس والإجابة على الأسئلة والاستفسارات التي يثيرها موضوع البحث، وبما أن البحث بصدد دراسة مدى مساهمة آليات الحوكمة في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين، فقد تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي المعلومات وتفسيرها مع استخلاص النتائج الهامة وإعطاء تفسيرًا دقيقًا لها، بالإضافة إلى منهج دراسة الحالة.

الفرع الثاني: أدوات جمع البيانات.

(*) –SPSS: نظام تحليل إحصائي
(الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية___ Statistical package for social science)

تتمثل في تلك الوسائل الفعالة التي يتمكن الباحث بواسطتها من جمع البيانات والمعلومات عن متغيرات البحث للوصول إلى الأهداف والإجابة على التساؤلات ولقد تم الإعتماد على:

1 –المقابلة: حيث يتم فيها مقابلة الأشخاص العاملين في المؤسسة محل الدراسة والتي تكون لهم علاقة بموضوع الدراسة وطرح بعض الأسئلة ثم جمع الإجابات التي تساعد على التحليل وتكون المقابلة مباشرة.

2 –الإستمارة: وتعرف الإستمارة على أنها نموذج يشمل أسئلة موجهة للأفراد العينة محل الدراسة من أجل الحصول على معلومات حول موضوع ما أو مشكلة ما، وهي أداة رئيسية في جمع البيانات إذا رعي في صياغتها قدراتها على التشخيص وقياس المتغيرات الرئيسية والفرعية للدراسة.

3 –وصف الإستمارة: لقد تم الإعتماد على مقياس "ليكارت الخماسي" في إعداد الإستمارة، كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول (03 -01): مقياس ليكارت الخماسي.

موافق تمامًا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
X	X	X	X	X

المصدر: من إعداد الطالبان.

4 –مجتمع الدراسة: يتمثل مجتمع الدراسة في مجموعة من إطارات مسيري (CAAR) وقد تم توزيع (35) استبيان على مختلف أفراد عينة الدراسة وبعد تفحص الاستبيانات تم استبعاد 03 استبيانات، نظرًا لعدم الإجابة على كامل الاستبيان، وبذلك يكون عدد الاستبيانات الخاضعة للدراسة 32 استبيان من الاستبيانات الموزعة بنسبة 91.43%.

5 –هيكل الاستبيان: يتضمن الاستبيان 48 عبارة موزعة على ثلاثة محاور أساسية:

- المحور الأول: يشمل البيانات الشخصية للعينة المدروسة تضمنت 05 عبارات: الجنس، الفئة العمرية، سنوات الخبرة، المستوى التعليمي، الوظيفة.

- المحور الثاني: يشمل 24 عبارة مقسمة إلى 05 تقسيمات وتتمثل هذه التقسيمات إلى آليات الحوكمة:

- ✓ الآلية الأولى: مجلس الإدارة ويتكون من 05 عبارات؛
- ✓ الآلية الثانية: المراجعة الداخلية ويتكون من 07 عبارات؛
- ✓ الآلية الثالثة: إدارة المخاطر يتكون من 04 عبارات؛
- ✓ الآلية الرابعة: المراجعة الخارجية ويتكون من 03 عبارات؛
- ✓ الآلية الخامسة: الخبير الإكتواري ويتكون من 05 عبارات.

المحور الثالث: يشمل (19) عبارة مقسمة إلى (04) تقسيمات وتتمثل في مؤشرات تقييم الأداء المالي والمتمثلة في:

- ✓ المؤشر الأول: حجم الأخطار المالية وغير المالية ويتكون من (03) عبارات؛
- ✓ المؤشر الثاني: التوازنات المالية ويتكون من (06) عبارات؛
- ✓ المؤشر الثالث: النسب المالية ويتكون من (06) عبارات؛
- ✓ المؤشر الرابع: التسيير المالي ويتكون من (04) عبارات.

6 –حدود الدراسة الميدانية: تتمثل حدود هذه الدراسة فيما يلي:

أ –**الحدود الموضوعية:** اهتمت هذه الدراسة بالمواضيع المرتبطة أساسًا بموضوع آليات الحوكمة في الشركات وتتوقف جودتها على نوعية الإجابات المتحصل عليها.

ب –الحدود المكانية: تمت هذه الدراسة بـ "عنابة" وبالضبط بشركة (CAAR) وكذلك الوكيل العام لـ (CAAR) بـ "قالمة" وذلك لتبيين مدى مساهمة آليات الحوكمة في تحسين الأداء المالي لشركة التأمين.

جـ -الحدود الزمنية: أي الزمن الذي أجريت فيه الدراسة والمقدر بين 17 أفريل إلى 20 ماي لسنة 2017.

د –الحدود البشرية: تستند هذه الدراسة على آراء مجموعة من إطارات ومسيّري شركة CAAR.

الفرع الثالث: إختبار صدق وثبات الاستبيان.

يعتبر صدق وثبات الاستبيان من خصائص أداة الدراسة، لذلك تم القيام بالدراسة على النحو التالي:

1 –صدق الأداة: وذلك من خلال عرض الأداة على عدد من العاملين من أصحاب الخبرة والتخصصات والإطارات وتزويدهم بأهداف البحث وفرضيات وعلى أساس اقتراحاتهم تم التصحيح النهائي للاستمارة.

2 –ثبات الأداة: ذلك من خلال استعمال معامل ألفا كرونباخ(*) ويستعمل هذا الأخير لقياس مدى ثبات أداة القياس من ناحية العبارات الموضوعية وتعتبر قيمة ألفا كرونباخ مقبولة إذا كانت أكبر أو تساوي 70%.

حيث كانت نتائج إختبار ألفا كرونباخ كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (02-03): معامل ألف كرونباخ لقياس ثبات وصدق الاستبيان.

آليات الحوكمة ومؤشرات قياس الأداء المالي	عدد العبارات	معامل ألفاكرونباخ
آليات الحوكمة في شركات التأمين	24	0.757
مؤشرات الأداء المالي	19	0.836
جميع عبارات الاستبيان	43	0.879

المصدر: من إعداد الطالبان إعتمادًا على مخرجات برنامج SPSS.16

من خلال النتائج المبينة في الجدول أعلاه نلاحظ أن نتائج معامل ألفاكرونباخ " Cronbach's alpha" كانت أكبر من 70% مما يدل على ثبات الإستبيان من ناحية العبارات الموضوعة، حيث كانت قيمته بالنسبة لآليات الحوكمة في شركات التأمين تساوي 0.757 أما بالنسبة لمؤشرات قياس الأداء المالي كانت 0.836، ويبلغ معامل ألفاكرونباخ الكلي للإستبيان 0.879 وهي نسبة مرتفعة قريبة من الواحد مما

(*) –ألفا كرونباخ Crombach's Alpha: هو مقياس أو مؤشر لثبات الإختيار، (بطريقة الإختبار- الاستبانة، الاستبيان)، تعتبر المصداقية والثبات من أهم الموضوعات التي تهم الباحثين من حيث تأثيرهم البالغ في أهمية نتائج البحث وقدرتهم على تصميم النتائج.

يبين مصداقية كل مجالات الاستبيان معًا وبالتالي صدقه ومصداقية النتائج، كما يدل على ثبات عالي جدًا في أداة الدراسة.

المطلب الثاني: التحليل الإحصائي للبيانات.

هذا المطلب يتناول أدوات التحليل الإحصائي التي تمت بها معالجة البيانات وتحليلها بطريقة إحصائية ثم وصف خصائص عيّنة الدراسة وتحليلها.

الفرع الأول: أدوات التحليل الإحصائي.

لمعالجة البيانات تم الاعتماد على برنامج SPSS، حيث تم استخدام الأدوات الإحصائية التالية:

1 –التكرارات والنسب المئوية؛

2 –المتوسطات الحسابية؛

3 –الإنحرافات المعيارية؛

4 –معامل الإرتباط.

الفرع الثاني: عروض وتحليل الخصائص العامة لأفراد العينة.

هذا الفرع يتناول كل الخصائص العامة المتعلقة بأفراد العينة (الجنس، الفئة العمرية، سنوات الخبرة، المستوى التعليمي، الوظيفة).

1 –الجنس: يمكن توزيع أفراد العينة كما يلي:

الجدول (03-03): نتائج الخصائص الديموغرافية المتعلقة بالجنس.

الجنس	التكرارات	النسبة المئوية %
ذكر	**17**	**53.1**
أنثى	**15**	**46.9**
المجموع	**32**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبان إعتمادًا على مخرجات برنامج SPSS.16

من خلال ما سبق فإن معظم أفراد العينة من الذكور، إذ يمثل عددهم 17 ذكر، وذلك ما يعادل نسبة 53.1% وباقي أفراد العينة مثلتها الإناث بنسبة 46.9% من العينة، أي أن هناك تقارب في مجتمع الدراسة.

الشكل (02-03): تمثيل عينة الدراسة حسب متغيرات الجنس.

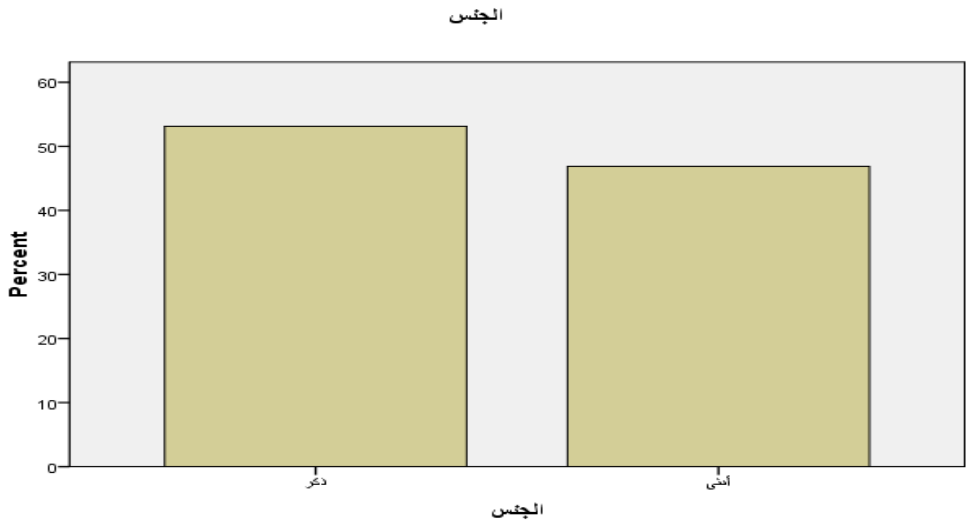

المصدر: من إعداد الطالبان إعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.16

2 -الفئة العمرية: يمكن توزيع أفراد العينة كما يلي:

الجدول (04-03): نتائج الخصائص الديمغرافية المتعلقة بالفئة العمرية.

الفئة العمرية	التكرارات	النسبة المئوية
[25-18]	5	15.6
[35-26]	14	43.6
[45-36]	9	28.1
أكبر من 45	4	12.5
المجموع	**32**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبان إعتمادًا على مخرجات برنامج SPSS.16

مما سبق فإن 5 أفراد من مجموع الأفراد تتراوح أعمارهم بين 18 و25 سنة أي بنسبة 15.6% من عينة الدراسة، و14 فرد من العينة أي بنسبة 43.6% تتراوح أعمارهم بين 36 و45 سنة، أما الأفراد الأكبر من 45 سنة، كان عددهم 4 أي بنسبة 12.5%، لوحظ وجود تقارب بين الفئة الثانية والثالثة من العينة وهذا يدل على أنه مؤشر جيد للشركة.

الشكل (03-03): تمثيل عينة الدراسة حسب متغير الفئة العمرية.

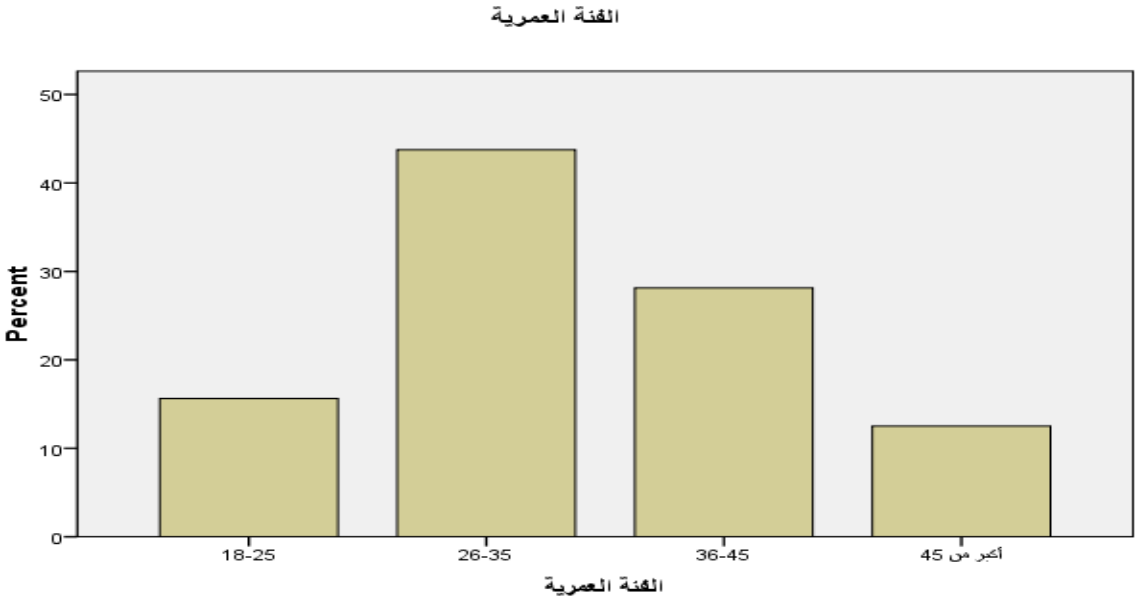

المصدر: من إعداد الطالبان إعتمادًا على مخرجات برنامج SPSS.16

3 –سنوات الخبرة: يمكن توزيع أفراد العينة كما يلي:

الجدول (05-03): نتائج الخصائص الديموغرافية المتعلقة بعدد سنوات الخبرة.

سنوات الخبرة	التكرارات	النسبة المئوية%
أقل من 5	7	21.9
15 – 5	13	40.6
30 – 16	7	21.9
أكثر من 30	5	15.6
المجموع	**32**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبان إعتمادًا على مخرجات برنامج SPSS.16

من خلال الجدول فإن الفئة ذات الخبرة ما بين 5 إلى 15 سنة هي ذات الأغلبية بنسبة 40.6%، أما الفئتين أقل من 5 سنوات ومن 16 إلى 30 سنة فكانت بنسبة 21.9% أما أكثر من 30 سنة هم 5 أفراد بنسبة 15.6% من العينة المدروسة.

الشكل (04-03): تمثيل عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة.

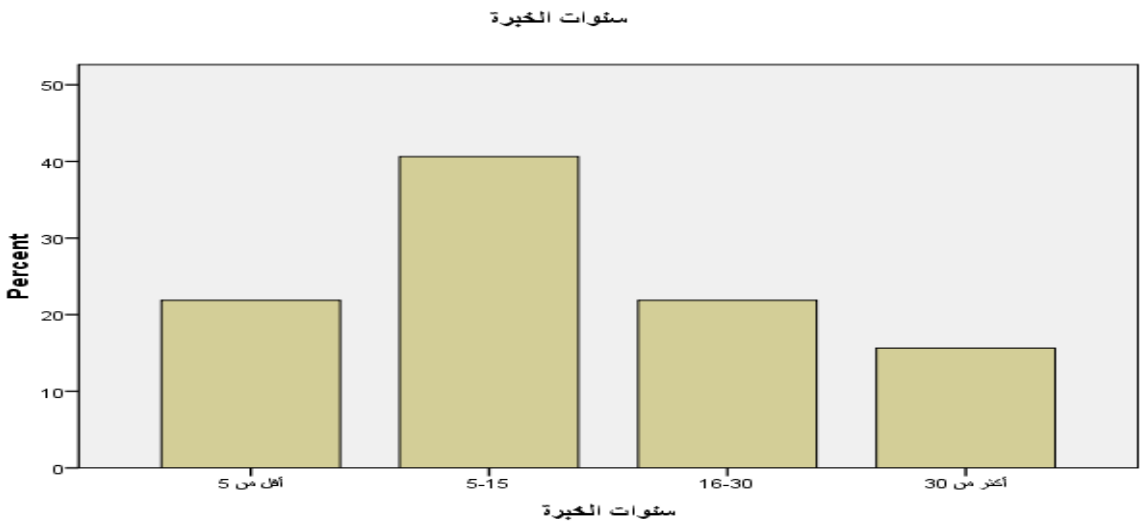

المصدر: من إعداد الطالبان إعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.16

4 –المستوى التعليمي: يمكن توزيع أفراد العينة كما يلي:

الجدول (06-03): نتائج الخصائص الديمغرافية المتعلقة بالمستوى التعليمي.

المستوى التعليمي	التكرارات	النسبة المئوية%
بكالوريا فأقل	5	15.6
ليسانس	16	50
مهندس	7	21.9
ماجيستير فأكثر	4	12.5
المجموع	32	100

المصدر: من إعداد الطالبان إعتمادًا على مخرجات برنامج SPSS.16

من خلال الجدول فإن معظم أفراد العينة متحصلون على شهادة ليسانس وهم 16 فردًا، وذلك بما يعادل 50% من عينة الدراسة وهذا دليل على وفرة العرض من طالبي العمل المؤهلين علميًا والحاصلين على الشهادات الجامعية وخاصة شهادة ليسانس، كما نجد تقارب عدد الأفراد الحاصلين لشهادة بكالوريا فأقل حيث نجد 5 أفراد متحصلين عليها بنسبة 15.6% وشهادة مهندس بنسبة 21.9%، وشهادة ماجستير فأكثر نجد 4 أفراد بنسبة 12.5%.

الشكل (05-03): تمثيل عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي.

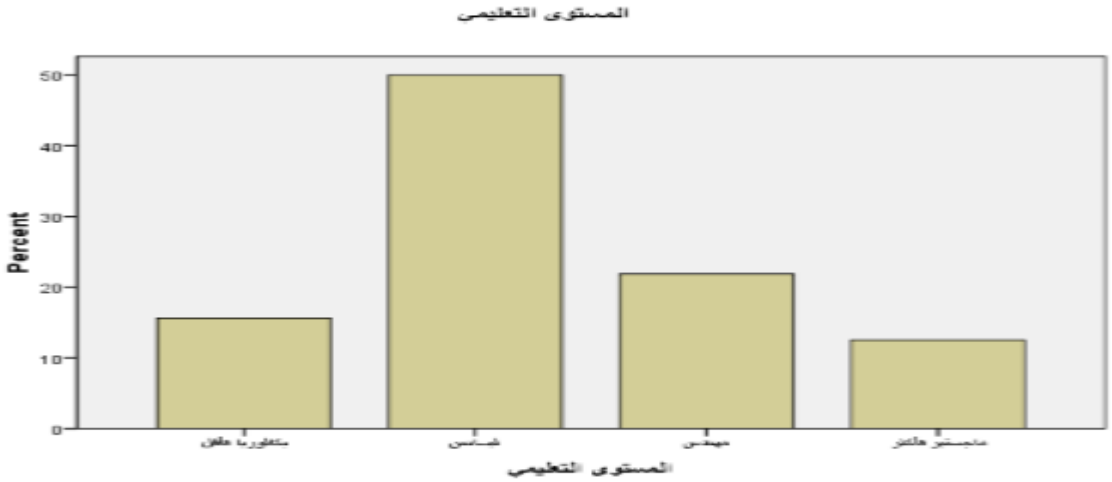

المصدر: من إعداد الطالبان إعتمادًا على مخرجات برنامج SPSS.16

5 –الوظيفة: يمكن توزيع أفراد العينة كما يلي:

الجدول (07-03): نتائج الخصائص الديمغرافية المتعلقة بالوظيفة.

الوظيفة	التكرارات	النسبة المئوية%
محاسبة	7	21.9
مواجهة	5	15.6
إدارة مالية	9	28.1
إدارة عامة وتسيير	11	34.4
المجموع	32	100

المصدر: من إعداد الطالبان إعتمادًا على مخرجات برنامج SPSS.16

من الجدول أعلاه فإن العينة المدروسة احتوت على 7 أفراد يعملون بالمحاسبة بنسبة 21.9% من مجموع أفراد العينة و5 يعملون بالمراجعة بنسبة 15.6%، 9 في الإدارة المالية بالنسبة 28.1% في حين أن الأغلبية هم 11 فرد يعملون في الإدارة العامة والتسيير بنسبة 34.5%، الشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل (06-03): تمثيل عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة.

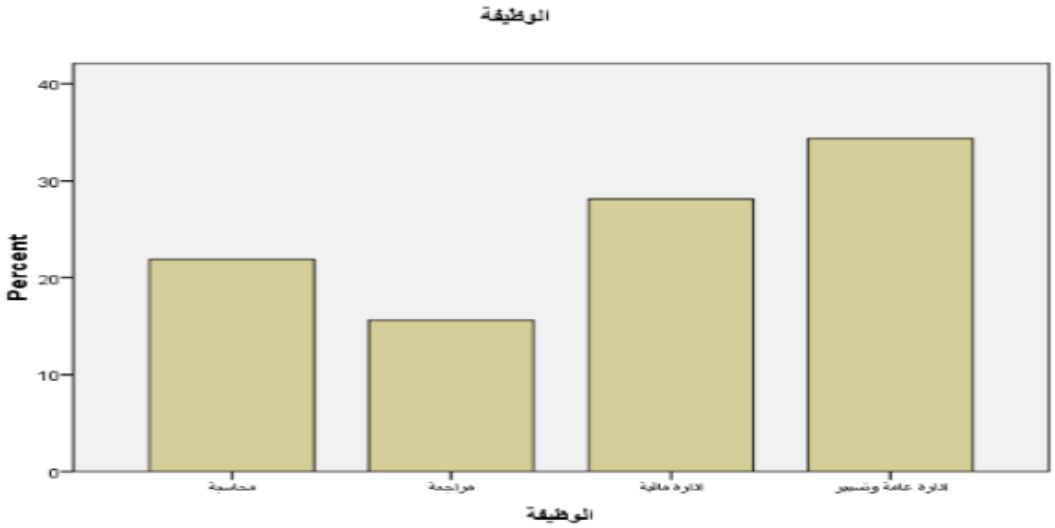

المصدر: من إعداد الطالبان إعتماداً على مخرجات برنامج SPSS.16

الفرع الثالث: تحليل نتائج الدراسة للمتغيرين.

لقد تم حساب كل من المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لكل عبارة من عبارات الاستمارة وذلك بالنسبة لإجمالي المحاور وكانت النتائج كما يلي:

1 –مجلس الإدارة: ويمكن تلخيص نتائج مجلس الإدارة في الجدول التالي:

الجدول (08-03): النتائج المتعلقة بآلية: مجلس الإدارة.

العبارات	الإنحراف المعياري	المتوسط الحسابي
يلعب مجلس الإدارة دورا هاما في اختيار وإدارة وتغيير المدراء التنفيذيين	0.66524	4.4062
يقوم مجلس الإدارة بمساعدة المراجعين والتأكد من استقلاليتهم	0.60158	4.3438
يقوم مجلس الإدارة بمساعدة الإدارة في تحقيق اهداف الرقابة من خلال تحليل المؤشرات المالي وغير المالية	0.61484	4.4062
يقوم مجلس الإدارة بالإشراف على الإدارة العامة وتقييمها	0.61484	4.6062
لقرارات مجلس الإدارة تأثير واضح على أداء الشركة	0.56796	4.5000
المجموع	0.30900	4.45308

المصدر: من إعداد الطالبان إعتماداً على مخرجات برنامج SPSS.16

من خلال النتائج المبينة في الجدول أعلاه، فإن إجابات أفراد العينة كانت أغلبها إيجابية وذلك بالنسبة لجميع عبارات آلية مجلس الإدارة، وهذا حسب نتائج المتوسطات الحسابية، حيث أن أفراد العينة كانت إجاباتهم تنحصر بين 4 و5 وهذا هو المجال المحدد بالإجابة "اتفق تماما"، أي أن أفراد العينة كانوا على اتفاق تام مع هذه العبارات.

أما الإنحرافات المعيارية فكانت متقاربة نسبيًا، ترتيب هذه العبارات سيكون من أصغر الإنحرافات إلى أكبرها كما يلي: العبارة 5 في الرتبة الأولى والعبارة 2 في الرتبة الثانية، أما العبارة 3 و4 ففي الرتبة الثالثة، والعبارة 1 في الرتبة الرابعة، ويبلغ الإنحراف المعياري الإجمالي 0.3090 مما انعكس إيجابيا على أفراد العينة المختارة وبصفة أقل في الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين CAAR، أما المتوسط الحسابي الإجمالي فقد بلغ 4.45308 وهذا يدل أيضا على أن مجلس الإدارة يقوم بكامل مهامه على أكمل وجه.

2 –المراجعة الداخلية: ويمكن تلخيص نتائج المراجع الخارجية في الجدول التالي:

الجدول (09-03) النتائج المتعلقة بآلية المراجعة الداخلية.

العبارات	الإنحراف المعياري	المتوسط الحسابي
يتولى إدارة المراجعة الداخلية مسؤول له اتصال مباشر مع مجلس الإدارة يمكنه من التشاور معهم	0.66524	4.4062
المراجعة الداخلية هي الوسيلة الفعالة لتقييم اداء مختلف الوظائف و الأنشطة داخل الشركة	0.98374	4.0000
استقلالية وموضوعية المراجع الداخلي تساهم في تطبيق حوكمة الشركات	0.96512	3.8125
يتم وضع نظام للمراجعة الداخلية على مختلف نشاطات الشركة	0.73438	4.0938
تستفيد المراجعة الداخلية من تربصات و دورات تكوينية	0.71772	4.4688
تتوفر المراجعة الداخلية في مؤسستكم على موارد كافية	0.77186	4.2812
تتوافق وظيفة المراجعة الداخلية مع المعايير الدولية	0.99950	4.0312
المجموع	0.396	4.15624

المصدر: من إعداد الطالبان إعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.16

من خلال النتائج المبينة في الجدول أعلاه، فأن إجابات أفراد عينة الدراسة كانت أغلبها إيجابية وذلك بالنسبة لجميع العبارات الخاصة بآلية المراجعة الداخلية، وهذا حسب نتائج المتوسطات الحسابية التي

كانت أغلبها محصورة بين بين 4 و5 أي المجال المحدد بالإيجابية "اتفق تماما"، أي أن افراد العينة كانت على اتفاق تام مع هذه العبارات.

أما الإنحرافات المعيارية كانت متقاربة نسبيًا، وترتيب لهذه العبارات سيكون من أصغر الإنحرافات إلى أكبرها كما يلي: العبارة 1 في الرتبة الأولى، العبارة 5 في الرتبة الثانية، العبارة 4 في الرتبة الثالثة، العبارة 6 في الرتبة الرابعة، العبارة 3 في الرتبة الخامسة، العبارة 2 في الرتبة السادسة والعبارة 7 في الرتبة السابعة، ويبلغ الإنحراف المعياري الإجمالي 0.396 مما انعكس إيجابيا وبصفة أقل على أفراد العينة المختارة في CAAR، أما المتوسط الحسابي الإجمالي فقد بلغ 4.15624، وهذا يدل على "إتفاق تام" على هذا البعد ويدل أيضا أن المراجعة الداخلية كآلية جد فعالة في آليات الرقابة داخل الشركة وأنها تقوم بهامها جيدا بالكشف المبكر عن الأخطاء.

3 –إدارة المخاطر: ويمكن تلخيص نتائج إدارة المخاطر في الجدول التالي:

الجدول (10-03): النتائج المتعلقة بآلية إدارة المخاطر.

العبارات	الإنحراف المعياري	المتوسط الحسابي
تهدف لجنة إدارة المخاطر الى ضمان اكبر فعالية لتحديد المخاطر من خلال دراستها وتقييم حجم الخسائر المحتملة لكل خطر	0.65991	4.3750
لدراسة المخاطر يستعان بآراء وتقارير مجلس الإدارة ومراقبي الحسابات ومديري الشركة	0.61484	4.4062
تقوم بالمتابعة الدورية للمخاطر	0.91966	4.1562
يقوم مجلس الإدارة مدى تقبل الشركة للمخاطر في حال وقوعها	0.70711	4.1250
المجموع	0.508	4.2656

المصدر: من إعداد الطالبان إعتمادًا على مخرجات برنامج SPSS.16

من خلال الجدول فإن إجابات أفراد عينة الدراسة كانت أغلبها إيجابية وذلك بالنسبة لجميع العبارات الخاصة بآلية إدارة المخاطر، وهذا حسب نتائج المتوسطات الحسابية حيث نجد أن كل الإيجابات محصورة بين 4 و5 وهو يدل على المجال المحدد بالإجابة "اتفق تماما".

أما الإنحرافات المعيارية كانت متقاربة، وترتيب هذه العبارات سيكون من أصغرها إلى أكبرها كما يلي: العبارة 2 في المرتبة الأولى، العبارة 1 في المرتبة الثانية، العبارة 4 في المرتبة الثالثة والعبارة 3 في المرتبة الرابعة، وبلغ الإنحراف المعياري الإجمالي 0.508 مما انعكس إيجابيًا على أفراد العينة المختارة في CAAR، أما المتوسط الحساب الإجمالي فقد بلغ 4.2656 وهذا يدل على "أتفق تماما" على هذا البعد ويدل على أن الشركة لا تواجه الكثير من المخاطر، وكذلك يدل على أن الشركة في تحسن مستمر.

4 –المراجعة الخارجية: ويمكن تلخيص نتائج المراجعة الخارجية في الجدول التالي:

الجدول (11-03): النتائج المتعلقة بآلية المراجعة الخارجية.

العبارات	الإنحراف المعياري	المتوسط الحسابي
تتمتع وظيفة المراجع الخارجي بحرية الوصول الكامل الى السجلات والممتلكات والأفراد ذات الصلة بمراجعة الحسابات	0.80322	4.2500
تتم المراجعة الخارجية عن طريق طرف مستقل عن الشركة	0.98169	4.0625
يقوم المراجع الخارجي بإعداد تقارير مفصلة ترفق بالقوائم المالية واكتشاف على حالات الخطأ والغش المحاسبي	0.72887	4.2812
المجموع	0.507	4.1979

المصدر: من إعداد الطالبان إعتمادًا على مخرجات برنامج SPSS.16

من خلال النتائج المبينة في الجدول أعلاه، فإن إجابات أفراد العينة المدروسة كانت أغلبها إيجابية وذلك بالنسبة لآلية المراجعة الخارجية، وهذا حسب نتائج المتوسطات الحسابية، حيث نجد أن كل المتوسطات الحسابية تنحصر بين 4 و5 وهو المجال المحدد بالإجابة "أتفق تمامًا".

أما الإنحرافات المعيارية فكانت متقاربة، وترتيبها سيكون من الأصغر إلى الأكبر كما يلي: العبارة 3 في الرتبة الأولى، العبارة 1 في الرتبة الثانية، والعبارة 2 في الرتبة الثالثة، وقد بلغ الإنحراف المعياري الإجمالي 0.507 مما إنعكس إيجابيا على أفراد العينة المدروسة والمختارة في CAAR، أم المتوسط الحسابي فهو 4.1979 أي هذا يدل على الاتفاق التام على هذا البعد أي أن المراجعة الخارجية تقوم بمهامها جيداً إتجاه الشركة في الكشف عن التلاعبات ومحاولات الغش المحاسبي.

5 –الخبير الإكتواري: ويمكن تلخيص نتائج الخبير الإكتواري في الجدول التالي:

الجدول (12-03): النتائج المتعلقة بآلية الخبير الإكتواري.

العبارات	الإنحراف المعياري	المتوسط الحسابي
يجب ان يكون على دراية بكل جوانب عمليات شركات التأمين والتي تشمل البحوث، التسعير والتخطيط	0.85901	4.3125
استقلالية الخبير الإكتواري على جميع الاطراف ذات المصلحة في الشركة	0.81752	4.0938
امتلاكه للمؤهلات العلمية والتقنية المطلوبة	0.91581	4.2500
يقوم بتقديم النصائح والملاحظات بالقبول/الرفض والاختيار في انظمة الرقابة والاشراف	0.65991	4.1250
تتم مراقبته عن طريق مجلس الإدارة	0.77720	4.4688

المجموع	0.479	4.25002

المصدر: من إعداد الطالبان إعتماداً على مخرجات برنامج SPSS.16

من خلال الجدول أعلاه، فإن إجابات أفراد العينة المدروسة كانت أغلبها إيجابية وذلك بالنسبة لجميع العبارات الخاصة بآلية الخبير الإكتواري الذي يعتبر عنصر هام من عناصر آليات الحوكمة في شركات التأمين، هذا حسب نتائج المتوسطات الحسابية، حيث نجد أن الأواسط الحسابية للعبارات كلها محصورة 4 و5 وهو المجال الذي يدل على الإجابة "اتفق تمامًا"، أي أن أفراد العينة كانت على اتفاق تام مع هذه العبارات.

أما الإنحرافات المعيارية كانت متقاربة، ترتيب هذه العبارات سيكون من أصغر الإنحرافات إلى أكبرها كما يلي: العبارة 4 في الرتبة الأولى، العبارة 5 في الرتبة الثانية، العبارة 2 في الرتبة الثالثة، العبارة 1 في الرتبة الرابعة والعبارة 3 في الرتبة الخامسة، وبلغ الإنحراف المعياري الإجمالي 0.479 مما ينعكس إيجابيا على أفراد العينة المختارة في CAAR، أما المتوسط الحسابي الإجمالي فقد بلغ 4.25002 وهذ يدل على الإجابة "أتفق تماما" على هذا البعد ويدل أيضا على أن الوكيل الإكتواري يقوم بمهامه داخل الشركة لأن عمله دقيق جدًا.

6 –حجم الأخطار المالية وغير المالية: ويمكن تلخيص نتائج حجم الأخطار المالية وغير المالية في الجدول التالي:

الجدول (03 -13) النتائج المتعلقة بحجم الأخطار المالية وغير المالية.

العبارات	الإنحراف المعياري	المتوسط الحسابي
حجم الاخطار التي تواجه الشركة في تقلص مستمر	1.13903	4.1562
كلما نقصت المخاطر نقصت الخطورة على رأس مال الشركة	1.09939	3.7812
زيادة التغير في الاكتتاب و حجم اخطار إعادة التامين يعني تدهورا في أداء الشركة	1.01947	3.8438
الإجمالي	0.789	3.92706

المصدر: من إعداد الطالبان إعتماداً على مخرجات برنامج SPSS.16

من خلال النتائج المبينة في الجدول أعلاه فإن إجابات أفراد العينة المدروسة كانت أغلبها إيجابية وذلك بالنسبة للعبارات المتعلقة بحجم الأخطار المالية وغير المالية وهذا حسب نتائج المتوسطات الحسابية، حيث أن الوسط الحسابي الإجمالي محصور بين 3 و4 ما يوافق الإجابة "اتفق"، أي أن أفراد عينة الدراسة على اتفاق مع العبارات.

أما الإنحرافات المعيارية كانت متقاربة نسبيا، ترتيب هذه العبارات سيكون من الأصغر إلى الأكبر كما يلي: العبارة 3 في الرتبة الأولى، العبارة 2 في الرتبة الثانية والعبارة 1 في الرتبة الثالثة، وبلغ الإنحراف المعياري الإجمالي 0.789 مما انعكس إيجابيا على أفراد العينة في (CAAR)، أما المتوسط الحسابي الإجمالي فقد بلغ 3.92806 وهذا يدل على "أتفق" على هذا البعد ويدل أيضا على أن الشركة تواجه حجم

معين من الأخطار ومجموعة من الأخطار المالية، ولكن هذا لا يدل على أن الشركة ليست في حالة سيئة، بالعكس لأن هذه الأخطار قليلة والشركة تقوم بمعالجتها بإستمرار لأنه كلما زادت المخاطر كلما زاد الخطر على رأس مال الشركة وبالتالي على الشركة التحكم الجيد في هذه الأخطار مهما كان نوعها.

7 –التوازنات المالية: ويمكن تلخيص نتائج التوازنات المالية في الجدول التالي:

الجدول (14-03): النتائج المتعلقة بنسب التوازنات المالية.

العبارات	الإنحراف المعياري	المتوسط الحسابي
الشركة في تحسن مستمر فيما يخص رؤوس الأموال العاملة	0.85607	4.0938
يعتبر رأس المال العامل من المؤشرات الرئيسية التي تستعين بها الشركة في ابراز توازنها المالي في الاجل الطويل	0.65300	4.3438
رأس المال العامل هو الفرق بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة	0.70639	4.2188
احتيج رأس المال العامل في وضعية ثابتة نسبيا او في انخفاض مستمر	0.75602	4.4062
الخزينة موجبة في كل مرحلة بنسب عالية	0.70711	4.1250
الخزينة موجبة لكن دون أموال عاطلة	0.65915	4.2188
الإجمالي	0.406	4.2344

المصدر: من إعداد الطالبان إعتماداً على مخرجات برنامج SPSS.16

من خلال النتائج المبينة في الجدول أعلاه، فإن إجابات أفراد العينة المدروسة كانت أغلبها إيجابية وذلك بالنسبة لجميع العبارات الخاصة بنسبة التوازنات المالية (رأس المال العامل، إحتياجات رأس المال العامل، الخزينة) وهذا حسب نتائج المتوسط الحسابي حيث أن جميع النتائج تنحصر بين 4 و5 وهذا يدل على الإجابة "أتفق تماما" أي أن أفراد العينة المدروسة كانت على إتفاق تام مع العبارات.

أما الانحرافات المعيارية كانت متقاربة نسبيا، وترتيب هذه العبارات سيكون من أصغر الانحرافات إلى أكبرها كما يلي: العبارة 2 في الرتبة الأولى، العبارة 6 في الرتبة الثانية ، العبارة 3 في الرتبة الثالثة، العبارة 5 في الرتبة الرابعة، العبارة 4 في الرتبة الخامسة والعبارة 1 في الرتبة السادسة، وبلغ الانحراف المعياري الإجمالي 0.406 مما إنعكس إيجاباً على أفراد العينة المختارة في CAAR، أما المتوسط الحسابي الإجمالي فقد بلغ 4.2344 هذا يدل على "أتفق تماما" على هذا البعد ويدل أيضا أن الشركة ذات رؤوس أموال عاملة وليست عاطلة، كما أنها تستطيع مواجهة ديونها دون اللجوء إلى الاقتراضات الكبيرة، وأن خزينتها موجبة وتستطيع مواجهة وتغطية كل إحتياجاتها المالية وبالتالي فهي في حالة جيدة.

8- النسب المالية: ويمكن تلخيص نتائج النسب المالية في الجدول التالي:

الجدول (15-03) النتائج المتعلقة بالنسب المالية.

العبارات	الإنحراف المعياري	المتوسط الحسابي
ينعكس أداء الشركة الجيد على تحسن أسعار أسهمها في السوق المالي	0.78030	4.1875
تحافظ المؤسسة على معدلات سيولة تساعدها على الوفاء بديونها قصيرة الاجل	084660	4.1562
المؤسسة كفؤة في استخدام مواردها من خلال تحقيق نسب مردودية حسنة	0.80322	4.0000
العلاقة بين النتيجة الاقتصادية والأموال المستخدمة يعبر عنه بالفائض الإجمالي للاستغلال وهو في تحسن مستمر	0.75935	4.4375
تؤدي نسبة الرفع المالي الى تحقيق الشركة لحجم كبير من الارادات الا أنها في نفس الوقت تؤدي الى زيادة درجة الخطر التي تتعرض لها الشركة	0.64446	4.1875
تشير نسبة الربحية إلى التأثيرالمتبادل لعناصر السيولة والرفع المالي وإدارة الأصول على الأرباح التي تحققها الشركة في النهاية	0.73780	4.3125
الإجمالي	0.466	4.21353

المصدر: من إعداد الطالبان إعتماداً على مخرجات لبرنامج SPSS.16.

من خلال النتائج المبينة في الجدول، فإن إجابات أفراد عينة الدراسة كانت أغلبها إيجابية وذلك بالنسبة لجميع العبارات الخاصة بالنسب المالية، هذا حسب نتائج المتوسطات الحسابية، حيث نجد أن الوسط الحسابي قد انحصر بين 4 و5 وهو يدل على المجال المحدد بالإجابة " أتفق تماما" أي أن أفراد العينة كانت على أتفاق تام مع هذه العبارات.

أما الانحرافات المعيارية كانت متقاربة، وترتيب هذه العبارات سيكون من الصغر إلى الأكبر كما يلي: العبارة 5 في الرتبة الأولى، العبارة 6 في الرتبة الثانية، العبارة 4 في الرتبة الثالثة، العبارة 1 في الرتبة الرابعة، العبارة رقم 3 في الرتبة الخامسة والعبارة 2 في الرتبة السادسة، وبلغ الانحراف الإجمالي 0.466 ما انعكس إيجابا على أفراد العينة المختارة في (CAAR)، أما المتوسط الحسابي الإجمالي فقد بلغ 4.21353 وهذا يدل على الاتفاق التام على هذا البعد ويدل أيضا على أن الشركة تستطيع تسديد ديونها على المدى القصير والطويل وأن عدد دوران الأموال كبير بالإضافة إلى تحقيقها المردودية مالية جيدة وكذلك بالنسبة مردوديتها الاقتصادية وبالتالي تكون نسبة رفع المالي جيدة أي أن الشركة تحقق حجماً كبيراً من الايرادات.

9 -التسيير المالي: ويمكن تلخيص نتائج التسيير المالي في الجدول التالي:

الجدول (16-03): النتائج المتعلقة بالتسيير المالي.

العبارات	الإنحراف المعياري	المتوسط الحسابي
هل توجد ضوابط للميزانية سارية المفعول (مثل المقارنة بين الميزانية والنفقات الفعلية على أساس شهري)	0.87067	4.125
مجموع الأموال المأذون بها على بلاغ تقديم المنح والمكافئات غير مبالغ فيه	0.71772	4.5312
هل أنشأت المنظمة خط (أو خطوط) اقتراض قصوى؟	0.96668	4.0312
التأكد من الحفاظ على إدارة جيدة لملفات التعويضات (dossiers sinistres)	0.79755	4.4062
الإجمالي	0.580	4.2734

المصدر: من إعداد الطالبان إعتماداً على برنامج SPSS.16

من خلال النتائج المبينة في الجدول أعلاه، فإن إجابات أفراد العينة المدرسة كانت أغلبها إيجابية وذلك بالنسبة لجميع العبارات الخاصة بالتسيير المالي هذا حسب نتائج المتوسطات الحسابية، حيث نجد أن الوسط الحسابي ينحصر بين 4 و5 لكل العبارات وهذا يتفق مع المجال" اتفاق تماما" أي أن أفراد عينة الدراسة كانت على اتفاق تام مع هذه العبارات.

أما الإنحرافات المعيارية كانت متقاربة نسبيًا ،وترتيب هذه العبارات سيكون من الأصغر إلى الأكبر كما يلي: العبارة 2 في الرتبة الأولى، العبارة 4 في الرتبة الثانية، العبارة 1 في الرتبة الثالثة والعبارة 3 في الرتبة الرابعة، وبلغ الإنحراف المعياري الإجمالي 0.580 ما انعكس إيجابًا على أفراد العينة المختارة في CAAR، أما المتوسط الحسابي الإجمالي فقد بلغ 4.2434، وهذا يدل على الاتفاق التام على هذا البعد ويدل أيضا أن المؤسسة تقوم بالتسيير الجيد لأموالها وأن وظائف التسيير المالي تعمل بشكل جيد وبالتالي فهذا ينعكس إيجابا على الشركة لأن التسيير المالي الجيد يعني أداءً مالياً جيداً.

المبحث الثالث: مدى مساهمة آليات الحوكمة في تحسين الأداء المالي في شركة CAAR.

المطلب الأول: النتائج النهائية للدراسة.

يعرض هذا المطلب النتائج النهائية المتوصل إليها بعد دراسة كل من المتغير المستقل (آليات حوكمة الشركات)، والمتغير التابع (الأداء المالي) على النحو التالي:

الفرع الأول: النتائج النهائية للمتغير المستقل (آليات حوكمة الشركات).

يمكن تلخيص النتائج المتوصل إليها في الجدول التالي:

الجدول (17-03): النتائج النهائية المستقبل آليات حوكمة الشركات.

آليات الحوكمة	الإنحراف المعياري	المتوسط الحسابي	ترتيب الآليات
مجلس الإدارة	0.309	4.45308	1
المراجعة الداخلية	0.396	4.15624	2
إدارة المخاطر	0.508	4.2656	4
المراجعة الخارجية	0.507	4.1979	3
الخبير الإكتواري	0.479	4.25002	5

المصدر: من إعداد الطالبان إعتماداً على مخرجات برنامج SPSS.16

من خلال النتائج المبينة في الجدول أعلاه، فإن المتوسط الحسابي لآليات الحوكمة المتمثلة في مجلس الإدارة، المراجعة الداخلية، إدارة المخاطر، المراجعة الخارجية والخبير الإكتواري بلغ: 4.45308، 4.15624، 42656، 4.1979، 4.25002 على التوالي، أما الإنحراف المعياري كانت نتائجه، 0.3090، 0.396، 0.508، 0.507، 0.479، ومن خلال هذه النتائج فإن المتوسط الحسابي لكل العبارات المتعلقة بآليات الحوكمة متقاربة و تنحصر بين 4 و 5 فهو يدل على المجال المحدد للإجابة " أتفق تماما " أي أن أفراد العينة المختارة على إتفاق تام مع هذه العبارات .

وبناءً على نتائج الإنحراف المعياري تم ترتيب آليات الحوكمة حسب أهميتها في الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين (CAAR)، ومن وجهة نظر عينة الدراسة على النحو التالي حيث إحتل مجلس الإدارة المرتبة الأولى نظرا لأهميته البالغة في شركة التأمين، وفي المرتبة الثانية المراجعة الثانية المراجعة الداخلية نظرا لأهمية الدور الرقابي الذي تقوم به داخل الشركة وفي المرتبة الثالثة المراجعة الخارجية وفي المرتبة الرابعة إدارة المخاطر لأنه كلما كانت المخاطر في إنخفاض يكون أداء الشركة في التحسن وفي المرتبة الخامسة الخبير الاكتواري نظراً لدقّة و أهمية العمل الذي يقوم به.

الفرع الثاني: النتائج النهائية للمتغير التابع (مؤشرات الأداء العالي).

تم تلخيص النتائج المتوصل إليها في الجدول التالي:

الجدول (18-03): النتائج النهائية لمؤشرات الأداء المالي.

مؤشرات الأداء المالي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	ترتيب المؤشرات
حجم الأخطار المالية وغير مالية	0.789	3.92706	4
التوازنات المالية	0.406	4.2344	1
النسب المالية	0.580	4.2734	3
التسيير المالي	0466	4.21353	2

المصدر: من إعداد الطالبان إعتماداً على مخرجات برنامج SPSS.16

من خلال النتائج المبينة في الجدول أعلاه، فإن المتوسط الحسابي لمؤشرات الأداء المالي المتمثلة في حجم الأخطار المالية و غير المالية ، التوازنات المالية ، النسب المالية ، التسيير المالي حيث بلغ على التوالي 3.92706 ، 4.2344 ، 4.2734 ،4.21353 ، أما الانحرافات المعيارية كانت 0.789 ، 0.406 ، 0.580 ، 0.466 ، ومن خلال هذه النتائج فإن المتوسط الحسابي لكل المؤشرات الأداء المالي متقاربة في العبارات 2 ، 3، 4 حيث ينحصر بين 4 و 5، هذا يدل على المجال المحدد للإجابة " أتفق تماما "، أما بالنسبة للعبارة 1 كانت بين 3 و 4 وهو المجال المحدد بالإجابة 'أتفق"، أي أن أفراد العينة كانت على اتفاق مع هذه العبارات، وبناءً على نتائج الإنحراف المعياري، تم ترتيب المؤشرات حسب أهميتها في (CAAR)، ومن جهة نظر عينة الدراسة على النحو التالي: التوازنات المالية في المرتبة الأولى، التسيير المالي في المرتبة الثانية وفي المرتبة الثالثة، النسب المالية أما حجم المخاطر المالية وغير المالية فكانت في المرتبة الرابعة.

المطلب الثاني: العلاقة بين آليات الحوكمة والأداء المالي في CAAR.

أولا: توجد علاقة بين آليات الحوكمة والآداء المالي وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (19-03): العلاقة بين آليات الحوكمة والأداء المالي.

النتائج النهائية	الإنحراف المعياري	المتوسط الحسابي
آليات الحوكمة	0.30157	4.2526
الأداء المالي	0.41699	4.1875

المصدر: من إعداد الطالبان إعتماداً على مخرجات برنامج SPSS.16

من خلال الجدول فإن إجمالي المتوسطات الحسابية لآليات الحوكمة والأداء المالي 4.2526، 4.1875، وهو المجال المحدد للإجابة "أتفق تماما" أي أن أفراد العينة كانت على اتفاق تام مع هذه العبارات المتعلقة بآليات الحوكمة والآداء المالي في الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين، أما إجمالي الإنحرافات المعيارية 0.30157، 0.41699 وهذا ما انعكس إيجابيا على أفراد العينة المختارة في CAAR أي أنه لا يوجد اختلاف كبير في الإجابات، ومنه فإن لآليات الحوكمة دور فعال في تحسين الأداء المالي للشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين.

ثانيا: معادلة الإرتباط بين آليات الحوكمة والأداء المالي:

Coefficients

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.	95,0% % intervalles de confiance pour B		Corrélations			Statistiques de colinéarité	
		A	Erreur standard	Bêta			Borne inférieure	Limite supérieure	Corrélation simple	Partielle	Partie	Tolérance	VIF
1	**(Constante)**	**2,183**	**,406**		**5,382**	**,000**	**1,355**	**3,011**					
	الأداء المالي	**,494**	**,096**	**,683**	**5,128**	**,000**	**,297**	**,691**	**,683**	**,683**	**,683**	**1,000**	**1,000**

المصدر: SPSS.16

من خلال النتائج المبينة في الجدول أعلاه، فإنه توجد علاقة ارتباط قوية بين آليات الحوكمة والأداء المالي وهذا من خلال معامل الإرتباط B=0.683 وهو دال على أن هناك علاقة طردية أي كلما قامت آليات الحوكمة بدورها على أحسن وجه داخل شركة التأمين كلما زاد وتحسن أداؤها المالي، كما أن هناك تأثير لآليات الحوكمة على مؤشرات الأداء المالي في الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين والذي كان في اتجاه موجب أي تعتبر الحوكمة وآلياتها كمساهم في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين.

خلاصة الفصل:

لقد تم في هذا الفصل عرض النتائج المتحصل عليها من دراسة الميدانية المتعلقة بآليات الحوكمة وتحسين الأداء المالي في شركة التأمين CAAR.

وهذا لمعرفة ما مدى مساهمة آليات الحوكمة في تحسين الأداء المالي لشركة التأمين، وتمت هذه الدراسة من خلال وضع وعرض عبارات حول الموضوع وتحليلها ومناقشتها باستخدام برنامج SPSS 16 من أجل الكشف على ما مدى صدق وثبات الأداة المستخدمة في هذه الدراسة.

وبعد القيام بعملية التحليل الإحصائي باستعمال برنامج SPSS 16 ومن خلال استخراج النتائج الخاصة بالبيانات العامة وتحليلها للشركة CAAR تم إيجاد علاقة ارتباط طردية وقوية بين متغيرات الدراسة (آليات الحوكمة والأداء المالي).

ليكون في ختام هذه الدراسة عرض النتائج وتحليلها من أجل إيجاد العلاقة التي تربط آليات الحوكمة بالأداء المالي.

وهذا ما تم التوصل إليه بوجود علاقة، كلما كانت آليات الحوكمة تطبق بشكل جيد وسليم ساهم هذا في تحسين الأداء المالي لشركة التأمين.

في ضوء الأزمات المالية التي مست بكبرى الشركات حول العالم والتي يعود سببها إلى ضعف مستويات الرقابة والتسيير بالإضافة إلى عدم الفصل بين الإدارة والملكية، هذه الأسباب التي سمحت بحدوث مجموعة من التلاعبات والممارسات الغير أخلاقية أدت إلى تدهور أداء الشركات، ظهرت الضرورة إلى وجود نظام إدارة يمنع هذه الإختلالات، حيث قفز مفهوم حوكمة الشركات إلى صدارة الإهتمامات وأضحى قضية رئيسية بالنسبة إلى مجتمعات الأعمال لما لها من دور فعال في علاج هذه الاختلالات وتأثير واضح على أداء الشركات من خلال:

- تحسين العلاقات مع كل أصحب المصالح؛
- إكتشاف التلاعبات؛
- الكشف المبكر عن الأزمات والتخفيض عن مخاطرها؛
- التركيز زيادة قيمة الشركة ورفع الأداء الاقتصادي والقدرة التنافسية.

بالإضافة إلى أنها تعمل على تفعيل أداء مجلس الإدارة في الشركات وتعزيز الرقابة الداخلية والخارجية ومتابعة تنفيذ استراتيجيات الشركة.

اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: وهناك آليات داخلية وأخرى خارجية لحوكمة الشركات.

أهم آليات الحوكمة في شركات التأمين منها:

الآليات الداخلية (مجلس الإدارة، إدارة المخاطر، المراجعة الداخلية)، والآليات الخارجية (المراجعة الخارجية، الخبيرالاكتواري).

إذن الفرضية الأولى صحيحة.

الفرضية الثانية: تساهم الحوكمة في التحكم الناجح في الطاقات المادية والبشرية للشركة.

تساهم الحوكمة في ترشيد استخدام الموارد المتاحة للمؤسسة وهذا لأن مبدأ الإفصاح والشفافية يقود إلى الانضباط المالي والسيطرة على الإنفاق ومنع التلاعب المحاسبي.

اذن الفرضية الثانية كانت صحيحة.

الفرضية الثالثة: توجد علاقة إيجابية بين آليات الحوكمة والأداء المالي لشركة التأمين (CAAR)، والإلتزام بنطبيق الحوكمة كاف لتحسين أداء الشركة

من خلال ما تم التوصل إليه في الفصل التطبيقي فانه توجد علاقة ارتباط موجب (علاقة طردية) قوي بين آليات الحوكمة والأداء المالي، كما تؤثر الحوكمة في بعض الجوانب من الأداء الكلي للمؤسسة مثل المحافظة على العمالة، جذب المستثمرين، جذب الزبائن وتحسين السمعة وغيرها، لكنها لا تؤثر بشكل مباشر على الحصة السوقية، العائد على حقوق المساهمين، العائد على الأصول، إذن الحوكمة ليست كفيلة وحدها بتحسين أداء المؤسسات فهناك عوامل أخرى تساعد على تحسين الأداء بالإضافة إلى التطبيق السليم للحوكمة.

إذن الفرضية الثالثة كانت صحيحة بالنسبة للعلاقة وخطأ في اللإلتزام لتطبيق الحوكمة.

نتائج الدراسة:

وتمكنا من خلال هذه الدراسة التوصل الى أهم النتائج التالية:

- من أجل التطبيق السليم للحوكمة يجب تطبيق مجموعة من الآليات الداخلية والخارجية ويعتبر الخبير" الإكتواري "هو الإختلاف الأساسي بين الآليات في شركات التأمين والشركات الأخرى؛
- مجلس إدارة شركات التأمين له سلطة فعالة داخل هيكل الشركة و التي من خلالها يستطيع دعم وتنفيذ مبادئ الحوكمة بمساعدة اللجان المتخصص و التابعة له؛
- تحقيق الشركة لنتائج ايجابية وهذا ظاهر من خلال تطور رقم الأعمال وهذا يدل على أن الشركة تتبع استراتيجية سليمة.
- وجود علاقة ارتباط طردي و قوية بين آليات الحوكمة في شركات التأمين والأداء المالي وهذا ما يدل على تأثير الحوكمة على شركات التأمين.

التوصيات :

من أهم التوصيات التي يمكن ادراجها في هذه الدراسة ما يلي:

- يجب دعم عمليات الشفافية والافصاح لجمهور اصحاب المصالح؛
- اصدار قواعد تنظيمية تخص ضبط الهياكل الإدارية؛
- يجب على الدولة الجزائرية ان تضع تخصصات في الجامعات والمدارس العليا والمعاهد لتدريس خبراء إكتواريين.

أولا: المراجع باللغة العربية:

1 -الكتب:

1 -ألكسندر شكولنيكوف، أندرو ويلسن، من شركات مستدامة إلى إقتصادات مستدامة، حوكمة الشركات كأداة تنمية، مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE)، القاهرة، مصر.

2 –إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي للإدارة المالية، دروس وتطبيقات، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الجزائر، 2006.

3 -إلياس بن ساسي ويوسف قريش، تسيير مالي للإدارة المالية، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، الأردن، 2011.

4 -حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2011.

5 -خالد الراوي، التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000.

6 -سالم رشيد سيد، التأمين (المبادئ والأسس والنظريات)، دار المالية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2015.

7 -سعيد جمعة عقل، عربي محمد عريقات، مبادئ التأمين، دار البداية، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2012.

8 -السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال (التحديات الراهنة)، دار المريخ للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية.

9 -عبد الغفار حنفي، رسمية قرياقس، الأسواق والمؤسسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001.

10 -عبد الله جوهر، الإدارة في الشركات والمؤسسات، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2014.

11 -عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة، مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية، الدار الجامعية، مصر، 2006-2007.

12 -عدنان بن حيدر بن درويش، حوكمة الشركات و دور مجلس الإدارة، إتحاد المصارف العربية، الدار الجامعية، بدون بلد نشر، 2007.

13 -عزالدين فلاح، التأمين (مبادئه، أنواعه)، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2008.

14 -علاء فرحان طالب، إيمان شيحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الإستراتيجي للمصارف، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011.

15 -عيد أبو بكر، وليد إسماعيل السيفو، إدارة المخاطر والتأمين، دار يازوري العلمية، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009.

16 -عيد أحمد أبو بكر، دراسات وبحوث في التأمين، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010.

17 -غضبان حسام الدين، محاضرات في نظرية الحوكمة، دار الحامد، الطبعة الأولى، الأردن، 2015.

18 -كمال محمود جبرا، التأمين وإدارة الخطر، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2015.

19 -محمد رفيق المصري، التأمين وإدارة الخطر، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

20 -محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار الحامد، الطبعة الأولى، الأردن، 2010.

21 -محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ودو أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008.

22 -محمد مطر، التحليل المالي والإئتماني الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2000.

23 -محمود محمود السجاعي، المحاسبة في منشآة التأمين في ضوء المعايير المحاسبية لشركات التأمين، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، 2006.

24 -مختار الهانسي، الجديد في مجال التأمين والضمان، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2007.

25 -نيكولاس بيرجروين، ناثان جارديلز، الحوكمة الذكية في القرن الحادي والعشرين، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2014.

2 -المذكرات والرسائل الجامعية:

26 –أفروخ رانيا، دور حوكمة الشركات في تحسين أداء المؤسسات-دراسة حالة شركة آليانس للتأمينات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، تخصص مالية وحوكمة المؤسسات، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015.

27 -إيمان خلفاوي، التشخيص المالي في البنوك، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص استراتيجية مالية، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2010-2011.

28 -بادن عبد القادر، دور حوكمة النظام المصرفي في الحد من الأزمات المالية المصرفية بالإشارة على حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص مالية ومحاسبة، قسم علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2007-2008.

29 -براهمة كنزة، دور التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة الشركات-دراسة حالة مؤسسة المحركاتEMO الخروب-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة قسنطينة2، 2014.

30 -خديجة دزايت و معطا الله مبروكة، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2012.

31 -سليماني رشيدة، دور آليات الحوكمة في نحسين الآداء المالي لشركات التأمين-دراسة حالة شركة CRMA للتأمينات-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم العلوم الاقتصادية، تخصص مالية و حوكمة الشركات، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013.

32 -عتاب يوسف حسون، تقييم كفاءة معايير التقييم المالي والإداري المستخدمة في القطاع البحري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، جامعة تشرين، سوريا، تخصص إدارة أعمال، 2006-2007.

33-عثماني ميرة، أهمية تطبيق الحوكمة في البنوك و أثرها على بيئة الأعمال، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية بنوك و تأمين، جامعة المسيلة، 2012.

34 –مبروك قدوري،أثر تطبيق قواعد الحوكمة على جودة الإفصاح المحاسبي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية و المحاسبية، تخصص دراسات محاسبية وجبائية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012.

3 -الملتقيات العلمية:

35 -أحمد طرطار، منصر عبد الغالي، دور التحليل المالي للمعلومات المنشورة في القوائم المالية في تحقيق فعالية التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية، ملتقى وطني حول التشخيص المالي في المؤسسات الاقتصادية، المركز الجامعي، سوق أهراس، 22-23 ماي 2013.

36 -خديجة دزايت و معطاالله مبروكة، تقييم الأداءالمالي للمؤسسةالاقتصادية، مذكرةمقدمةلاستكمال متطلبات شهادة الماسترفي علوم التسيير، مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2012

37 -ساعد بن فرحات، بعض مبادئ وآليات الحكومة في شركات التأمين (مقارنة بين شركات التكمين وإعادة التأمين)، مداخلة مقدمة ضمن ندوة حول مقارنة بين مؤسسات التأمين التكافلي والتأمين التقليدي بين الأسس النظرية والتجربة التطبيقية، جامعة فرحات عباس، سطيف، المعقد بالفترة 25-26، افريل 2011.

38 -عبد الرزاق بن الزاوي، إيمان نعمون، إرساء مبادئ الحوكمة في شركات التأمين التعاوني، الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، المنعقد في الفترة 06-07 ماي، 2012.

39 -عجلان العياشي، آليات ترشيد الأداء التمويلي لصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية، الملتقى الوطني الأول حول التسيير المحلي بين إشكاليات التمويل وترشيد قرارات التنمية المحلية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، المنعقد بالفترة، 08-09 نوفمبر 2016 .

4 -المجلات والدوريات:

40 -سيد عبد الرحمن عباس بله، دور تطبيق حوكمة الشركات في ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 12، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2012.

41 –عبد الوهاب دادن ورشيد حفصي، تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية باستخدام طريقة التحليل العاملي التمييزي (ADE) خلال الفترة،2006-2011، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، الدراسة السابعة، العدد2، 2014.

ثانيا -المراجع باللغة الفرنسية:

1-Les livres :

42 -Boussadia Hichem, La gouvernance d'entreprise et le contrôle du dirigeant : cas de l'entreprise publique Algérienne, thèse de doctorat, management des organisations, spécialité : audit et contrôle de gestion, université Abou Bekr Belkaid, Tlemcen, 2013/2014.

43 -Cadbury comittee, the financial aspects of corporate governance, burges science press, Great Britain, 1992.

44 -G.Simonet, Ratios copie de l'assurance, édition l'Argus, 1988.

45 -Robert le duff, Encyclopédie de la gestion et du management, édition dollez, Paris, 1999.

46 -Scott Baret , Developing an effective governance operating model, A guide for financial services boards and management teams, Deloitte magazine, 2013.

2-المراقع الإلكترونية:

47 -الأمر رقم 75-58 المؤرخ في 20 رمضان 1395 الموافق لـ 26 ديسمبر 1975 المتضمن القانون المدني المعدل والمتمم، ص102، منشور (www.joradp.dz/trv/acivil.po).

48 -محمد حمودة، دور آليات الحوكمة في مكافحة الفساد المالي، مقال منشور، http://auditorshassanmahmoud.blogspot.com/2011/12/blog-post-3325.html. (17/02/2017)

49-ديبو أجايي، **الخبراء الاكتواريين في منطقة الخليج**،(مقال منشور)، التأمين للعرب: موقع مختص ورائد في مجال التأمين وإعادة التأمين وإدارة الخطر، http://www.insurance4arab.com/2013/09/blog-post_354.html

الرقم	العنوان	الصفحة
(01-01)	محددات حوكمة الشركات	14
(02-01)	نظام حوكمة الشركات	16
(03-01)	تقسيمات التأمين	29
(01-02)	تقليص أكثر في المخاطر زيادة أكبر في الأداء المالي	64
(01-03)	الهيكل التنظيمي لشركة (CAAR)	77
(02-03)	تمثيل عينة الدراسة حسب متغيرات الجنس	83
(03-03)	تمثيل عينة الدراسة حسب متغير الفئة العمرية	84
(04-03)	تمثيل عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة	85
(05-03)	تمثيل عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي	86
(06-03)	تمثيل عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة	87

الرقم	العنوان	الصفحة
(01-01)	تقارير حوكمة الشركات، الأولى التي صدرت على المستوى الدولي	5
(01-02)	هامش الملاءة لشركات التأمين وإعادة التأمين	55
(02-02)	نسب الملاءة المالية لشركات التأمين	56
(03-02)	نسب النشاط في شركات التأمين	57
(04-02)	نسب الربحية في شركات التأمين	58
(05-02)	نسب السيولة في شركة التأمين	59
(06-02)	نسب المردودية في شركات التأمين	60
(01-03)	مقياس ليكارت الخماسي	79
(02-03)	معامل ألف كرونباخ لقياس ثبات وصدق الاستبيان	81
(03-03)	نتائج الخصائص الديموغرافية المتعلقة بالجنس	82
(04-03)	نتائج الخصائص الديمغرافية المتعلقة بالفئة العمرية	83
(05-03)	نتائج الخصائص الديموغرافية المتعلقة بعدد سنوات الخبرة	84
(06-03)	نتائج الخصائص الديمغرافية المتعلقة بالمستوى التعليمي	85
(07-03)	نتائج الخصائص الديمغرافية المتعلقة بالوظيفة	86
(08-03)	النتائج المتعلقة بآلية: مجلس الإدارة	87
(09-03)	النتائج المتعلقة بآلية المراجعة الداخلية	89
(10-03)	النتائج المتعلقة بآلية إدارة المخاطر	90
(11-03)	النتائج المتعلقة بآلية المراجعة الخارجية	91
(12-03)	النتائج المتعلقة بآلية الخبير الإكتواري	92
(13-03)	النتائج المتعلقة بحجم الأخطار المالية وغير المالية	93
(14-03)	النتائج المتعلقة بنسب التوازنات المالية	94
(15-03)	النتائج المتعلقة بالنسب المالية	95
(16-03)	النتائج المتعلقة بالتسيير المالي	97
(17-03)	النتائج النهائية المستقبل آليات حوكمة الشركات	98
(18-03)	النتائج النهائية لمؤشرات الأداء المالي	99
(19-03)	العلاقة بين آليات الحوكمة والأداء المالي	100

الهيكل التنظيمي لشركة CAAR

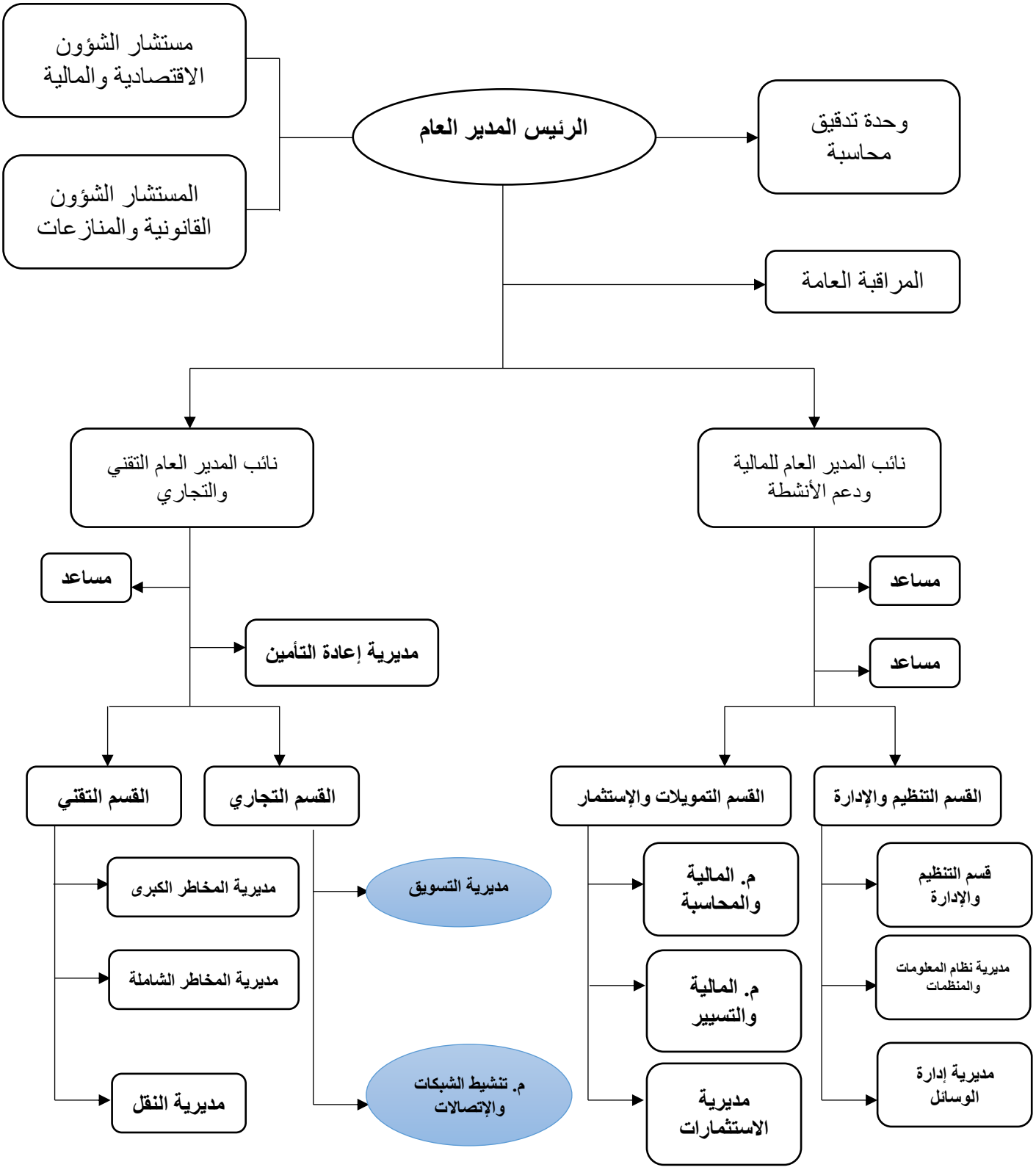

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.757	24

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.836	19

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.879	43

الجنس

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ذكر	17	53.1	53.1	53.1
	أنثى	15	46.9	46.9	100.0
	Total	32	100.0	100.0	

العمرية الفئة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	18-25	5	15.6	15.6	15.6
	26-35	14	43.8	43.8	59.4
	36-45	9	28.1	28.1	87.5
	45 من أكبر	4	12.5	12.5	100.0
	Total	32	100.0	100.0	

الخبرة سنوات

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	5 من أقل	7	21.9	21.9	21.9
	5-15	13	40.6	40.6	62.5
	16-30	7	21.9	21.9	84.4
	30 من أكثر	5	15.6	15.6	100.0
	Total	32	100.0	100.0	

التعليمي المستوى

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	فأقل بكالوريا	5	15.6	15.6	15.6
	ليسانس	16	50.0	50.0	65.6
	مهندس	7	21.9	21.9	87.5
	فأكثر ماجستير	4	12.5	12.5	100.0
	Total	32	100.0	100.0	

الوظيفة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محاسبة	7	21.9	21.9	21.9
	مراجعة	5	15.6	15.6	37.5
	مالية ادارة	9	28.1	28.1	65.6
	وتسيير عامة ادارة	11	34.4	34.4	100.0
	Total	32	100.0	100.0	

```
FREQUENCIES VARIABLES=m1 m2 m3 m4 m5++++++++++++++++++++++++++++++++++++++++++++++++++++++++++++++++++++++++
  /STATISTICS=STDDEV MEAN

  /ORDER=ANALYSIS.
```

Frequencies

[DatSet1] C:\Users\Rezki\Desktop\Data Questionnaire\spss\mémoire rezki zzaki.sav

Statistics

		دورا الإدارة مجلس يلعب وإدارة اختيار في هاما التنفيذيين المدراء وتغيير	الإدارة مجلس يقوم والتأكد المراجعين بمساعدة استقلاليتهم من	الإدارة مجلس يقوم تحقيق في الإدارة بمساعدة خلال من الرقابة اهداف المالي المؤشرات تحليل المالية وغير	الإدارة مجلس يقوم الإدارة على بالإشراف وتقييمها العامة	الإدارة مجلس لقرارات أداء على واضح تأثير الشركة
N	Valid	32	32	32	32	32
	Missing	0	0	0	0	0
Mean		4.4062	4.3438	4.4062	4.4062	4.5000
Std. Deviation		.66524	.60158	.61484	.61484	.56796

```
FREQUENCIES VARIABLES=m6 m7 m8 m9 m10 m11 m12
  /STATISTICS=STDDEV MEAN

  /ORDER=ANALYSIS.
```

Frequencies

[DataSet1] C:\Users\Rezki\Desktop\Data Questionnaire\spss\mémoire rezki zzaki.sav

Statistics

		المراجعة إدارة يتولى اتصال له مسؤول الداخلية الإدارة مجلس مع مباشر معهم التشاور من يمكنه	هي الداخلية المراجعة اداء لتقييم الفعالة الوسيلة و الوظائف مختلف الشركة داخل الأنشطة	وموضوعية استقلالية في تساهم الداخلي المراجع الشركات حوكمة تطبيق	للمراجعة نظام وضع يتم مختلف على الداخلية الشركة نشاطات	الداخلية المراجعة تستفيد دورات و تربصات من تكوينية	في الداخلية المراجعة تتوفر كافية موارد على مؤسستكم	المراجعة وظيفة تتوافق الدولية المعايير مع الداخلية
N	Valid	32	32	32	32	32	32	32
	Missing	0	0	0	0	0	0	0
Mean		4.4062	4.0000	3.8125	4.0938	4.4688	4.2812	4.0312
Std. Deviation		.66524	.98374	.96512	.73438	.71772	.77186	.99950

```
FREQUENCIES VARIABLES=m13 m14 m15 m16
  /STATISTICS=STDDEV MEAN

  /ORDER=ANALYSIS.
```

Frequencies

[DataSet1] C:\Users\Rezki\Desktop\Data Questionnaire\spss\mémoire rezki zzaki.sav

Statistics

		المخاطر إدارة لجنة تهدف فعالية اكبر ضمان الى خلال من المخاطر لتحديد حجم وتقييم دراستها خطر لكل المحتملة الخسائر	يستعان المخاطر لدراسة مجلس وتقارير بآراء الحسابات ومراقبي الإدارة الشركة ومديري	الدورية بالمتابعة تقوم للمخاطر	مدى الإدارة مجلس يقوم في للمخاطر الشركة تقبل وقوعها حال
N	Valid	32	32	32	32
	Missing	0	0	0	0
Mean		4.3750	4.4062	4.1562	4.1250
Std. Deviation		.65991	.61484	.91966	.70711

```
FREQUENCIES VARIABLES=m17 m18 m19
```

```
  /STATISTICS=STDDEV MEAN
  /ORDER=ANALYSIS.
```

Frequencies

```
[DataSet1] C:\Users\Rezki\Desktop\Data Questionnaire\spss\mémoire rezki zzaki.sav
```

Statistics

		المراجع وظيفة تتمتع الوصول بحرية الخارجي السجلات الى الكامل ذات والأفراد والممتلكات الحسابات بمراجعة الصلة	عن الخارجية المراجعة تتم عن مستقل طرف طريق الشركة	الخارجي المراجع يقوم ترفق مفصلة تقارير بإعداد واكتشاف المالية بالقوائم والغش الخطأ حالات على المحاسبي
N	Valid	32	32	32
	Missing	0	0	0
Mean		4.2500	4.0625	4.2812
Std. Deviation		.80322	.98169	.72887

```
FREQUENCIES VARIABLES=m20 m21 m22 m23 m24
```

```
  /STATISTICS=STDDEV MEAN
  /ORDER=ANALYSIS.
```

Frequencies

```
[DataSet1] C:\Users\Rezki\Desktop\Data Questionnaire\spss\mémoire rezki zzaki.sav
```

Statistics

		دراية على يكون ان يجب عمليات جوانب بكل والتي التأمين شركات التسعير البحوث، تشمل والتخطيط	الإكتواري الخبير استقلالية ذات الاطراف جميع على الشركة في المصلحة	العلمية للمؤهلات امتلاكه المطلوبة والتقنية	و النصائح بتقديم يقوم الرفض/بالقبول الملاحظات الرقابة انظمة في والاختيار والاشراف	طريق عن مراقبته تتم الادارة مجلس
N	Valid	32	32	32	32	32
	Missing	0	0	0	0	0
Mean		4.3125	4.0938	4.2500	4.1250	4.4688
Std. Deviation		.85901	.81752	.91581	.65991	.71772

```
FREQUENCIES VARIABLES=f1 f2 f3
  /STATISTICS=STDDEV MEAN

  /ORDER=ANALYSIS.
```

Frequencies

```
[DataSet1] C:\Users\Rezki\Desktop\Data Questionnaire\spss\mémoire rezki zzaki.sav
```

Statistics

		تواجه التي الاخطار حجم مستمر تقلص في الشركة	المخاطر نقصت كلما رأس على الخطورة نقصت الشركة مال	و الاكتتاب في التغير زيادة التامين إعادة اخطار حجم أداء في تدهورا يعني الشركة
N	Valid	32	32	32
	Missing	0	0	0
Mean		4.1562	3.7812	3.8438
Std. Deviation		1.13903	1.09939	1.01947

```
FREQUENCIES VARIABLES=f4 f5 f6 f7 f8 f9
  /STATISTICS=STDDEV MEAN

  /ORDER=ANALYSIS.
```

Frequencies

```
[DataSet1] C:\Users\Rezki\Desktop\Data Questionnaire\spss\mémoire rezki zzaki.sav
```

Statistics

		مستمر تحسن في الشركة الأموال رؤوس يخص فيما العاملة	العامل المال رأس يعتبر الرئيسية المؤشرات من في الشركة بها تستعين التي في المالي توازنها ابراز الطويل الاجل	هو العامل المال رأس الأصول بين الفرق والخصوم المتداولة المتداولة	العامل المال رأس احتيج او نسبيا ثابتة وضعية في مستمر انخفاض في	كل في موجبة الخزينة عالية بنسب مرحلة	دون لكن موجبة الخزينة عاطلة أموال
N	Valid	32	32	32	32	32	32
	Missing	0	0	0	0	0	0
Mean		4.0938	4.3438	4.2188	4.4062	4.1250	4.2188
Std. Deviation		.85607	.65300	.70639	.75602	.70711	.65915

```
FREQUENCIES VARIABLES=f10 f11 f12 f13 f14 f15
  /STATISTICS=STDDEV MEAN

  /ORDER=ANALYSIS.
```

Frequencies

[DataSet1] C:\Users\Rezki\Desktop\Data Questionnaire\spss\mémoire rezki zzaki.sav

Statistics

		الجيد الشركة أداء ينعكس أسهمها أسعار تحسن على المالي السوق في	على المؤسسة تحافظ تساعدها سيولة معدلات قصيرة بديونها الوفاء على الاجل	استخدام في كفؤة المؤسسة تحقيق خلال من مواردها حسنة مردودية نسب	النتيجة بين العلاقة والأموال الاقتصادية عنه يعبر المستخدمة الإجمالي بالفائض تحسن في وهو للاستغلال مستمر	المالي الرفع نسبة تؤدي لحجم الشركة تحقيق الى أنها الا الارادات من كبير الى تؤدي الوقت نفس في التي الخطر درجة زيادة الشركة لها تتعرض	إلى الربحية نسبة تشير لعناصر المتبادل التأثير المالي والرفع السيولة على الأصول وإدارة الشركة تحققها التي الأرباح النهاية في
N	Valid	32	32	32	32	32	32
	Missing	0	0	0	0	0	0
Mean		4.1875	4.1562	4.0000	4.4375	4.1875	4.3125
Std. Deviation		.78030	.84660	.80322	.75935	.64446	.73780

```
FREQUENCIES VARIABLES=f16 f17 f18 f19
  /STATISTICS=STDDEV MEAN

  /ORDER=ANALYSIS.
```

Frequencies

```
[DataSet1] C:\Users\Rezki\Desktop\Data Questionnaire\spss\mémoire rezki zzaki.sav
```

Statistics

		للميزانية ضوابط توجد هل مثل) المفعول سارية الميزانية بين المقارنة أساس على الفعلية والنفقات (شهري	المأذون الأموال مجموع المنح تقديم بلاغ على بها فيه مبالغ غير والمكافئات	أو) خط المنظمة أنشأت قصوى اقتراض (خطوط	إدارة على الحفاظ من التأكد التعويضات لملفات جيدة
N	Valid	32	32	32	32
	Missing	0	0	0	0
Mean		4.1250	4.5312	4.0312	4.4062
Std. Deviation		.87067	.71772	.96668	.79755

```
DESCRIPTIVES VARIABLES=mm1 mm2 mm3 mm4 mm5 mm6 mm7 mm8 mm9
  /STATISTICS=MEAN STDDEV.

[Ensemble_de_données2] J:\mémoire rezki zzaki.sav
```

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
نتائج مجلس الإدارة	32	4,41	0,390
المراجعة الداخلية	32	4,16	0,396
إدارة المخاطر	32	4,27	0,508
المراجعة الخارجية	32	4,20	0,507
الخبير الاكتواري	32	4,25	0,479
حجم الأخطار المالية والغير مالية	32	3,93	0,789
التوازنات المالية	32	4,23	0,406
النسب المالية	32	4,21	0,466
التسيير المالي	32	4,27	0,580
N valide (listwise)	32		

```
COMPUTE N1=MEAN(m1 to m24).
EXECUTE.
COMPUTE N2=MEAN(f1 to f19).
EXECUTE.
DESCRIPTIVES VARIABLES=N1 N2
  /STATISTICS=MEAN STDDEV.
```

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
N1	32	4,2526	,30157
N2	32	4,1875	,41699
N valide (listwise)	32		

Statistiques descriptives

	Moyenne	Ecart-type	N
آليات الحوكمة	4,2526	,30157	32
الأداء المالي	4,1875	,41699	32

Corrélations

		آليات الحوكمة	الأداء المالي
Corrélation de Pearson	آليات الحوكمة	1,000	0,683
	الأداء المالي	0,683	1,000
Sig. (unilatérale)	آليات الحوكمة	.	,000
	الأداء المالي	,000	.
N	آليات الحوكمة	32	32
	الأداء المالي	32	32

Variables introduites/supprimées

Modèle	Variables introduites	Variables supprimées	Méthode
1	الأداء المالي	.	Entrée

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Changement dans les statistiques				
					Variation de R-deux	Variation de F	ddl1	ddl2	Sig. Variation de F
1	,683	,467	,449	,22379	,467	26,294	1	30	,000

ANOVA

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	1,317	1	1,317	26,294	0,000
	Résidu	1,502	30	,050		
	Total	2,819	31			

Coefficients

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.	95,0% % intervalles de confiance pour B		Corrélations			Statistiques de colinéarité	
		A	Erreur standard	Bêta			Borne inférieure	Limite supérieure	Corrélation simple	Partielle	Partie	Tolérance	VIF
1	**(Constante)**	**2,183**	**,406**		**5,382**	**,000**	**1,355**	**3,011**					
	الأداء المالي	**,494**	**,096**	**,683**	**5,128**	**,000**	**,297**	**,691**	**,683**	**,683**	**,683**	**1,000**	**1,000**

Corrélations

[Ensemble_de_données2] J:\mémoire rezki zzaki.sav

Statistiques descriptives

	Moyenne	Ecart-type	N
الأداء المالي	4,1875	0,41699	32
آليات الحوكمة	4,2526	0,30157	32

المحور الأول: البيانات الشخصية

يهدف هذا المحور الى تبيان بعض الخصائص الشخصية والوظائف التي تساعد على تفسير الاختلاف بين إجابات الافراد لذلك الرجاء وضع العلامة (*) في المكان المناسب

1/ الجنس ذكر ☐ انثى ☐

2/ الفئة العمرية 18-25 ☐ 26-35 ☐ 36-45 ☐ أكبر من 45 ☐

3/ سنوات الخبرة اقل من 5 ☐ 5-15 ☐ 16-30 ☐ أكثر من 30 ☐

4/ المستوى التعليمي بكالوريا فأقل ☐ ليسانس ☐ مهندس ☐ ماجستير فأكثر ☐

5/ الوظيفة محاسبة ☐ مراجعة ☐ إدارة مالية ☐ إدارة عامة وتسيير ☐

المحور الثاني: مدى تطبيق الشركة لآليات الحوكمة

آليات حوكمة شركات التأمين		الأسئلة	إجابة أفراد العينة				
			اتفق تماما	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماما
مجلس الإدارة	01	يلعب مجلس الإدارة دورا هاما في اختيار وإدارة وتغيير المدراء التنفيذيين					
	02	يقوم مجلس الإدارة بمساعدة المراجعين والتأكد من استقلاليتهم					
	03	يقوم مجلس الإدارة بمساعدة الإدارة في تحقيق اهداف الرقابة من خلال تحليل المؤشرات المالي وغير المالية					
	04	يقوم مجلس الإدارة بالإشراف على الإدارة العامة وتقييمها					
	05	لقرارات مجلس الإدارة تأثير واضح على أداء الشركة					
المراجعة الداخلية	06	يتولى إدارة المراجعة الداخلية مسؤول له اتصال مباشر مع مجلس الإدارة يمكنه من التشاور معهم					

	07	المراجعة الداخلية هي الوسيلة الفعالة لتقييم اداء مختلف الوظائف والأنشطة داخل الشركة					
	08	استقلالية وموضوعية المراجع الداخلي تساهم في تطبيق حوكمة الشركات					
	09	يتم وضع نظام للمراجعة الداخلية على مختلف نشاطات الشركة					
	10	تستفيد المراجعة الداخلية من تربصات ودورات تكوينية					
	11	تتوفر المراجعة الداخلية في مؤسستكم على موارد كافية					
	12	تتوافق وظيفة المراجعة الداخلية مع المعايير الدولية					
إدارة المخاطر	13	تهدف لجنة إدارة المخاطر الى ضمان اكبر فعالية لتحديد المخاطر من خلال دراستها وتقييم حجم الخسائر المحتملة لكل خطر					
	14	لدراسة المخاطر يستعان بآراء وتقارير مجلس الإدارة ومراقبي الحسابات ومديري الشركة					
	15	تقوم بالمتابعة الدورية للمخاطر					
	16	يقوم مجلس الإدارة مدى تقبل الشركة للمخاطر في حال وقوعها					
المراجعة الخارجية	17	تتمتع وظيفة المراجع الخارجي بحرية الوصول الكامل الى السجلات والممتلكات والأفراد ذات الصلة بمراجعة الحسابات					
	18	تتم المراجعة الخارجية عن طريق طرف مستقل عن الشركة					
	19	يقوم المراجع الخارجي بإعداد تقارير مفصلة ترفق بالقوائم المالية واكتشاف على حالات الخطأ والغش المحاسبي					

الخبير الإكتواري	**20**	يجب ان يكون على دراية بكل جوانب عمليات شركات التأمين والتي تشمل البحوث، التسعير والتخطيط						
	21	استقلالية الخبير الإكتواري على جميع الاطراف ذات المصلحة في الشركة						
	22	امتلاكه للمؤهلات العلمية والتقنية المطلوبة						
	23	يقوم بتقديم النصائح والملاحظات بالقبول/الرفض والاختيار في انظمة الرقابة والاشراف						
	24	تتم مراقبته عن طريق مجلس الادارة						

المحور الثالث: فيما يلي بعض العبارات حول النسب المالية التي تحدد مستوى الأداء المالي للشركة والمرجو تحديد مدى الموافقة عليها.

حجم الأخطار المالية والغير المالية	**25**	حجم الاخطار التي تواجه الشركة في تقلص مستمر						
	26	كلما نقصت المخاطر نقصت الخطورة على رأس مال الشركة						
	27	زيادة التغير في الاكتتاب وحجم اخطار إعادة التامين يعني تدهورا في أداء الشركة						
التوازنات المالية	**28**	الشركة في تحسن مستمر فيما يخص رؤوس الأموال العاملة						
	29	يعتبر رأس المال العامل من المؤشرات الرئيسية التي تستعين بها الشركة في ابراز توازنها المالي في الاجل الطويل						
	30	رأس المال العامل هو الفرق بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة						
	31	احتيج رأس المال العامل في وضعية ثابتة نسبيا او في انخفاض مستمر						
	32	الخزينة موجبة في كل مرحلة بنسب عالية						
	33	الخزينة موجبة لكن دون أموال عاطلة						

النسب المالية	**34**	ينعكس أداء الشركة الجيد على تحسن أسعار أسهمها في السوق المالي						
	35	تحافظ المؤسسة على معدلات سيولة تساعدها على الوفاء بديونها قصيرة الاجل.						
	36	المؤسسة كفؤة في استخدام مواردها من خلال تحقيق نسب مردودية حسنة.						
	37	العلاقة بين النتيجة الاقتصادية والأموال المستخدمة يعبر عنه بالفائض الإجمالي للاستغلال وهو في تحسن مستمر.						
	38	تؤدي نسبة الرفع المالي الى تحقيق الشركة لحجم كبير من الارادات الا أنها في نفس الوقت تؤدي الى زيادة درجة الخطر التي تتعرض لها الشركة.						
	39	تشير نسبة الربحية إلى التأثير المتبادل لعناصر السيولة والرفع المالي وإدارة الأصـــول على الأربـاح التي تحققها الشركة في النهاية						
التسيير المالي	**40**	هل توجد ضوابط للميزانية سارية المفعول (مثل المقارنة بين الميزانية والنفقات الفعلية على أساس شهري)						
	41	مجموع الأموال المأذون بها على بلاغ تقديم المنح والمكافئات غير مبالغ فيه						
	42	هل أنشأت المنظمة خط (أو خطوط) اقتراض قصوى						
	43	التأكد من الحفاظ على إدارة جيدة لملفات التعويضات (dossiers sinistres)						

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى معرفة مدى مساهمة آليات الحوكمة في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين، وهذا عن طريق عرض سريع لمفهوم الحوكمة وتبيان اهميتها واهدافها والياتها ومبادئها، إذا وجدنا ان لهذه الآليات دوراً كبيراً في جذب المستثمرين، مما يؤدي الى زيادة الدخول للأسواق الرأسمالية ورفع القيمة السوقية للشركة، تخفيض للمخاطر وزيادة القدرة التنافسية للشركة وبالتالي تحسين مردوديتها وادائها المالي على المدى الطويل.

كما تهدف الى إبراز مدى تأثير المتغير المستقل "آليات الحوكمة" على المتغير التابع "الاداء المالي"، وقوة الإرتباط بينهما وقد خلصت الدراسة الى النتائج التالية=

- يساهم مجلس الادارة والمراجعة الداخلية وادارة المخاطر بالاضافة الى المراجعة الخارجية والخبير الاكتواري في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين بطريقة غير مباشرة و فعالة.
- مجلس إدارة شركات التأمين له سلطة فعالة داخل هيكل الشركة و التي من خلالها يستطيع دعم وتنفيذ مبادئ الحوكمة بمساعدة اللجان المتخصص و التابعة له .
-وجود علاقة ارتباط طردي و قوي بين اليات الحوكمة في شركة التأمين (CAAR) و الاداء المالي.

الكلمات المفتاحية:

حوكمة الشركات ، شركات التأمين ، الأداء المالي ، نظرية الوكالة.

Résumé

Cette étude vise à déterminer la contribution des mécanismes de la gouvernance pour améliorer la performance financière de compagnies d'assurance, Ceci est grâce à une présentation rapide du concept de gouvernance et de démontrer son importance ,ses objectifs , leurs mécanismes et ses principes , Si nous constatons que ces mécanismes ont un rôle majeur pour attirer les investisseurs , augmentant ainsi l'accès aux marchés des capitaux et ainsi que la valeur marchande de l'entreprise, réduire les risques et augmente la compétitivité de l'entreprise et d'améliorer ainsi la rentabilité et la performance financière à long terme.

Il vise également à mettre en évidence le rôle des variables indépendants « mécanismes de gouvernance » sur la variable dépendante « performance financière », l'étude a conclu que les résultats suivants =

- Le Conseil d'administration et l'audit interne et la gestion des risques contribuent en plus de l'audit externe et actuaire à l'amélioration de la performance financière des compagnies d'assurance indirectement et avec efficacité.
- Le Conseil d'administration des compagnies d'assurance a une autorité effective au sein de la structure de l'entreprise à travers laquelle peut appuyer et mettre en œuvre les principes de gouvernance avec l'aide des comités spécialisés et affiliés.
- La présence de extrusive et un lien étroit entre les mécanismes de gouvernance dans la relation de compagnie d'assurance (CAAR) et la performance financière.

Mots-clés:

La gouvernance d'entreprise, les compagnies d'assurance, la performance financière, la théorie de l'agence.